جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الشّاهد اللّغويّ عند ساقة الشّعراء

إعداد الطالب
عاطف عادل شفيق المحاميد

إشراف
الدكتور حسين عبّاس الرفايعة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراســات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجــة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2008

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية

لا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عاطف عادل المحاميد الموسومة بـــ:

الشاهد اللغوي عن ساقة الشعراء

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. حسين عباس الرفايعة		2008/08/05	مشرفاً ورئيسا
أ.د. علي خلف الهروط		2008/08/05	عضواً
أ.د. عبد القادر مرعي الخليل		2008/08/05	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		2008/08/05	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى والديّ اللذين أخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة.
إلى روح أختي الطاهرة بإذن الله تعالى وأسكنها الله فسيح جنّاته.
إلى أخي الغالي .... وأخواتي الغاليات....
إلى كل من وقف بجانبي في إنجاز هذا العمل.

عاطف عادل المحاميد

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشّكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور حسين عبّاس الرفايعة على ما بذله لي من جهد وعناء، وما منحني إياه من وقت ثمين لإنجاز هذا العمل ، فكان لي نعم المرشد والموجه فلم يضنّ عليّ بإسداء النّصائح والتوجيهات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة : الأستاذ الدكتور علي خلف الهروط رئيس جامعة الحسين بن طلال، والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل نائب عميد كلية الآداب /جامعة مؤتة، والدكتور جزاء مصاروة مساعد عميد كليـــة الآداب/ جامعة مؤتة، على تفضلّهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

عاطف عادل المحاميد

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء.....	أ
الشكر والتقدير.....	ب
فهرس المحتويات.....	ج
قائمة الملاحق.....	ط
المُلخص باللّغة العربيّة.....	ي
المُلخص باللّغة الإنجليزية.....	ك
المقدّمة.....	1
التمهيد.....	4
الفصل الأوّل : المسائل النّحويّة.....	16
1.1 البناء والإعراب.....	16
1.1.1 العلم المركبّ تركيباً إسنادياً.....	16
2.1.1 إعراب المركبّ المزجيّ.....	18
3.1.1 إعراب الاسم الموصول (الذين).....	19
4.1.1 جمع ذات على ذوات في لغة طيىء.....	20
5.1.1 إبهام الموصول إلى صلته لغرض التهويل.....	22
6.1.1 قد تعرب الأسماء السّتة بالحركات وبالحروف...	23
7.1.1 (فو).....	25
8.1.1 لغة القصر.....	26
9.1.1 فتح نون المثنى والأصل كسرها.....	28
10.1.1 ضم نون المثنى.....	30
11.1.1 منع صرف (ثماني) تشبيها لها بوزن الجمع (مفاعل).....	30
12.1.1 دخول (أل) على الممنوع من الصرف تصرفه.....	32

المحتوى	الصفحة
13.1.1 صرف الممنوع من الصرف حملاً على المعنى.....	33
2.1 مسائل الجملة الاسميّة.....	34
1.2.1 الرّابط في الجملة الواقعة خبراً.....	34
2.2.1 تعدد الخبر دون عاطف.....	38
3.2.1 حذف خبر المبتدأ.....	40
4.2.1 حذف المخصوص بالمدح.....	41
5.2.1 وقوع اللاّم الزّائدة في خبر المبتدأ.....	43
6.2.1 مجيء خبر ليس ضميراً مُتصلاً.....	44
7.2.1 الفصل بين النَفي والفعل النَاسخ.....	45
8.2.1 الفصل بين المضاف والمضاف إليه (إلغاء لا وزيادتها في اللفظ).....	46
9.2.1 اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد بـــ(أن).....	47
10.2.1 مسألتان في عسى.....	49
11.2.1 فتح همزة إنّ وكسرها.....	52
12.2.1 الفصل بين اسم إنّ وخبرها.....	54
13.2.1 إعمال (كأن) المُخفّفة.....	55
3.1 مسائل الجملة الفعليّة.....	57
1.3.1 حذف الفعل دون الفاعل.....	57
2.3.1 مسألة في تذكير الفعل وتأنيثه.....	59
3.3.1 بناء الفعل الثلاثيّ المعتل العين للمجهول.....	60
4.3.1 نيابة الجار والمجرور عن الفاعل.....	62
5.3.1 كما لا تنصب المضارع عند البصريين وناصبة عند الكوفيين.....	63

المحتوى	الصفحة
6.3.1 إعمال (إذن) مع عدم تصدرها.....	65
7.3.1 عدم حذف حرف العلّة من الفعل المعتل الآخر بعد(لا) النّاهية.....	67
8.3.1 حذف مجزوم (لم).....	68
4.1 الأساليب.....	70
1.4.1 الإغراء.....	70
2.4.1 النصب على الاختصاص (حذف عامل المفعول به وجوباً).....	71
3.4.1 النّصب على المدح والتعظيم.....	72
4.4.1 القسم الاستعطافي.....	74
5.4.1 حذف الشرط والجواب معاً بعد إن الشرطية.....	75
6.4.1 نداء العلم المقترن بـــ(أل) نحو (الحارث والعبّاس).....	78
7.4.1 الترخيم في غير النّداء.....	79
8.4.1 نداء المندوب المضاف إلى ياء المُتكلّم.....	80
5.1 المنصوبات.....	81
1.5.1 حذف عامل المفعول المطلق وجوباً (المصدر العلاجيّ).....	81
2.5.1 حذف عامل المفعول المطلق (المؤكد لنفسه وغيره).....	82
3.5.1 النائب عن المفعول المطلق (مرادفه في الاشتقاق والمعنى).....	84
4.5.1 المصدر النّائب عن فعله (ما دلّ على دعاءٍ).....	86
5.5.1 زيادة اللاّم في المفعول به.....	87

المحتوى	الصفحة
6.5.1 إعمال مبالغة اسم الفاعل.....	88
7.5.1 نّصب معمول الصّفة المشبهة.....	89
8.5.1 النّصب على الظرفيّة.....	90
6.1 التوابع.....	91
1.6.1 النعت (وصف النّكرة بالمعرفة).....	91
2.6.1 نعت تابع المنادى المعرّف.....	92
3.6.1 تابع المنادى المفرد.....	93
4.6.1 نعت العلم المفرد بـــ(ابن أو ابنة).....	96
5.6.1 عطف الصفات المتفرقة مع اجتماع منعوتها.....	98
6.6.1 العطف على اسم إنّ قبل مجيء الخبر وبعده.....	99
7.6.1 العطف على معمول المصدر العامل عمل فعله..	100
8.6.1 انقطاع عطف الفعل على ما عملت فيه (أن).....	102
9.6.1 الحمل على الفصل.....	104
10.6.1 العطف على المنادى المضاف.....	105
7.1 أسماء الأفعال والأصوات.....	106
1.7.1 بناء اسم فعل الأمر الذي على وزن (فعالِ) على الكسر.....	106
2.7.1 بله اسم فعل.....	107
3.7.1 كفاف اسم فعل.....	109
4.7.1 قد يعرب اسم الصوت والأصل بناؤه.....	109
5.7.1 إعراب أسماء الأصوات.....	111
8.1 المجرورات.....	112
1.8.1 مجيء حرف الجر (من) بمعنى البدل.....	112
2.8.1 جر الضمير بالكاف شذوذاً.....	113

المحتوى	الصفحة
3.8.1 مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل.....	114
4.8.1 إضافة (بينا) إلى الكاف.....	116
5.8.1 حذف ربّ وإبقاء عملها بعد الواو وبل.....	117
الفصل الثاني: المسائل الصرفيّة.....	120
1.2 وزن كلمة (العَيَّن).....	120
2.2 مصدر الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعي.....	121
3.2 مجيء المصدر على وزن اسم المفعول.....	122
4.2 وضع اسم المفعول من غير الثلاثيّ موضع الثلاثيّ.....	123
5.2 التعجب من البياض والسّواد.....	124
6.2 من صور الشذوذ في وزن جمع التكسير (أفْعُل).....	126
7.2 ما جاء على (أفْعُل) من جموع التكسير وحقّه (أفْعِلة).....	127
8.2 جمع كلمة (رهط).....	127
9.2 تكسير (صَفا).....	129
10.2 تصغير الأسماء المبهمة.....	130
11.2 تصغير كلمة (صبِية).....	131
الفصل الثالث: المسائل الصوتيّة.....	133
1.3 حذف الألف من بعض الكلمات ضرورة.....	133
2.3 تسكين ياء المنقوص في حال النّصب ضرورة.....	133
3.3 إشباع الحركات ضرورة.....	135
4.3 دخول نون التوكيد على اسم الفاعل.....	137
5.3 إبدال الألف همزة.....	138
6.3 إبدال الهمزة ياء.....	139
7.3 إبدال الهمزة عيناً.....	140
8.3 إبدال الخاء حاء.....	141
9.3 إبدال النون ميماً.....	142

المحتوى	الصفحة
10.3 الوقف بالتضعيف.....	143
11.3 الخاتمة.....	146
المراجع.....	148
الملاحق.....	157

قائمة الملاحق

رمز الملحق	عنوانه	الصفحة
أ.	فهرس الأبيات الشّواهد.....	157
ب.	فهرس الأرجاز الشّواهد.....	159

المُلخص

الشّاهد اللّغويّ عند ساقة الشّعراء

عاطف عادل شفيق المحاميد

جامعة مؤته 2008

تكشف هذه الدّراسة عن مجموعة من الشّعراء الذين خُتِمَ بشِعرهم الاستشهاد على المسائل اللّغويّة، كما ورد ذكرهم عند الأصمعيّ، وكان لشعرهم حضور عند علماء العربيّة، فلا نعدم ورود شواهدهم عند النّحاة القدامى والمتأخرين، ممّا ينبىء بقيمة شعرهم وفصاحته.

وهدفت هذه الدّراسة إلى بيان دور شعر ساقة الشّعراء في تأصيل بعض قواعد النّحو العربيّ المقرّرة، ومن ثمّ جمع المسائل النّحويّة والصرفيّة والصوتيّة، والوقوف عليها بالتحليل والتّعليل في ركاب المنهج الوصفيّ التحليليّ.

وقد أُديرت هذه الدّراسة على بعض المطالب اللّغويّة التي درج النّحاة على ذكرها، فتناولت مجموعة من قضايا البناء والإعراب، وما يتعلق بالجملة الاسميّة وما دار في فلكها من مسائل المبتدأ والخبر، ونواسخ الابتداء، وتناولت قضايا الجملة الفعليّة وما يتعلّق، بها من أحكام الفاعل ونائبه، وما يلحق بها من مسائل متفرقة، واتبعتُها بالأساليب الدّاخلة في نطاق الجملة الفعلية، ومن ثمّ عرجت على المنصوبات وما يتعلّق بها من مباحث المفعولات، ثم ألحقتها بالتوابع التي لم تفارق بابيّ النعت والعطف، ومن ثمّ تناولت مسائل أسماء الأفعال والأصوات، وأحكمت المسائل النّحويّة بالمجرورات ثمّ ذكرت المسائل الصرفيّة، والصوتية التي ظهرت على قلّة.

وأسأل الله التوفيق والسّداد في الدنيا والآخرة

Abstract

Al-šahid Al-lugawy <inda sāḳ.at Al-šu <ara>

Atef Al. Mahameed
Mu'tah University, 2008

This study sheds light on the last group of Arab eloquent poets whose poetry has been considered by the vast majority of grammarians as the last reliable source that can be used or quoted to provide pure linguistic evidence about Arabic as mentioned by Al-Asma'i. To be a bit more precise, the study has two folds. First, it delineates the role of those Arab poets in laying down a number of Arabic syntactic rules. Second, it surveys the relevant phonological, morphological and syntactic issues and analyses them from the analytical descriptive approach perspective.

The study has tackled a number of linguistic concerns related to declinational and uninflectional issues, nominal sentences, including topicalization and comment, verbal sentences, including the agent and the deputy agent, the accusatives, additives, adjectives and coordination. Moreover, the study has pushed to the fore certain points related to verbal nouns and sounds. Phonological and morphological issues rarely used in the relevant literature have been tackled, as well.

المقدمة:

لا يزال الشّعر العربيّ بحراً زاخراً بالمسائل والقضايا اللّغويّة التي تثير انتباه أبناء العربيّة؛ للوقوف على جوانبها المختلفة، والكشف عن مكنونها، من أجل تطبيق القواعد الموروثة على نصوص عربيّة أصيلة من كلام العرب ممّا يصحّ الاستشهاد بها؛ لتكونَ حجّة لهم إذا وافقت قواعدهم؛ لأنّ اللّغويين اعتمدوا الشّعر في غالب الأحيان أساساً لاستنباط القواعد.

وفي دراستي هذه الموسومة بـــ (الشّاهد اللّغويّ عند ساقة الشّعراء)، تناولتُ الشّاهد عند طائفة من الشّعراء الذين كانَ لشعرهم حضور عند العلماء في الجانب اللّغويّ تتمثّل في أنّ العلماء ختموا الاستشهاد النّحويّ بشعرهم.

ويكاد يكون مصطلح (ساقة الشّعراء) غامضاً عند كثير من الدّارسين؛ فلم أجد – في حدود ما قرأت – أيّ دراسة مستفيضة حول هؤلاء الشعراء في الجانب اللّغويّ، على الرّغم من أنّ علماء اللّغة قد أكثروا من الاستشهاد بشعرهم ولا سيما في كتب اللّغة والمعجمات، وهذه الكثرة تدل على أصالة شعرهم وقربهم الزمانيّ من النّحاة، والاعتراف بمكانتهم العالية بين شعراء العربيّة، وهذا ممّا دفعني إلى تناول الشّاهد اللغّويّ عند ساقة الشّعراء، بالبحث والدّراسة، وجمع المسائل النّحويّة والصرفيّة والصوتيّة والوقوف عليها بالتحليل والتعليل.

وهدفت هذه الدّراسة إلى الكشف عن دور شعر ساقة الشّعراء في تأصيل قواعد اللّغة، فقد استشهد النّحاة من قُدامى ومحدثين بشعرهم، ولهذا الاستشهاد دلالات خاصّة على أصالة شعرهم، وخاصّة أنّهم آخر الشّعراء الذين يستشهد بأشعارهم على المسائل اللّغويّة، ومن ثمَّ تحليل موطن الشاهد، وبيان أثر اختلاف رواية بعض الشواهد في المسألة اللّغويّة.

وقد سارت هذه الدّراسة في ركاب المنهج الوصفيّ التحليليّ، حيث نهضت هذه الدّراسة بجمع شواهد ساقة الشّعراء من المظان النّحويّة، مع بيان دور الشاهد عند النّحاة القدامى أو النّحاة المتأخرين، ومن ثمّ تقسيم الشّواهد على حسب مسائل البحث وقضاياه وترتيبها وتحليلها.

وقد ارتأيتُ أن تكونَ هذه الدّراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، بحيث يندرج تحت كل فصل مجموعة من المسائل وهي موزّعة على النّحو الآتي:

ذهبتُ في التّمهيد إلى دراسة عامة يسيرة يقف عليها القارىء قبل أن يلج في المسائل النّحويّة والصرفيّة والصوتيّة، حيث تُهيّئ له المسألة، وقدّمت نبذة عن مفهوم ساقة الشّعراء لغة واصطلاحاً، مع الإشارة إلى أوّل من استعمل هذا المصطلح، وتحديد الشّعراء الذين خُصّوا به، ثمّ قدّمت ترجمة موجزة عن كل شاعر.

أمّا الفصل الأوّل فكان بعنوان (المسائل النّحويّة) إذ جمعت فيه الشواهد التي توفّرت على ساقة الشّعراء، وجعلتُ هذه المسائل في ثمانية أقسام رئيسة هي:

أمّا القسم الأول: فقد أفردته لمسائل البناء والإعراب التي درج النّحاة على ذكرها، فذكرتُ ما يتعلّق بالعَلَم والاسم الموصول، والمعرب بالحركات الفرعيّة نحو: الأسماء السّتة، والمثنى، والممنوع من الصّرف.

وأمّا القسم الثاني: فأدرجت فيه مسائل الجملة الاسميّة، وبدأتها بمسائل المبتدأ والخبر وما دار في فلكها من نواسخ الابتداء.

وأمّا القسم الثالث: فقد توفّر على مسائل الجملة الفعليّة فيما يتعلق بأحكام الفاعل ونائبه، وما يلحق من مسائل متفرّقة ذيّلتُ بها هذا القسم.

أمّا القسم الرّابع: فأفردته للأساليب النّحويّة الدّاخلة في نطاق الجملة الفعليّة، نحو: الإغراء، والاختصاص، والقَسَم، والشرط، والنّداء.

أمّا القسم الخامس: فكان للمنصوبات، وقد أُديرت جلّ مسائله على المفعول المطلق والمفعول به.

أمّا القسم السّادس: فقد تناولت فيه التوابع التي لم تفارق بابيّ النعت والعطف.

أمّا القسم السّابع: فجاء خاصاً بأسماء الأفعال والأصوات وما يتعلّق ببنائها وإعرابها.

أمّا القسم الثّامن والأخير من المسائل النّحويّة فقد أحكمت فيه مسائل المجرورات.

أمّا الفصل الثّاني: فقد وسمته بـــ (المسائل الصّرفيّة) التي ظهرت على استحياء إذا ما قيست بالمسائل النّحويّة، وظهر أمرها في المصدر، والمشتقات، وجمع التكسير، والتصغير.

أمّا الفصل الثالث: فجاء موسوماً بـــ (المسائل الصوتيّة) وتناولت فيه الشواهد التي ظهر أمرها في جوانب تسكين بعض الحروف وإشباع حركاتها، وإبدالها.

وأسأل الله التوفيق والسّداد

التمهيد:

كلمة السّاقة لغة واصطلاحاً

المعنى اللّغويّ:

تُطالعنا المعجمات اللّغويّة بأن كلمة " ساقة " بمعنى مؤخرة شيء ما، ومن المجازِ ساق اللّه إليه خيراً، وساقَ إليْها المَهْرَ، وساقتِ الرّيحُ السّحابَ، وأردتَ هذه الدّار بثمنٍ فساقها اللّهُ إليكِ بلا ثَمَنٍ، والمُحْتَضَر يسوقُ سِياقاً، وفلان في ساقة العسكر في آخره، وهو جمع سائق كقادة في قائد، وهو يساوقه ويُقاودُه وتساوَقتِ الإبل: تتابعت وهو يسوقُ الحديثَ أحسنَ سِياقٍ، وإليكَ يساق الحديث[1].

وجاء في صفةِ مشيه، عليه السّلام: أنّه كانَ يسوقُ أصحابه أيْ: يُقدِّمهم، ويمشي خَلْفَهم تواضعاً، ولا يدعُ أحداً يمشي خلفه، وفي صفة الأولياء: إن كانت السّاقة كانَ فيها، وإنْ كانَ في الجيش كان فيه. والسّاقة: جمع سائق: وهم الذين يسوقونَ جَيْشَ الغُزاة، ويكونون من ورائه يحفظونه، ومنه ساقة الحاجّ[2]. وساقةُ الجيْش: مُوخّرهُ، والسّاقة: جمع سائق[3].

وقد ورد استعمال كلمة (السّاقة) في قول الرّسول – صلّى الله عليه وسلم–: " طُوْبى لِعبْدٍ آخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشْعَثَ، مُغبَّرةٍ قدماهُ، إن كان في الحراسة كان في الحراسة، وإن كانت السّاقة كان في السّاقة، إنْ شُفّعَ لم يُشَفّعْ، وإن استأذنَ لم يُؤذن له[4].

---

(1) الزّمخشريّ، جار الله محمود بن عمر بن أحمد (538 ﻫ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ– 1998، مادة (سوق)، 1: 484.

(2) ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن مكرم (711ﻫ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت– لبنان، ط1، مادة (سوق)، 7: 304.

(3) الزّبيديّ، محمّد مرتضى الحسيني (1205ﻫ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، مادة (سوق) 25: 474.

(4) الطبرانيّ، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحُسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ، 3:94.

ويبدو لي من خلال التناول اللّغويّ أن وزن كلمـــــة (ساقة) الصرْفيّ جـــاء على (فَعَلَة)، وهي جمع كثرة لكلمة (سائق) ويطّرد هذا الوزن في وصـــف مـــذكر عاقل صحيح اللام، ككاتب وكتبة، وساحر وسحرة، وبائع وباعة، وصائغ وصـــاغة، وبارٌ وبررة[1].

ويبدو لي أن كلمة السّاقة في معناها اللّغـــويّ تـــدور فـــي فلـــك (مـــؤخرة الشّيء).

المعنى الاصطلاحيّ

أمّا الساقة في الحدّ الاصطلاحيّ، فيبدو لي أنَّ أول إشارة إلى هذا المصطلح باللفظ دُون التّصريح بالمعنى، قد ورد عند الأصمعي، وأراد من خلال ذِكْرِه لـــه أن يُحدّد طائفةً من الشّعراء؛ ليختم بأشعارِهِـــم الاستشهاد بالشّعر العربيّ على المـــسائل النّحويّة والصرفيّة .

وقد وردت رواياتٌ ثلاثٌ عن الأصمعيّ تشير إلى المـــصطلح عنـــد ذكـــره لأسماء الشعراء الذين ختم بهم الشّعر وهذه الروايات ،هي:

قال الأصمعي: " ساقة الشُّعراء: ابـــن ميّادة، وابن هرمـــة، ورؤبـــةُ، وحكمُ الخُضْريّ، (حيّ من محارب) ومكين العذْريُّ وقد رأيتهم أجمعين"[2].

وقال في روايةٍ ثانيةٍ: " خُتِمَ الشعر بابْن هرمة، والحكم الخُـــضْريّ، وابـــن ميّادةَ، وطُفيلٍ الكنانيّ، ومكين العُذْريّ "[3].

---

(1) الحملاوي، أحمد، شذا العرف في فن الصّرف، مكتبة الصّفا، ط1، 1420 هـ - 1999م، 103.

(2) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (276هـــ)، الشّعر والشّعراء (طبقات الشّعراء)، تحقيق: مفيـــد قمحيـــة، دار الكتب العلميّـــة، بيـــروت – لبنـــان، ط2، 1405هـــ-1985م، 507.

(3) الأصفهانيّ، عليّ بن الحسين (356هـــ)، الأغاني، دار إحياء التُراث، بيروت-لبنان، 4: 512.

وقال أيضاً: " سَاقةُ الشّعراء: ابن ميّادة، وابن هرمة ورؤبة، وحكمٌ الخُضْريّ وقد رأيتهم أجمعين "[1].

ومما يُلحظ من خلال الرّوايتين الأولى والثّالثة أنّ الأصمعيَّ قد ذكر مصطلح (ساقة الشّعراء) مع ذكر الشّعراء الذينَ خُصّوا بهذا المصطلح دون التّعريف بهم.

أمّا في الرّوايةِ الثانيةِ فقد أشارَ إلى دلالةِ المصطلحِ، وهي خَتْمُ الشّعرِ العربيّ بطائفةٍ من الشعراءِ.

وقد نقل هذا المصطلح كارل بروكلمان في أثناء كلامه على تاريخ الأدب العربيّ إذ قال: " سَاقةُ الشّعراء، أيْ أواخرُ شعراء العرب الأُصلاءِ "[2].

وعليه أَخلُصُ إلى أنّ المقصود بمصطلح يُطلق على ساقة الشّعراء (أواخر الشّعراء العرب الذين يُحتج بشعرهم، وخُتِمَ به الاستشهاد على المسائل النّحويّة والصرفيّة، للاطمئنان بفصاحة لغتهم).

مَنْ هم ساقة الشّعراء ؟

لقد كانت اهتمامات عُلماء اللّغة والأدب بالشّعر العربيّ اهتماماتٍ بالغة ؛ للحفاظ على الشّعر العربيِّ من الضّياع، وتحري المستجاد من شعر العرب، فوضعوا مقاييس متنوّعةً ومتعددةً لقبول ذلك الشّعر، وبيان الحسن من الرّديء، والمفاضلة بين الشّعراء بالدّراسة والبحث.

وتُعدُّ مسألة ساقة الشّعراء من المسائل المهمّة التي يجب أنْ تؤخذ بالدّراسة والبحث؛ لارتباطها بمجموعةٍ من قضايا الشّعر التي تناولها علماء اللُّغة والأدب، وتوفّرت عليها عباراتهم الموروثة؛ نحو: أيّ الشّعراء أشعر؟ وبمن يختم الشّعر العربيّ من الشّعراء ؟ ومتى انتهى الاستشهاد بالشّعر على المسائل النّحويّة واللّغويّة ؟ وما هي المقاييس التي وضعت لتفضيل شاعر على آخر؟.

---

(1) البغداديّ، عبد القادر بن عمر (1093هـ)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، 1: 425.

(2) بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربيّ، تحقيق: عبد الحليم النّجار ورفاقه، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، 1993م، 1: 286.

وممّا يعنينا ثمة مقولة سَاقة الشّعراء، إذْ أُطلقت على مجموعةٍ محـدَّدةٍ مـن الشّعراء الذين خُتِمَ بشعرهم الاستشهاد على بعض المسائل النّحويّة، وقد اختلفت عن الأصمعيّ في تحديد أسمائهم توفّر على ستة شعراء في مجموع الرّوايات، فذكـر في رواية: " ساقة الشّعراء: ابن ميّادة، وابن هرْمـة، ورؤبـة، وحكـم الخُـضريّ (حيّ بن محارب) ومكينٌ العذريّ، وقد رأيتهم أجمعين "[1].

في هـذه الرّواية يظهر أن المصطلـح حُدد بخمسة شعراءَ ،هم: ابن ميّادة، وابن هرمة، ورؤبة بن العجّاج، وحكمٌ الخضريّ، ومكين العذريّ.

وفي أُخرى قال الأصمعيّ: " خُتم الشّعر بابن هرمة، والحكم الخُضْريّ، وابن ميّادة، وطُفيل الكنانيّ، ومكين العُذريّ "[2].

ومما يُلحظ أن هذه الرّواية عن الأصمعيّ قد حدَّدت عدد الشُّعراء بخمـسة، لكّنه أسقط رؤبة بن العجّاج، وأضاف الشّاعر طفيلاً الكنانيّ، الذي لم يرد ذكره فـي الرّواية الأولى .

وفي ثالثة قال الأصمعيُّ: " ساقة الشُّعراء: ابن ميّادة، وابن هَرْمة، ورؤبـة، وحكمٌ الخضريّ، وقد رأيتهم أجمعين "[3].

ففي هذه الرّواية يُلحظ أنّ الأصمعيّ ذكر أربعة شـعراء فقـط، وأسـقط شاعرين من الرّوايتين السّابقتين وهما: طُفيل الكنانيّ، ومكين العُذريّ .

ويبدو من خلال هذه الرّوايات الثّلاث، أنّ مصطلح (ساقة الشّعراء)عنـد الأصمعيّ قد شمل ستة شعراء ،هم: ابن ميّادة، وابن هرْمة، ورؤبة بـن العجّـاج، والحكم الخضْريّ، ومكينٌ العذريّ، وطفيل الكنانيّ .

ومن المُلاحظ أيضاً، أنّ ابن ميّادة، وابن هرمة، والحكم الخضريّ، قـد ورد ذكرهم في الرّوايات الثّلاث السّابقة، بينما رؤبة بن العجّاج ورد ذكره في رواية ابن قتيبة والبغداديّ، وكذلك الشّاعر مكين العذريّ ورد ذكره مرّتين في رواية ابن قتيبة

---

(1) ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، 507 .

(2) الأصفهانيّ، الأغاني، 4: 512.

(3) البغداديّ، خزانة الأدب 1: 425.

والأصفهانيّ، أمّا الشّاعر طُفيل الكنانيّ فلم يرد ذكره إلاّ مرّة واحدةً فقط في روايــة الأصفهانيّ.

وعلى هذا فقد ارتأيت أنْ أَذْكُرَ الشّعراء السّتة على اختلاف الرواية، فسقوط شاعر من روايةٍ، أو زيادة شاعر في أخرى لا يعيب؛ لأنّ رواية المشافهة تكــون عرضة للنسيان، زد على ذلك أنّ هؤلاء السّتة لم يخرجوا على دائرة ممن يستــشهد بشعرهم، على نحو ما سنرى في أثناء البحث.

كما ارتأيت أن أقدم ترجمة موجزة لحياة هؤلاء الشّعراء، وقد انتهجــت في ذلك البدء بالأقدم وفاة، متناولاً في ذلك نسب كل شاعر، والعصر الــذي عــاش فيه، وقيمة شعره، وأقوال بعض العلماء فيه إنْ توفّرت.

أولاً: أبو الطُفيل الكنانيّ (3 هـ- 100 هـ)

من خلال بحثي في كُتب تراجم الشعراء، وكُتب الشّواهد الشعريّة، لم أجد – في حدود ما أعلم – شاعراً باسم طفيل الكنانيّ، ولكنّي وجدتُ شاعراً مُكنى بــأبي طفيل الكنانيّ من مُخضرمي العصر الإسلاميّ الأول، والعصر الأمويّ، والذي آراه أنّه المقصود في رواية الأصمعي؛ نظراً لأنّ كنيته غلبت عليه.

نسبــــه

هو عامر بن واثلة بن عبد الله بن عُمير بن جابر بن حُميس بن جُــدَيّ بــن سعد بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خُزيمة بن مَدْركة بن إلياس بن مــضر بــن نزار أبو طفيل غلبت عليه كنيته، أدرك من حياة النبي – صلّى الله عليــه وســلم – ثماني سنين، كان مولدُه عام أُحد، ومات سنة مائةٍ أو نحوها، ويقال: إنّه آخــر مــن مات ممن رأى النبي – صلى الله عليه وسلّم –[1].

---

(1) انظر ترجمته عند: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (230هـ) الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط1، 1410 هـ -1990م، 6: 12. والأصفهاني، الأغاني15: 101، والذهبيّ، شمس الدين محمد بن أحمد (748 هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ورفاقه، مؤسسة الرسالة، ط2، 1402هـ-1982م، 3: 467. والبغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب 4: 41. وابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمّد

وقد روى نحو أربعة أحاديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – وكان محبّاً لعليّ – رضي الله عنه– وكان من أصحابه في مشاهده، وكان ثقة مأموناً يعترفُ بفضل الشّيخين؛ إلاّ أنّه كان يُقَدِّم علياً[1].

ثانياً: رؤبة بن العجّاج (80هـ- 145هـ)

رؤبة بن العجّاج الرَّاجزُ، واسم العجّاج عبد الله بن حنيفة، وهو أبو جُديم بن مالك بن قدامة بن أسامة بن الحارث بن عوف بن مالك بن سعد بن زيدِ مناة بن تميم، ويُكنى أبا الجحّاف وأبا العجّاج[2].

ورُؤبة – بضم الرّاء وسكون الهمزة وفتح الباء الموحدة وبعدها هاء ساكنة هي في الأصل اسم لقطعة من الخشب يُشْعَبُ بها الإناء، وجمعها رئاب، وباسمها سُمّي الرّاجز المذكور[3].

كان رؤبة وأبوه شاعرين، كلّ منهما له ديوان رَجَزٍ، وهما مُجيدان فيه عارفان باللّغة وحشيها وغريبها، والابن أكثر شعراً من أبيه وأفصح منه. وروي أنه قال لأبيه: أنا أشعرُ منك؛ لأني شاعرٌ وابن شاعرٍ، وأنت شاعرٌ فقط[4].

عصره والاحتجاج بشعره:

هو من رُجّاز الإسلام وفصائحهم، والمذكورين المقدّمين منهم، بَدَويّ نزلَ البصرة، وهو من مخضرمي الدّولتين، ومدح ملوك بني أُميّة وبني العبّاس، ومات

البجاويّ، دار الجيل، بيروت 2: 798. والزّركلي، خير الدّين، الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، دار العلم للملايين، بيروت– لبنان، ط11، 1995م 3: 255وما بعدها.

(1) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، 2: 798.

(2) انظر ترجمته عند: الأصفهاني، الأغاني 20: 445، وابن قتيبة، الشعر والشعراء 230. وابن خلكان، أحمد بن محمد بن بكر، وفيات الأعيان، و أنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت– لبنان 2: 305. والبغداديّ، خزانة الأدب 1: 90. والزركلي، الأعلام 3: 34.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان 2: 305.

(4) البغداديّ، خزانة الأدب 1: 90 وما بعدها.

في أيام المنصور، وقد أخذ عنه وجوه أهل اللغة، وكانوا يقتدون به، ويحتجون بشعره ويجعلونه إماماً[1].

ولأهمية شعره جعله محمد بن سلام الجمحيّ رابع شعراء الطبقة التاسعة من طبقات الإسلاميين[2].

أمّا أبو عمرو بن العلاء، فقد ختم الشّعر به وبذي الرمّة حيث قال: " خُتِمَ الشّعر بذي الرّمة، والرّجز برؤبة بن العجّاج[3].

وكان يونس النّحويّ يقول: " ما رأيت عربيّاً قطّ أفصح من رؤبة، ما كان معدُ بن عدنان أفصح منه"[4].

وفاته

رويَ عن يعقوب بن داود قوله: " لقيتُ الخليل بن أحمد يوماً بالبصرة، فقال لي: يا أبا عبد الله، دفنّا الشّعر واللّغة والفصاحة اليوم، فقلتُ: وكيف ذاك ؟ قال: هذا حين انصرفتُ من جنازة رؤبة "[5].

وقد كان رؤبة مقيماً بالبصرة، فلمّا ظهر بها إبراهيم بن عبد الله بن الحسن ابن علي بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – وخرج على أبي جعفر المنصور، وجرت الواقعة المشهورة، خاف رؤبة على نفسه، وخرج إلى البادية؛ ليتجنب الفتنة، فلما وصل إلى الناحية التي قصدها أدركه أجله، فتوفي هناك سنة خمس وأربعين ومائة وكان قد أسنّ – رحمه الله تعالى –[6].

---

(1) الأصفهاني، الأغاني 20: 445.

(2) الجمحيّ، محمد بن سلاّم (231هـ)، طبقات فحول الشّعراء، دار المدنيّ – جدة 2: 738.

(3) الأصفهانيّ، الأغاني، 18: 264.

(4) ابن الجوزيّ، عبد الرحمن بن علي بن محمد (579 هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان 8: 188.

(5) الأصفهاني، الأغاني 20: 452.

(6)ابن خلكان، وفيات الأعيان 4: 305.

ثالثاً: ابن ميّادة (149 هـ)

اسمه الرّمّاح بن أبرد بن ثوبان بن سراقة بن حرملة، هكذا قال الزبير ابن بكار في نسبه، وقال ابن الكلبيّ: ثوبان بن سراقة بن سلمى بن ظالم، ويقال ثوبان بن سُراقة بن قيس بن سلمى بن ظالم بن جُذيمة بن يربوع بن غيظ بن مرّة ابن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن قيس بن عيلان بن مضر[1].

وأمّه ميّادة أمّ ولدٍ بربريّة، وروي أنها كانت صَقْلَبيّة، ويُكنى أبا شُرَحبيل وقيل يُكنى أبا شرَحيل، وكان ابن ميّادة يَزْعم أنَّ أُمّه فارسيّة، وذكر ذلك في شعره فقال[2]:

أنا ابن أبي سَلْمَى وجدِّيَ ظالِمُ وأُمّي حَصَانٌ أَخْلَصَتها الأعاجمُ

أليس غُلامٌ بين كِسرى وظالِمٍ بأكْرَم مَنْ نِيطتْ عليه التّمائمُ[3]

وسببُ تسميتها أنّه لمّا أقبلوا بها من الشّام، نظر إليها رجلٌ وهي ناعسةٌ تتمايل على بعيرها فقال: إنها لميّادة، فسميت به، وغلبَ عليها[4].

وابن ميّادة شاعر مُقدّم فصيح، لكنّه كان متعرضاً للشّر طالباً لمهاجاة النّاس ومسابة الشّعراء، وله مع الحكم الخضريّ مُهاجاة ومناقضات كثيرة وأراجيز طويلة، وقد أدرك الدّولتين، كان في أيام هشام بن عبد الملك، وبقي إلى زمن المنصور، ومَدَحَ من بني أُميّة الوليد بن يزيد وعبد الواحد بن سليمان، ومن بني هشام أبا جعفر المنصور، وجعفر بن سليمان[5].

---

(1) انظر ترجمته عند: ابن قتيبة، الشّعر والشعراء 520، الأصفهاني، الأغاني 2: 503، البغداديّ، خزانة الأدب 1: 160، الزركلي، الأعلام 3: 31 .

(2) الأصفهانيّ، الأغاني، 2: 503.

(3) ابن ميّادة، الرماح بن أبرد، شعر ابن ميّادة، تحقيق: حنّا جميل حداد، مجمع اللّغة العربيّة – دمشق 1402هـ- 1992م، 227، والبغداديّ، خزانة الأدب 1: 160.

(4) البغداديّ، خزانة الأدب 1: 160.

(5) البغداديّ، خزانة الأدب 1: 160.

قيمة شعره

عُني بعض النّقاد بشاعريّة ابن ميّادة، وأشادوا بشاعريّته بعبارات موجزة، ومن أهمها أنّ ذِكْر ابن ميّادة مع ساقة الشعراء في جميع الروايات التي نُقلت عن الأصمعيّ، وممّا قيل في شعره أيضاً:

إنّ ابن ميّادة شاعر فصيحٌ مقدّم مُخضرمٌ من شعراء الدّولتين، جعله ابن سلاّم في الطبقة السابعة[1].

وكان بنو ذبيان يزعمون أنّ ابن ميّادة آخر الشّعراء الذين يستشهد بأشعارهم[2].

وفاته

وجدتُ روايتين في سنة وفاة ابن ميّادة، فقيل: إنّه توفّي في صدر خلافة المنصور في حدود الست والثلاثين بعد المائة[3]. وقيل: إنّه شاعر مجيدٌ من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعباسيّة، مات في خلافة المنصور سنة تسعٍ وأربعين ومائة[4].

رابعاً: الحَكَمُ الخُضْريّ (150هـ)

نسبه

هو الحَكَم بن معمر بن قنبر بن جحاش بن سلمة بن ثعلبة بن مالك بن طريف ابن محارب الخضريّ، شاعر إسلاميّ، وكان مع مَنْ تقدّمه في الشعر كثير السّجع، وكان هجّاءً خبيث اللّسان، وكان بينه وبين الرّمّاح بن أبرد المعروف بابن ميّادة

---

(1) الأغاني، الأصفهانيّ 2: 504، لم يذكره محمّد بن سلاّم الجمحيّ في طبقاته، والطبقة السابعة تضم: المتوكل اللّيثيّ، وابن مفرغ الحميريّ، وزياداً الأعجم، وعديّ بن الرقاع، وليس من بينهم ابن ميّادة. الجمحيّ، طبقات فحول الشّعراء 2: 681.

(2) البغداديّ، خزانة الأدب، 1: 161.

(3) الأصفهاني، الأغاني 2: 559.

(4) الحمويّ، ياقوت (626 هـ)، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت- لبنان، ط1، 1993، 4: 212.

مُهاجاة ومواقف، وكان الغلبُ في أكثرها على الرّماح، فتهاجيا زمناً طويلاً، ثمّ كفّ ابن ميّادة، وسأله الصلح وصالحه الحكم[1].

والخُضري – بضم الخاء المعجمة وسكون الضاد المعجمة، والخُضْر ولد مالك بن طريف، وإنمّا سمّى الخضر؛ لأن مالكاً كان شديد الأدمة، وكذلك ولده، فسموا الخضر بذلك وكان الحكم شاعراً مجيداً، وكان يهاجي الرّماح بن ميادة المرّي، فشكاه بنو مرّة إلى والي مكة، فتواعده، فهرب إلى دمشق، وامتدح أسود بن بلال المحاربيّ. مات بالشام غريقاً في بعض أنهاره[2].

وقد أدركه الأصمعيّ وسمع منه، وعدّه في أصمعياته[3].

خامساً: مكين العُذريّ

من خلال بحثي عن ترجمة الشّاعر مكين العذريّ، لم أجد إلاّ رواية واحدة عنه وردت عن الأصمعي في كتاب (معجم الشعراء) للمرزبانيّ، ولم أجد عنه أيّ رواية أو ترجمة في كتب التراجم الأخرى – في حدود ما أعلم –.

أمّا الروايّة فهي: " مكين العُذريّ أدرك المهديّ شيخاً كبيراً، قال الأصمعي: رأيته في موكب المهديّ على بغلٍ له وجمته كأنها قبطيّة قد صبغها وصفرها، فدخل في الفرجة بينه وبين الجُند فصاحوا به، فقال المهدي: دعوه، مَنْ أنت ؟ قال: أنا مكين العُذريّ، وأنا الذي أقول:

فمتى تخرج العرو س فقد طالَ حَبْسُها
قد دنا الصّبحُ أو بدا وهْيَ لم يقص لبسها

---

(1) انظر ترجمته عند، الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء 3: 1191، والصفديّ، صلاح الدين خليل بن أيبك (764 هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربيّ، ط1، 1420هـ– 2000م، 13: 78، والبكريّ، أبي عبيد، سمط اللآلئ، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكملة، مؤسسة الرّسالة، ط1، 1422هـ–2002م. 16، والزركلي، الأعلام 267:2.

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات 78:13.

(3) الأصمعيّ، أبو سعيد عبد الملك بن قُريب (216هـ) الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف– مصر، ط7، 1993م، 32.

قال: وكان مكين والخضريّ وطفيل الكنانيّ على ساقة الشّعراء[1].

سادساً: إبراهيم بن هَرْمَة (176هـ)

هو إبراهيم بن عليّ بن سلمة بن عامر بن هرمة بن الهديل بن ربيع بن عامر بن صبيح بن كنانة بن عديّ بن قيس بن الحارث بن فهر، وفهر أصل قريش، فمن لم يكن من ولده لم يُعدّ من قريش، وقيس بن الحارث هو الخُلُج، وكانوا في عدوان ثم انتقلوا إلى بني نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن، فلما استخلف عثمان أتوه فأثبتهم في بني الحارث بن فهر، وجعل لهم معهم ديواناً، وسمّوا الخُلج؛ لأنهم اختلجوا ممن كانوا معه في عدوان ومن بني نصر بن معاوية، وأهل المدينة، يقولون: إنّما سمّوا الخُلج؛ لأنهم نزلوا بالمدينة على خُلُج " وواحدها خليج " فسمّوا بذلك[2].

أقوال بعض القدماء في شعره

لاحظت من خلال الرّوايات الثلاث التي وردت عن الأصمعيّ في تحديد ساقة الشّعراء أن ابن هرمة ورد في جميعها .

ومن أقوال الأصمعيّ فيه: خُتِمَ الشّعر بابن هرمة، فإنّه مَدَحَ ملوك بني مروان وبقي إلى آخر أيام المنصور، وهو آخر من يُحتجّ به من الشعراء[3].

وقال ابن الأعرابيّ: " ختم الشّعر بابن هرمة "[4].

---

(1) المرزبانيّ، محمّد بن عمران (384ه)، معجم الشعراء، تحقيق: ف-كرنكو، دار الجيل- بيروت، ط1، 1411هـ- 1991م، 404.

(2) انظر ترجمته عند: الأصفهانيّ، الأغاني 508:4، والبغداديّ، خزانة الأدب 225:1، والبغداديّ، أحمد بن علي الخطيب (463 ه) تاريخ بغداد، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت -لبنان، ط1، 1417هـ-1997م.126:6، والزركلي، الأعلام 50:1.

(3) المرزبانيّ، محمّد بن عمران (384ه)، (1992م)، الموشح (مآخذ العلماء على الشّعراء)، تحقيق: أحلام الزعيم، منشورات وزارة الثقافة – دمشق 253.

(4) الأصفهاني، الأغاني 527:4.

وقال الخطيب البغداديّ: " شاعر مفلق، فصيح مُسهب، مُجيد القول، سائر الشّعر، وهو أحد الشعراء المخضرمين "[1].

ألحظ من خلال ما سبق أنّ أهميّة شعر ابن هرمة تعود إلى الأسباب الآتية:

(1) أنّه من قبيلة قريش، وقد امتازت لغتهم بفصاحة وسلامة اللسان فيها عن سائر لغات القبائل الأخرى.

(2) أنّ نشأته كانت في قبيلة تميم، وهي من القبائل التي يستشهد بأشعارها .

(3) وكونه من متقدّمي الشّعراء، فقد كان يبني قصائده بناءً جاهلياً، سواء أكان ذلك في المعاني أم في الأسلوب .

---

(1) الخطيب البغداديّ، تاريخ بغداد 126:6.

الفصل الأوّل
المسائل النّحويّة

1.1 البناء والإعراب

1.1.1 العلم المركب تركيباً إسنادياً

يرد العلم المرّكب على ثلاثة أنواع[1]:

1- العلم المرّكب تركيباً إسنادياً: وهو كل تركيب أُسندت وانضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولا يكون ذلك إلاّ بجملة اسميّة أو فعليّة وحكمه الحكاية[2] (كَبَرَقَ نحره) و (شاب قرناها).

2- والمرّكب تركيباً مزجيّاً: وهو كل كلمتين نُزّلت ثانيهما منزلة تاء التأنيث، ممّا قبلها فحكم الأول أنّ يفتح آخره... وحكم الثاني أن يعرب بالضمة والفتحة إلاّ إذا كان مختوماً بكلمة (ويه) فيبنى على الكسر.

3- والمرّكب تركيباً إضافياً: وهو الغالب، وهو: كل اسمين نُزّل ثانيهما منزلة التنوين ممّا قبله كـ (عبد الله)، وحكمه أنّ يُجرى الأول بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجرّاً.

وممّا استشهد به النُّحاةُ المتأخرون على المركب الإسناديّ قول رؤبة بن العجّاج[3]:

---

(1) الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن هشام (761هـ)، (1420هـ- 2000م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان 1: 131.

(2) الأزهريّ، خالد عبد الله (905هـ)، (1427هـ- 2006م)، شرح التّصريح على التوضيح (أو التّصريح بمضمون التوضيح في النحو)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط2،1: 129.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة ،(1979م)، ديوان رؤبة بن العجّاج (مجموعة أشعار العرب)، تحقيق: وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة – بيروت، ط 1 172، وانظر الشّاهد عند: الزّمخشريّ، جارالله محمود بن عمر بن أحمد (538هـ)، (1421هـ- 2001م) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: محمد محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود، دار

نُبِّئتُ أخْوالي بني يزيدُ ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمُ فَدِيدُ

والشّاهد فيه: مجيء (يزيد) مركباً تركيباً إسنادياً، فرفع على الحكاية ؛لأنّه منقول على باب التركيب الإسناديّ من قبيل افتراض انتُزعت من جملة اسميّة، فجُرّ بفتحة مقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

يرى الأنصاريّ: أنّ (يزيد) منقول من نحو قوله (المالُ يزيدُ) لا من قولك يزيد المال، وإلاّ لأعرب غير منصرف، فكان بفتح؛ لأنّه مضاف[1].

فبقوله (يزيدُ) بضم الدّال، فإنّه اسم علم منقول عن المركب الإسناديّ، والدليل على ذلك ضمّة الدّال، إذ ضمّتها تدل على كونها محكيّة، وكونها محكيّة يدلّ على أنّها كانت جملة إسناديّة في الأصل، إذ بغير الجملة الإسناديّة لا تُحكى[2].

وممّا يلحظ أنّ قوله (يزيد) جملة فعليّة من الفعل يزيد وفاعله الضمير المستتر، فسمّي العلم بهما باعتبار الجزئين، فأصبح مركباً تركيباً إسنادياً، ووجب أن يُحكى بالضمّ في جميع الحالات الإعرابيّة، فنقول:(جاء يزيدُ، ورأيتُ يزيدُ، ومررتُ بيزيدُ)، لكن إذا سُمّي العلمُ باعتبار الجزء الأول فقط فإنّه يُعدّ ممنوعاً من الصّرف للعلميّة ووزن الفعل فيعرب حينها بالضم في حال الرفع، وبالفتح في حالي النّصب والجر.

الفكر المصري و اللبناني، ط 1، 9، والأنصاريّ، أوضح المسالك 1: 131، والعينيّ،= بدر الدين محمود بن أحمد (855هـ)، (1427هـ- 2006م)، المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشّواهد الكبرى)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة – بيروت – لبنان، ط1، 1: 217، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 129.

(1) الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن هشام (761هـ)، (1979م)، مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب، تحقيق: د .مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط 5، 817.

(2) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 219.

2.1.1 إعراب المركب المزجيّ

قال سيبويه في باب الشيئين اللذين ضمّ أحدهما إلى الأخر فجعلا بمنزلة اسم واحد: " وذلك نحو حضرمَوت وبَعلَبَكّ، ومن العرب من يضيف بَعل إلى بكٍ، كما اختلفوا في رامَ هُرْمُزَ، فجعله بعضهم اسماً واحداً، وأضاف بعضهم رام إلى هُرمزَ"[1].

وقال المبّرد:" اعلم أنّ كل اسمين جُعلا اسماً واحداً على غير جهة الإضافة، فإنّ حكمهما أن يكون آخر الاسم الأول منهما مفتوحاً، وأن يكون الإعراب في الثّاني، فتقول: هذا حَضرَمَوْتُ يا فتى، وبعلبك فاعلم، وكذلك رامَهُرمُز، ولا يصرف؛ لأنّهما جعلا بمنزلة الاسم الذي فيه هَاء التأنيث؛ لأنّ الهاء ضمّت إلى اسم كان مذكراً قبل لحاقها، فتُركَ آخره مفتوحاً نحو: حَمْزَة، وطلحة"[2].

ويبدو لي أنّ فتح الجزء الأول من المركّب المزجي قائم على علّة مشابهته بالاسم المؤنث تأنيثاً لفظياً؛ لأنّ ما قبل تاء التأنيث مفتوح، والاسم الثاني واقع موقع التاء.

وقال المبرّد أيضاً: " وإن شئتَ أضفت في جميع هذا الأوّل إلى الثاني على ما قدمناه، فقلت: هذا حضرُموتٍ، وبعلُبكَ "[3] أي يعامل معاملة المركب الإضافيّ.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشعراء على هذه المسألة قول رؤبة بن العجّاج[4]:

أَحْضَرْتَ أهل حَضْرَمَوْتَ مَوْتا

---

(1) سيبويه، عمرو بن عثمان (180هـ)، (1408هـ- 1988م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3 ، 3: 296 وما بعدها.

(2) المبرّد، محمد بن يزيد (285هـ)، (1399هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 4: 20.

(3) المبرّد، المقتضب 4: 23.

(4) لم أجده في ديوان رؤبة ولا ملحقاته. وانظر الشّاهد عند: المبرّد، المقتضب 4: 23 منسوباً إلى رؤبة بن العجّاج.

والشّاهد فيه: مجيء (حضرموت) اسم علمٍ مركباً تركيباً مزجياً ففتح الجزء الأوّل منه؛ لمشابهته الاسم الذي ينتهي آخره بتاء التأنيث، وأُعطي الجزء الثاني منه العلامة الإعرابيّة، فأُعرب إعراب الممنوع من الصّرف، فجرّ بالفتحة عوضاً عن الكسرة؛ لأنّه في موقع جر بالإضافة.

وقال المبرّد بعد إنشاده الشّاهد: " وبعضهم يقول: " حَضْرَموتٍ "[1] فيعرب حينئذٍ إعراب المركب الإضافي، ولكن الأجود الوجه الأوّل كما أشار إلى ذلك المبرّد.

3.1.1 كيفية إعراب الاسم الموصول (الذين)

إنّ جميع الأسماء الموصولة المختصّة مبنيّة إلاّ اسمين للمثنى معربين؛ هما: " اللذان " و " اللتان " ويأخذان حكم الملحق بالمثنى، ومنهم من يعرب الاسم الموصول " الذين " فيجعله في حكم الملحق بجمع المذكر السالم، فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء، ومنهم من يجعله مبنياً على الواو والياء.

قال ابن عقيل: " ويقال للمذكر العاقل في الجمع " الذين " مُطلقاً – أي: رفعاً، ونصباً، وجرّاً – فتقول: " جاءني الذينَ أكرموا زيداً، ورأيتُ الذينَ أكرموه، ومررتُ بالّذين أكرموه " وبعض العرب يقول: " اللذونَ " في الرفع، و " الّذين " في النّصب والجر، وهم بنو هذيل[2].

وممّا جاء من شواهد ساقة الشعراء على مجيء (اللذونَ) بالواو في حال الرفع عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[3]:

نَحْنُ اللذونَ صبّحوا الصَّباحا يومَ النُّخَيْلِ غارةً مِلْحَاحا

---

(1) المبرّد، المقتضب 4: 23.

(2) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (769هـ)، (1422هـ– 2001م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: أحمد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1، 1: 65.

(3) البيت في ديوان رؤبة 172، وانظر الشّاهد عند: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 65، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 249، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 153.

قال العينيّ: الاستشهاد في قوله " اللذونَ " فإنّه أُجْري مجرى المذكر السالم، حيث رفعه بالواو في حال الرفع، وهذه لغة هذيل، وقيل لغة بني عقيل[1].

وقال الأزهريّ: جاء " اللذونَ " بالواو رفعاً، ورأيتُ الذين، ومررتُ بالّذين بالياء نصباً وجراً، وهي حينئذٍ معربة؛ لأن شبه الحرف عارضه الجمع، وهو من خصائص الأسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل)[2].

في حين يرى عبّاس حسن: أنّ المشهور في كلمة (الذين) لا تتغيّر حالها رفعاً ولا نصباً، ولا جرّا؛ لأنها اسم مبني على الفتح دائماً في محل رفع، أو نصب أو جر، على حسب موقعها من الجملة. وهذا الرأي وحده هو الأولى بالاتّباع، ويحسن إهمال الرأي الآخر الذي يعربها بالحروف إعراب جمع المذكر في كل حالاتها؛ فيرفعها بالواو والنون (اللذونَ) وينصبها ويجرّها بالياء والنون (الّذين)؛ فيقول: (ندم اللذونَ أهملوا)، (ورأيتُ الذين انتصروا يسخرون من الذين انهزموا). وقيل: إنّها مبنيّة على الواو والياء في تلك الحالات وليست معربة[3].

ويبدو لي أنهما معربان؛ لوجود حدّ المعرب فيهما، وهو اختلاف آخرهما لاختلاف الموقع الإعرابيّ، وهما بذلك لم يشبها الحرف بسبب الجمع، واستعمالهما استعمال جمع المذكر السالم يُعدّ لهجة عربيّة، ويبدو لي أن الجمع قد جرى مجرى التثنية، إذ أعرب على هذه اللّهجة.

4.1.1 جمع ذات على ذوات في لغة طيّىء

ذو الطائية، خاصّة بلغة طيِّىء وهي اسم موصول بمعنى (الذي) والمشهور بناؤها، ولكنّها قد تعرب، قال ابن عصفور: " وتقولُ في تثنية ذو الطائيّة: ذوا في الرفع، وذَوَي في النّصب والخفض، وفي جمعها ذوو في الرفع وذوي في النّصب

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 251.

(2) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 153.

(3) حسن، عباس، النّحو الوافي، دار المعارف _ مصر، 1: 346.

والخفض، وتقول في تثنية ذات الطائية: ذواتا في الرّفع، وذواتي في النّصب والخفض، وفي جمعها ذوات بضم التّاء في الأحوال كلّها "[1].

وممّا يلحظ أن (ذو) الطائية تؤنث على (ذات) وتثنى وتجمع في تذكيرها وتأنيثها، فذو خاصّة بالمذكّر وذات بالمؤنث.

وممّا دار في فلك مجيء (ذات) مجموعة جمع مؤنث سالماً عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[2]:

جَمَعْتُها مِن أيْنُقٍ مَوارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بغيرِ سائقِ

ويروى (ذواتِ) بالكسر.

والشّاهد فيه: مجيء (ذوات) جمع (ذات) وقد بُنيت على الضّم وهي لغة طيّىء.

قال العلويّ: " وربّما ثَنّوا وجمعوا، فقالوا: هذان ذوا تعرِفُ، وهؤلاء ذوُو تعرِفُ، وهاتان ذواتا تعرِفُ، وهؤلاء ذواتُ تعرِف، ويضمّون التاء على كل حال[3].

وعلى هذا تكون (ذواتُ) صفة ثانية لـــ (أينق) مبنية على الضمّ في محل جرّ.

---

(1) الأشبيلي، ابن عصفور عليّ بن مؤمن (669هـ)، (1391هـ- 1971م)، المقرّب، تحقيق: عبد الستّار الجواري، و عبد الله الجبوري، ط1، 1: 57.

(2) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 180، وانظر الشّاهد عند: العلويّ، هبة الله بن علي بن محمد (542هـ)، (1413هـ- 1992م)، أمالي بن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 3: 55، وابن عصفور، المقرّب 1: 57، والأنصاريّ، أوضح المسالك 1: 162، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 162، والسيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المكتبة التوقيفيته، القاهرة – مصر. 1: 325، والشنقيطيّ، أحمد بن الأمين، (1331هـ)، (1421هـ- 2001م)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، 1: 325.

(3) العلويّ، أمالي ابن الشجريّ 3: 55.

٣١٨٩٢٥

ممّا يلحظ أنّ (ذات) تجمع على (ذوات) لتدلّ على الجمع المؤنث، وهي مبنية على الضم في جميع الحالات الإعرابيّة في محل رفع أو نصب أو جر، وهي خاصة بلهجة طيّىء.

5.1.1 إبهام الموصول إلى صلته لغرض التّهويل

تفتقر كل الموصولات الاسميّة مختصّة كانت أو مشتركة إلى صلة تتصل به؛ لأنّها نواقص لاسم لا يتمّ معناها إلاّ بصلة متأخرة عنها لزوماً؛ لأنّ الصلة من كمال الموصول ومنزّلة منزلة جزئه المتأخر[1].

والصّلة جملة تامة: اسميّة أو فعليّة (وشرطها أن تكون خبريّة)، وهي المحتملة للتصديق والتّكذيب في نفسها؛ من غير النّظر إلى قائلها؛ لأنّ الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو: (جاء الرّجل الذي قام أبوه) ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبريّة معهودة للمخاطب؛ لأنّك تأتي بالصّلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول مع اتّصافه بمضمون الصّلة، إلاّ في مقام (التّهويل والتّفخيم) وهو التّعظيم، فيحسن إبهامها لذلك، فالمعهود (كجاء الذي قام أبوه) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه (والمبهمة) نحو قوله تعالى: ﴿ فغشيهم من اليمّ ما غشيهم ﴾[2]. أي الذي غشيهم أمر عظيم. قال الزّمخشريّ في بيان الصّلة في هذه الآية في قوله: " ما غشيهم " من باب الاختصار، ومن جوامع الكلم التي تستقلّ مع قلّتها بالمعاني الكثيرة أي غشيهم مالا يعلمُ كُنهه إلاّ الله[3].

وممّا أبهمت صلته لإرادة التعظيم قوله تعالى: ﴿ إذ يغشى السّدرة ما يغشى ﴾[4]. قال الزمخشريّ في قوله (ما يغشى) تعظيم وتكثير لما يغشاها فقد علم

---

(1) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 167.

(2) سورة طه، الآية: 78.

(3) الزّمخشريّ، جار الله محمود بن عمر (538هـ)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: يوسف الحمّادي، مكتبة مصر 3: 157.

(4) سورة النّجم، الآية: 16.

بهذه العبارة أنّ ما يغشاها من الخلائق الدّالة على عظمة الله وجلاله أشياء لا يكتنهها النعت ولا يُحيط بها الوصف[1].

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشعراء على تعظيم الموصول المبهمة صلته قول ابن ميّادة[2]:

فإنْ استطِعْ أَغْلِبْ وإنْ يَغْلِبِ الهوى فمثل الذي لاقيت يُغلَبُ صاحبه

والشّاهد فيه: قصد تعظيم الموصول فأُبهمت صلته؛ لأنّه أراد تعظيم أمر الهوى.

6.1.1 قد تعرب الأسماء السّتة بالحركات وبالحروف

الأسماء السّتة هي: أب، وأخ، وحم، وفو، وذو بمعنى صاحب وهَن، تعرب بالحركات الفرعيّة على الأغلب؛ فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء ويشترط في هذه الأسماء حتى تعرب هذا الإعراب أربعة شروط هي[3]:

1- أنْ تكون مفردة، لا مثناة ولا مجموعة.
2- أنْ تكون مكبّرة لا مصغّرة.
3- أنْ تكون مضافة.
4- أنْ تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلّم، فإنْ أُضيفت إلى ياء المتكلّم، فإنها تعرب بحركات مقدّرة قبل الياء.

وللأسماء السّتة ثلاث لغات من حيث علامات الإعراب وهي[4]:

الأولى: لغة الإتمام: وهي اللّغة التي تعرب بها الأسماء السّتة بالعلامات الفرعيّة.

الثانية: لغة النّقص: وهي لغة تعرب الأسماء السّتة فيها بالحركات الأصليّة الظاهرة.

---

(1) الزمخشريّ، الكشّاف، 4: 300.

(2) البيت في ديوان ابن ميّادة 73، وانظر الشّاهد عند: الأندلسي، شرح التسهيل 1: 187، والسيوطيّ، همع الهوامع 1: 334، والشنقيطيّ، الدرّ اللّوامع 1: 277.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 26.

(4) انظر الأنصاري، أوضح المسالك 1: 68 وما بعدها، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 26 وما بعدها.

الثالثة: لغة القصر: وهي إلزام آخر الأسماء ألفاً في جميع الحالات الإعرابية بحركات مقدّرة مع تقاطعها مع لغة الإتمام في الشروط وإن اختلف الإعراب في الحركات فقط.

وممّا توفر من شواهد على لغة النقص مع تمام شروطه في لغة الإتمام من أشعار ساقة الشعراء عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[1] من الرجز:

بِأَبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكَرمْ ومن يشابه أَبَهُ فما ظَلَم

والاستشهاد فيه: هو أنّ (الأب) قد استعمل في الموضعين بحذف اللاّم معرباً بالحركات، فهذا لغة بعض العرب، وعلى هذه اللّغة، يُقال في التثنية، أبان، وفي الجمع أبون، ولكن أكثر الاستعمال أن يكون بالحروف، وقد يُقال: إنّ الأصل (بأبيه وأباه) فحذف " الياء والألف " للضرورة[2] وفي البيت (بأبه) الأول مجرور بالكسرة، وأبَه الثاني منصوب بالفتحة[3].

فالشّاهد جاء على لغة النّقص مع تمام شروطه في لغة الإتمام في هذا الموضع، للضرورة الشعريّة؛ لأنّه لو أعربت بالحركات الفرعيّة؛ لانكسر الوزن الشعريّ في الشطرين.

فالضّرورة الشّعرية غالبة في المسائل النّحويّة عند ساقة الشعراء؛ لذا ارتأى إبراهيم السامرّائيّ، وكرّر غير مرة أنّ لغة الشّعر لا تصلح للاستشهاد؛ لأنّ الشّاعر مقيّد بالوزن والقافية وحرف الرّوي، ولا توجد سعة أمامه كي يحقق القواعد المقرّرة[4].

---

(1) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 182، وانظر الشّاهد عند:: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 24، والأنصاريّ، أوضح المسالك 1: 69، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 77، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 62.

(2) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 79.

(3) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 62.

(4) السامرّائي، إبراهيم، النّحو العربيّ (نقد وبناء)، دار عمار – عمان ط1، 1418هـ – 1997م، 101.

7.1.1 (فـــــو)

من الشروط الخاصّة بلفظ (فو) حتى يعرب إعراب الأسماء السّتة أن تفارقه الميم من آخره، فإن لم تفارقه فيعرب حينئذٍ بالحركات الأصليّة سواء أكان في حال الإفراد أم في حال الإضافة.

قال الجليس النّحويّ: " وأمّا (فم) فلامه المحذوفة (هاء) بدليل ثباتها في التكسير والتصغير: نقول: (فُويه وأفْواه)، و يستعمل مضافاً ومفرداً فإذا أضيف كان بالواو، فإذا أفرد أُبدلت واوه ميماً ليمكن الإعراب عليها، واقتصر على الميم من سائر الحروف لقرب مخرجها من مخرج الواو، إذ هما من الشفتين. وفي الفاء من (فم) لغات أفصحها الفتحة، ولا يجوز إضافته إلى المضمر وهو بالميم[1].

وممّا توفّر من الشّواهد الشّعريّة على استعمال (الفم) بالميم وجاء مضافاً إلى الضّمير قول رؤبة بن العجّاج[2]:

يصبحُ عطشانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ

والشّاهد فيه: أنّ الشّاعر أثبت الميم في قوله (فمه) حيث جاءت مضافة إلى الهاء فأعرب الاسم بالحركة الأصليّة، مع التوفر على شروط لغة الإتمام، ولكنّ اتصاله بالميم نقله إلى لغة النقص، ويقوي ذلك ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ، والجليس النّحويّ: أنّه إذا أضيفت لفظة (الفم) فالأكثر في الاستعمال أن تحذف الميم ويحلّ محلها حرف اللين، وإنّ وردت في الاستعمال بالميم فَعُدّ عندهما من باب الضّرورة[3].

---

(1) الجليس النّحويّ، أبو عبد الله الحسين بن موسى (490 هـ)، ثمار الصناعة في علم العربيّة، تحقيق، حنّا جميل حدّاد، وزارة الثقافة – عمّان، ط1، 1994، 66.

(2) الشعر في ديوان رؤبة 159، وانظر الشّاهد عند: الفارسيّ، أبي علي الحسن بن أحمد (377هـ) ،(1986م)، المسائل العضديّات، تحقيق: شيخ الراشد، وزارة الثقافة – دمشق، ط1، 228، والجليس النّحويّ، ثمار الصناعة 66، والعينيّ، والمقاصد النّحويّة 1: 83، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 60.

(3) انظر: الفارسيّ، المسائل العَضُديّات 228، والجليس النّحويّ، ثمار الصناعة 66.

فيما ذهب العينيّ والأزهريّ إلى أنّ الشّاعر أثبت الميم في حال الإضافة، وليس ذلك لضرورة؛ لأنّ إعراب لفظة " الفم " بالحركات الثلاث إذا لم تفارقه الميم سواء أُفردَ أم أُضيف، ولا يختصّ بثبوت الميم في (الفم) حال الإضافة للضرورة[1].

ويتراءى لي أنّ مجيء لفظ (الفم) بالميم في البيت السابق مسألة قائمة على الوزن؛ لأنّه لو جاء على لغة الإتمام لانكسر الوزن الشّعريّ.

8.1.1 لغة القصر

وممّا توفّر من شواهد للأسماء السّتة على لغة القصر مع تمام شروطه في لغة الإتمام من أشعار ساقة الشّعراء عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[2]:

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

والبيت فيه شاهدان:

الأول: استعمال لفظة (أب) على لغة القصر في الأسماء السّتة، وذلك ظاهر في قوله (أباها) الثالثة؛ لأنّها في موضع جر بالإضافة، فأعرب بكسرة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذّر، أما (أباها) الأولى والثانية فيمكن أن تحمل على لغة الإتمام، لكن مجيء الثالثة رَفَعَ عنها لغة الإتمام وصيّرها في رتبة لغة القصر، فأعربت في جميعها بحركات مقدرة.

وأمّا الشّاهد الثاني: فهو استعمال (غايتاها) بالألف في حال النّصب، والقياس أن تكون منصوبة بالياء على حدّ إعراب المثنى.

وقد نسب الكسائيّ هذه اللّغة إلى بلحارث وزبيد، وخثعم وحمدان، ونسبها أبو الخطّاب لكنانة، ونسبها بعضهم لبلعنبر وبلْجهيم وبطون من ربيعة[1].

---

(1) انظر: العينيّ، المقاصد النّحوية 1: 85، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 60.

(2) البيت في ملحقات ديوان رؤبة، 168، وانظر الشّاهد عند: الجليس النّحوي، ثمار الصناعة 67، والأنباريّ، أبي البركات عبد الرحمن بن محمّد (577 هـ) أسرار العربيّة، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق، 46، وابن عصفور، المقرّب 2: 47، والأنصاريّ، أوضح المسالك 1: 70، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 25، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 79.

فالشّاهد لا يمكن أنّ يُعدّ من باب الضّرورة؛ لأنّ رواية البيت بالألف أو الياء لا ينكسر فيه الوزن الشّعريّ، ويبدو لي أنّ أمر تعّدد اللّغات في إعراب الأسماء السّتة عائد إلى اللّهجات، وتناقلها على الألسنة أدّى إلى شيوعها وانتشارها، وممّا يؤيّد ذلك قول ابن هشام: " كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلّم على مقتضى سجيّته التي فطر عليها، ومن ها هنا كثُرت الرّوايات في بعض الأبيات[2].

ويتراءى لي أن يكون هذا من باب طرد الباب على وتيرة واحدة، إذا استأثرت الألف في الحالات جميعاً في باب الأسماء السّتة والمثنى لخفّة الحركة.

وحول مجيء المثنى على لغة القصر، قال القزّاز القيرواني: " وممّا يجوز بنيان التثنية على ألف في الرّفع والنّصب والجر فيقول: (جاءني الرجلان) و (مررتُ بالرجلان) و (رأيت الرجلان) [3].

وقد استدلّ على لغة القصر بقراءة نافع وابن عامر والكوفيّين لقوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران ﴾[4]، ففي أحد تخريجاتها أنّها محمولة على لغة القصر، وقد وقف ابن هشام على هذه الوجوه في كتابه (شرح شذور الذّهب) في باب المثنى[5].

وحول لزوم الألف للمثنى في الأحوال الثلاثة قال السيوطيّ: " هي لغة معروفة عُزيت لكنانة، وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل، وزبيد، وخثعم، وحمدان، وفزارة وعذرة... " [6].

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّ 1: 82.

(2) السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (911 ه)، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، دار الفكر، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ورفاقة، دار الفكر 1: 261.

(3) القيرواني، القزاز (412ه)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة – الكويت، 354 وما بعدها.

(4) سورة طه، الآية: 63.

(5) الأنصاريّ، جمال الدين عبد الله بن هشام (761ه)، (1408هـ- 1988م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: حنا فاخوري، دار الجيل – بيروت، لبنان، ط1، 58 وما بعدها.

(6) السيوطيّ، همع الهوامع 1: 145.

ومن شواهد ساقة الشعراء التي توفّرت على هذه المسألة قول رؤبة بن العجّاج[1]:

أيّ قلوصٍ راكب تراها طاروا علاهُنّ فَطِرْ علاها

واشدد بأقوى حَقَبٍ حَقْواها ناجيةً وناجياً أباها

في البيت الثاني شاهدان على لغة القصر:

الأول: في قوله (حَقْواها) ألزم الشّاعر المثنى الألف والقياس على لغة الإتمام أن تأتي بالياء (حقويها)؛ لأنها في موضع نصب مفعول به.

أمّا الشّاهد الآخر: إلزام (أباها) الألف في حال الرّفع فأعرب بحركة مقدّرة على الآخر للتعذّر، وجاءت على لغة القصر.

9.1.1 فتح نون المثنى والأصل كسرها

حكم نون المثنى وما ألحق به الكسر، وحكم نون جمع المذكر السالم وما ألحق به الفتح لعدّة وجوه ، هي[2]:

أحدها: أنّ تحريكها مضطرّ إليه لئلا يلتقي ساكنان، والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، فكانت التثنية بها أولى، وفتحت في الجمع لتخالف التثنية.

والثاني: أنّ ما قبل حرف المدّ في التثنية مفتوح، فجعلوا ما بعده مكسوراً تعديلاً وعكسوه في الجمع، ممّا يسمى بـــ (ظاهرة التّعادل أو التوازن).

والثالث: أنّ التثنية تكون بالألف في الرّفع، وهي أخفّ من الواو والياء، فجعلوا الكسر مع الأخفّ، والفتح مع الأثقل.

---

(1) انظر البيت في ملحقات ديوان رؤبة 168، وانظر الشّاهد عند: القيراوني، ما يجوز للشاعر في الضّرورة 355.

(2) انظر الأنباريّ، أسرار العربيّة 55 وما بعدها، والعكبريّ، أبا البقاء عبد الله بن الحسين، (616هـ)، (1416هـ- 1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر – لبنان، ط1.

والرّابع: أنّهم لو فتحوا في الموضعين لوقع اللبس في بعض المواضع، ألا ترى أنّك تقول مررتُ بالمصطفَيْنَ في الجمع بفتح ما قبل الياء وما بعدها، فلو فعلت ذلك في التّثنية؛ لالتبسا.

والخامس: أنّ التثنية قبل الجمع والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحرّكت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع؛ لأنّ الفتح أخفّ من الضّم.

ولكن جاء في الشعر شواهد تقارضت نون التثنية الفتح من الجمع، ونون الجمع الكسر من التثنية، ومن العلماء من قال: إنّ كسر نون المثنى لغة من لغات العرب، ومنهم من عدّها من باب الشّذوذ في اللّغة.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشعراء عند النّحاة المتأخرين على فتح نون المثنى قول رؤبة[1]:

أعرفُ منها الجيدَ والعينانَا ومنخريْنِ أشبَها ظبيانا

والبيت فيه شاهدان:

الأول: وهو ما يعنينا في هذه المسألة وذلك بقوله (والعينانا) حيث فتح الشّاعر نون المثنى والقياس كسرها.

فمن النّحاة من يرى أنّ فتح النّون في هذا الموضع مصنوع، ولا يحتجّ به[2] ويراها ابن هشام لغة من لغات العرب[3].

ويبدو لي أنّ فتح نون المثنى في الشّاهد السابق مسألة قائمة على إشباع الألف؛ لأنّ القصيدة التي أُخذ منها بُنيت على حرف الرّويّ النون المفتوحة فهي مسألة متعلقة بالقافية.

---

(1) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 187، وانظر الشّاهد عند: ابن عصفور، المقرّب 2: 47، والأنصاريّ، أوضح المسالك 1: 84، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 34، والعينيّ، المقاصد النّحوية 1: 111، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 79.

(2) انظر: ابن عصفور، المقرّب 2: 47، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 34.

(3) الأنصاريّ، أوضح المسالك 1: 84.

ومطلع قصيدته[1]:

إنّ لسلمى عندنا ديوانا أَخْزى فُلانا وابنَهُ فُلانا

أمّا الشّاهد الثاني: فهو مجيء المثنى بالألف في حال النّصب، لأن كلمة (العينانا) جاءت معطوفة على منصوب، فهي شاهد على لغة القصر.

10.1.1 ضم نون المثنى

حكم نون المثنى وما ألحق به الكسر كما مرّ سابقاً، وقد تفتح على لغة بعض العرب ولكن وردت شواهد ضُمَّت فيها النّون بعد الألف.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشعراء على ذلك عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة[2]:

يا أبتا أرّقني القِذّانُ فالنّومُ لا تألَفُهُ العينانُ

والشّاهد فيه: مجيء نون المثنى (العينان) مضمومة في حال الرفع بالألف.

قال الأزهريّ: وضمها بعد الألف لغة[3].

ويتراءى لي في هذه المسألة أنّها ليست لغة عند العرب؛ لأنّها لم تنسب إلى قبيلة بعينها، ولكن يظهر أنّ ضم النون في (العينان) من باب الضّرورة؛ لأن حركة الرويّ في القصيدة التي أخذ منها البيت الضمّ، فهي مسألة مُتَعَلّقة بالقافية ومطلعها:

قالت له: وقولُها أحزانُ ذَرُوْهُ والقولُ له بيانُ[4].

الممنوع من الصّرف

11.1.1 منع صرف " ثماني " تشبيهاً لها بوزن الجمع (مفاعل)

قد تعامل كلمة " ثماني " معاملة الاسم المنقوص فتصرف، وقد تعامل معاملة صيغة منتهى الجموع فتمنع من الصّرف. قال سيبويه: " وقد جعل بعض الشّعراء

---

(1) ديوان رؤبة، 187.

(2) من ملحقات ديوان رؤبة 186، وانظر الشّاهد عند: الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 78.

(3) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 78.

(4) ديوان رؤبة، 186.

ثمانيَ بمنزلة حذارٍ جمع حذريّة. حدّثني أبو الخطّاب: أنّه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منوّن "، قال[1]:

يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلِقاحِها حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتَاجِ

وأمّا ثمانٍ، فإذا سمّيت به رجلاً فلا تصرف؛ لأنّها واحدة كَعناقٍ، وصحارٍ جماعٌ كُعنوق، فإذا ذهبت ذلك البناء صرفته[2].

أمّا الشّاهد في قوله (ثماني) فمنع صرفها تشبيهاً لها بما جمع على وزن (مفاعل)، والمعروف صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب.

قال الأستراباذي: و قد جاء في الشّعر غير منصرف شاذاً...، وهو على التوهم، لمّا رأى فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع فظنّه جمعاً[3].

وقال أبو حيّان: فكأنّه جمع ثمنيّة كحذريّة، والمعروف الصرف. وذُكرت في كتاب أبي الفضل البطليوسي في (ثماني) لغتان:

الصرف؛ لأنه ليس بجمع، وإنما هو اسم عدد، ومنع من الصّرف، كما قال: " يحدو ثماني " لأنّه صار عنده جمعاً من جهة معناه؛ لأنّه عدد يقع للجمع بخلاف يمانٍ وشآمٍ؛ لأنه غير جمع[4].

وقال الجوهريّ: ثمانية رجال وثماني نسوة، وهو في الأصل منسوب إلى الثمن؛ لأنّه الجزء الذي صيّر السبعة ثمانية، فهو ثُمنها، ثم فتحوا أوله؛ لأنهم يغيّرون في النَسب، كما قالوا: " دهريّ وسهليّ " وحذفوا منه إحدى ياءي النَسب، وعوّضوا منها الألف، كما فعلوا في المنسوب إلى اليمن فتثبت ياؤه عن الإضافة، كما تثبت ياء القاضي، فنقول: ثماني نسوة وثماني مائة، كما تقول قاضي عبد الله،

---

(1) سيبويه، الكتاب 3: 231، وهو في ديوان ابن ميّادة 91، الأستراباذي، رضيّ الدّين محمد ابن الحسن (686هـ)، (1419هـ- 1998م) شرح كافيه ابن الحاجب، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1، 1: 97، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 320، والأشمونيّ، حاشيةالصبّان، 3: 308، والبغداديّ، خزانة الأدب 1: 157.

(2) سيبويه، الكتاب 3: 231.

(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ، 1: 97.

(4) العينيّ، المقاصد النّحوية 3: 321 وما بعدها.

وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر، وتثبت عند النّصب؛ لأنه ليس بجمع، فيجري مجرى جوارٍ وسِوارٍ في ترك الصرف، وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع[1].

وقال المراديّ: " قلت: مذهب سيبويه أنّه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبّرد صرفه لذهاب الجمعيّة، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه؛ لأنهم منعوا سراويل من الصّرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح "[2].

12.1.1 دخول (أل) على الممنوع من الصّرف تصرفه

قال الأنصاريّ في سياق كلامه عن صرف الممنوع من الصرف:إنّه يصرف على صورتين: الأولى أن تدخل عليه " أل " والثّانية أن يضاف، فإنّه يجرّ فيهما بالكسرة على الأصل، فالأولى نحو: ﴿ وأنتم عاكفون في المساجد ﴾[3]، والثّانية نحو: ﴿ في أحْسَنِ تقويم ﴾[4]، وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله: " مررتُ بعُثمانِنا " فإنّ الأعلام لا تُضاف حتّى تُنكّر، فإذا صار نحو: (عثمان) نكرة زال منه أحدُ السببين المانعين له من الصرف، وهو العلميّة، فدخل في باب ما ينصرف، وليسَ الكلام فيه بخلاف " أفضل "؛ فإنّ مانعه من الصّرف الصّفة ووزن الفعل، وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه، وكذلك تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم[5]، بقوله[1]:

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 322.

(2) الأشمونيّ، عليّ بن محمّد (918هـ)، حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان، 3: 359.

(3) سورة البقرة، الآية: 187.

(4) سورة التين، الآية: 4.

(5) الأنصاريّ، عبد الله جمال الدين بن هشام (761هـ)، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا – لبنان، ط1، 1994 – 1414هـ، 103 وما بعدها.

رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً شديداً بأعباءِ الخِلافةِ كاهُلِهْ

لأنه يُحتمل أن يكون قدّر في " يزيد " الشّياعَ فصار نكرة، ثمّ أدخل عليه (أل) للتعريف؛ فعلى هذا ليسَ فيه إلاّ وزن الفعل خاصّة، ويُحتمل أن يكون باقياً على علميّته و " أل " زائدة فيه كما زعم من مثّل به[2].

قال العينيّ: الاستشهاد في قوله " الوليد بن اليزيد " حيث أدخل الشّاعر فيهما الألف واللاّم بتقدير التنكير فيهما، وهي في الحقيقة زائدة[3] فبخفض " اليزيد " لدخول " أل " الزّائدة عليه، بناءً على أنه باقٍ على علميّته، ويُحتمل أن يكون قدّر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه " أل " للتعريف[4].

وممّا يتراءى لي أنّه إذا كانت زيادة " أل " للدلالة على التعريف بعد أن قصد الشّاعر تنكير الاسم، فالبيت لا شاهد فيه؛ لأنّ سبب المنع من الصرف وهو العلميّة ومجيئه على وزن خاص بالفعل قد زالا بقصد التنكير.

أمّا الوجه الآخر: فهو اعتبار أل زائدة فالعلميّة ووزن الفعل هما من أسباب المنع ، وبدخول أل الزّائدة عليه صرفته فجرّ بالكسرة.

ومما يلحظ أنّ دخول " أل " أضعف كلمة " اليزيد " من شبهه بالفعل الذي جاء على وزنه الخاص فعاد إلى حقه من الجرّ.

13.1.1 صرف الممنوع من الصرف حملاً على المعنى

من الأسماء التي تمنع من الصرف، الأسماء المؤنثة المنتهية بعلامة التأنيث الألف والهمزة نحو: قباء وحراء. قال سيبويه في إعراب مثل هذه الأسماء: " وأمّا قولهم: قُباء وحِراء، فقد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يُذكّر ويصرف، وذلك أنّهم

---

(1) البيت في ديوان ابن ميّادة 192، وهو في ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن عليّ (643هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي القاهرة، 1: 44، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 128، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 84، والبغداديّ، خزانة الأدب 2: 226.

(2) الأنصاري، شرح قطر النّدى 106.

(3) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 131.

(4) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 85.

جعلوهُما اسمين لمكانين، كما جعلوا واسطاً بلداً أو مكاناً، ومنهم من أنّث ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض[1].

وممّا دار في فلك مجيء تذكير الأسماء المنتهية بالألف والهمزة من شواهد ساقة الشّعراء قول رؤبة بن العجّاج[2]:

وَرُبَّ وَجْهٍ من حِراءٍ مُنْحنِ

وجه الاستشهاد فيه: مجيء كلمة (حراءٍ) مذكرة للدلالة على المكان فصرفت.

جاء في اللسان: وحِراء: جبل بمكة معروف، يذكر ويؤنث. قال سيبويه: "منهم من يصرفه ومنهم من لا يصرفه يجعله اسماً للبقعة"، وأنشدَ قول رؤبة السابق[3].

ويبدو لي من خلال ما سبق أنّ صرف كلمة (حراءٍ) الواردة في قول رؤبة يخرَّج على مسألة الحمل على المعنى؛ فمن جعل كلمة(حراء) مذكرة دالة على المكان فقد صرفها، ومن حملها على أنها اسم للبقعة أي: على التأنيث فقد منعها من الصرف، وفي كلتا الحالين لا ينكسر الوزن الشّعريّ، فحملها رؤبة على معنى التذكير فصرف.

2.1 مسائل الجملة الاسميّة:

1.2.1 الرّابط في الجملة الواقعة خبراً

المبتدأ والخبر اسمان تتألف جملة مفيدة منهما تسمى الجملة الاسميّة، ويتميز المبتدأ عن الخبر من أنه مسند إليه، والخبر مسند يُخبر به عن المبتدأ لإتمام معناه، وبيان العلاقة القائمة بينهما على أساس الترابط والتلازم .

---

(1) سيبويه، الكتاب 3: 245.

(2) الشطر في ديوان رؤبة 163، وجاء منسوباً إلى العجّاج عند سيبويه، الكتاب 3: 245. وانظر الشّاهد عند: ابن منظور، اللسان، مادة (حرى) 4: 102.

(3) ابن منظور، اللسان، مادة (حرى) 4: 102.

وهذا ما عبّر عنه سيبويه بقوله: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأول والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه[1].

وبما أن الخبر هو الجزء المكمّل لفائدة المبتدأ، فقد كَثُرت المسائل النّحويّة التي تناولها النّحاة في باب الجملة الاسميّة؛ لبيان طبيعة التلازم بين المبتدأ والخبر، ومما يعنينا في هذا الباب من تلك المسائل (روابط الجملة الواقعة خبراً) إذ إنّ للخبر ثلاث صور وهي:

(1) **الخبر المفرد:** وهو الخبر الذي ليس بجملة ولا شبه جملة، وإن كان مثنى أو مجموعاً، نحو: الطالب مجتهدٌ، والطالبان مجتهدان، والطلاّب مجتهدون.

(2) **الخبر الجملة:** سواء أكانت اسميّة نحو: الطالب كتابه جيد، أم فعلية نحو قوله تعالى: ﴿ الله يبسط الرّزق لمن يشاء ﴾[2].

(3) **الخبر شبه جملة:** سواء أكان ظرفاً أم جاراً ومجروراً نحو: " الجنة تحت أقدام الأمهات " ونحو قوله تعالى: ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾[3].

وقد شرط النحويون في الجملة إذا وقعت خبراً وجود رابط يربطها بالمبتدأ ومنها:

1. **الضمائر:** نحو قولنا " زيدٌ قام أبوه "[4].
2. **اسم الإشارة** كقوله تعالى: ﴿ ولباس التّقوى ذلك خير ﴾[5].
3. تكرار المبتدأ بلفظه وأكثر ما يكون ذلك في باب التفخيم كقوله تعالى: ﴿ الحاقة ما الحاقة ﴾[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب 2: 126.

(2) سورة الرّعد، الآية: 26.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 2.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1:91.

(5) سورة الأعراف، الآية: 26.

(6) سورة الحاقة، الآية: 1-2.

4. العموم الذي يشمل المبتدأ نحو " زيدٌ نعم الرجل "[1]. ففي كلمة الرّجل عمـــوم يشمل زيداً وغيره.

ومما جاء من الشّواهد الشّعريّة الدّالة على العموم قول ابن ميّادة[2]:

أَلاَ ليتَ شعْري هل إلى أُمِّ جُحْدُرٍ سَبيلٌ فأما الصَّبْرُ عنها فلا صبرا

وفي البيت روايتان: أما الأولى: فهي الرفع لكلمة (الصبرُ) على الابتـــداء، حيث جاء الربط بين المبتدأ والخبر العموم .

وأمّا الثانية: فهي النصب لكلمة (الصبر) بالمفعول، وذلك ما ذهـــب إليـــه سيبويه على نصب (الصبر) على المفعول له، والتقدير: مهما ذكرت شيئاً للـــصبر ومن أجله فلا صبر لي، حيث قال: " وقد يُرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب فـــي لغتها أحسن؛ لأنهم يتوهمون الحال، فإن أُدخلت الألف واللاّم رفعوا؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالاً "[3].

وتقول: أمّا العلمُ فعالمٌ بالعلم، فالنّصب على أنك لم تجعل العلم الثـــاني العلـــم الأول الذي لفظت به قبله، كأنك قلت: أما العلمَ فعالمُ بالأشياء. وأما الرفع فعلى أنـــه جَعَلَ العلمَ الآخر هو العلم الأول، فصار كقولك: أما العلمُ فما أعلمني به، فهذا رفعُ لأنّ المضمر هو العِلمُ فصارَ كقولك: أمّا العلمُ فحسنٌ[4].

فخلاصة ما جاء به سيبويه عند روايته لهذا البيـــت بالنـــصب أن الحجـــازيين ينصبون المصدر على المفعول لأجله؛ لأنهم ينصبون المعرّف كما ينصبون المنكر.

أمّا رواية الرّفع:(أمّا الصبر عنها فلا صبرا). فالرواية فيها شـــاهدان: أمّـــا الأول: فهو دخول الفاء في خبر المبتدأ الواقع بعد " أمّا "، فقوله:(فأمّا الصبرُ عنها

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1:91.

(2) البيت في ديوان ابن ميّادة 134، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1:386، العلويّ، أمالي بن الشجريّ 2:5، والأنصاري، مغني اللبيب في كتب الأعاريب 650.

(3) سيبويه، الكتاب 1:384.

(4) سيبويه، الكتاب 1:385.

فلا صبرا) " أمّا " حرف شرط وتفصيل، دخلت الفاء في جوابها، فقوله الصبر مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده، أعني قوله: فلا صبرا[1].

وأمّا الشّاهد الآخر فهو مجيء الرّابط بين المبتدأ والخبر العموم ،وقد اختلفت آراء النحاة في ذلك فابن هشام الأنصاري: يرى أن الرابط هو إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المرادُ أنّه لا صبر له عنها؛ لأنه لا صبر له عن شيء[2].

أمّا هنا فلا رابط فيه إلاّ عموم قوله: " فلا صَبْرا "، ويكون مراده: فأمّا الصبر عنها فلا صبرَ لأحد عنها، وإذا نفى أن يكون لأحدٍ صبرٌ عنها فصبر فيها. فالاستشهاد في قوله " فأمّا الصّبر عنها فلا صبرا " حيثُ سدّ العموم ههنا مسدّ الضّمير الرّاجع إلى المبتدأ[3].

فـ " الصبرُ " مبتدأ و " عنها " متعلّق به، و " لا " نافية"، و "صبرا" اسمها مبني معها على الفتح، والخبر محذوف تقديره " لي " وجملة " لا صبرا لي " خبر المبتدأ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم (لا) ؛لأن النكرة المنفيّة تفيد العموم[4].

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفي لشياعه بالتنكير، ونظير هذا أنّ قولهم: " نعم الرّجل زيدٌ " في قول من رفع زيداً بالابتداء، فأراد نعم الرّجل يدخل فيه " زيداً " تحت " الرّجل " ؛ لأنّ المراد بالرجل ههنا الجنس، يستغني المبتدأ بدخولٍ تحت الخبر عائد إليه في الجملة[5] والتنكير والنفي يتناولان من العموم مالا يتناوله التّعريف والإيجاب، ألا ترى ما أتاني من واحدٍ، وقوله

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1:334.

(2) الأنصاري، مغني اللبيب 651.

(3) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1:334.

(4) الأزهريّ، شرح التّصريح 1:204.

(5) السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ)، 1406هـ - 1985م)، الأشباه والنظائر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 8: 29 وما بعدها.

تعالى: ﴿ ما سبقكم بها من أحد ﴾[1]، متناول غاية العموم، ولو حاولت أن تقول: "أتاني من أحد، كان ذلك داخلاً في باب استحالة الكلام"[2].

2.2.1 تعدد الخبر دون عاطف

جاء في الكتاب في باب (ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة): " وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطّاب عمّن يوثق به من العرب، وزعم الخليل – رحمه الله – أن رفعه يكون على وجهين ":

فوجهٌ أنّك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنّك قُلْتَ: هذا منطلق أو هو منطلقٌ. والوجه الآخر: أن تجعلها جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنّه جمع الطّعمين، وقال اللّه عزّ وجل: ﴿ كلاّ إنها لظى نزّاعة للشوى ﴾[3] وزعموا أنّها في قراءة أبي عبد الله: ﴿ وهذا بعلي شيخٌ ﴾[4] قال: " سمعنا ممن يُروى هذا الشّعر من العرب يرفعه[5]:

مَنْ يَكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي مُقَيِّظٌ مصيِّفٌ مُشَتِّي

والشّاهد في هذا البيت تعدد الخبر وإفراد المبتدأ، حيث جاء للمبتدأ " هذا " أربعة أخبار مرفوعة، وفي البيت شاهد آخر في رواية على النصب لكونه حالاً .

---

(1) سورة العنكبوت، الآية: 28.

(2) السيوطيّ، الأشباه والنظائر 8: 29 وما بعدها.

(3) سورة المعارج، الآية: 15.

(4) سورة هود، الآية:72.

(5) سيبويه، الكتاب 2: 83 وما بعدها، وهذا الشّاهد من الخمسين، التي لم يُعرف لها قائل لكنّه من ملحقات ديوان رؤبة، وانظر الشّاهد عند: العلويّ، أمالي الشجريّ 2: 586، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 114، وبن يعيش، شرح المفصّل 1: 99، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 372.

قال المبرد[1]: هذا عبد الله قائماً، فتنصب (قائماً) لأنّ قولك (هـــا) للتنبيــه فالمعنى انتبه له قائماً. وقال عزّ وجل: ﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾[2] و ﴿ هذا بعلــي شيخاً ﴾[3].

فكل ما جرت روايته على النّصب في هذا الباب يكون منصوباً على الحال. أمّا إذا رفعت ففيه أربعة وجوه ذكر سيبويه عن الخليل وجهين ،هما:

أمّا الوجه الأول: ففي قوله " هذا عبد الله منطلقٌ " اعتبار هذا عبد الله مبتــدأ وخبر. وجعل (منطلقٌ) خبراً لمبتدأ محذوف .

أمّا الوجه الثاني: فهو أن يجعل " عبد الله منطلق " خبراً لهذا .

وأمّا الوجهان الآخران: فهما جواز أن تجعل " عبد الله " بدلاً من هذا أو تبييناً له فيصير المعنى: عبد الله منطلق[4] أي جعل عبد الله بدلاً من هــذا أو أن تعطفــه على هذا عطف بيان.

ومما يعنينا في قول رؤبة:

مَنْ يَكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي مُقَيِّظٌ مُصَيَّفٌ مُشَتِّي

تعدد الخبر وإفراد المبتدأ دون عاطف.

فالأخبار المتعددة: فــ " بَتّي " خبر المبتدأ الذي هو (هذا) " ومصيّف " خبــر ثانٍ، و " مقيّظ " خبر ثالث، و" مشتّي " خبر رابع، وإذا جاز أن يكون لــه أربعــة أخبار لجاز أن يكون له خبران[5].

وقد اختلف النّحويون في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حــرف عطــف، نحو: " زيدٌ قائمٌ ضاحكُ " فذهب قوم إلى جواز ذلك، سواء أكان الخبران في معنــى خبر واحد نحو: " هذا حلو حامضٌ أي مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وذهب

---

(1) المبّرد، المقتضب 4: 307.

(2) سورة هود، الآية: 64.

(3) سورة هود، الآية: 72.

(4) المبرّد، المقتضب 4: 308.

(5) ابن الأنباريّ، أبو البركات (577ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 585.

بعضهم إلى أنّه لا يتعدد الخبر إلاّ إذا كان الخبران في معنى واحد، فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطفٍ قُدِّر له مبتدأ آخر؛ كقوله تعالى: ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد ﴾[1]وكقول رؤبة السابق[2].

والاستشهاد في قول رؤبة " مقَيّظٌ مصيّفٌ مشتّى " فإنها أخبار تعددت بلا عاطف[3] وقد جاء تعدد الخبر لفظاً ومعنى، حيث إنّ كل واحد منها جاء بمعنى مخالف للآخر، ولو عطف لانكسر الوزن الشعري .

3.2.1 حذف خبر المبتدأ

من حالات حذف خبر المبتدأ أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعدهما حالٌ لا تصلح أنّ تكون خبراً، وإنّما تصلح أنّ تسدّ مسدّ الخبر في الدلالة... ولا فرق بين أن تكون الحال مفردة أو جملة[4].

ومن شواهد هذه المسألة عند ساقة الشّعراء قول رؤبة بن العجّاج[5].

ورأيُ عَيْني الفَتَى أباكا يُعطي الجزيلَ فعليكَ ذاكا

والبيت فيه شاهدان:

(فَرَأي) مصدر مرتفع بالابتداء مضاف إلى فاعله (عينيّ) والفتى مفعوله وقوله (يعطي الجزيل) جملة فعليّة وقعت حالاً سدّت مسّد الخبر للمبتدأ[6].

---

(1) سورة البروج، الآية: 14-15.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1:114.

(3) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1:373.

(4) الغلاييني، مصطفى (1421هـ- 2000م)، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصريّة، صيدا – لبنان، ط38، 2: 262.

(5) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 181. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 191، العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 383، والسيوطيّ، همع الهوامع 1: 300، والشنقيطيّ، الدرّر اللّوامع 1: 28.

(6) العينيّ، المقاصد النّحويّ 1: 383. وانظر السيوطيّ همع الهوامع، 1: 398، الشنقيطيّ، الدّرر اللوامع 1: 28.

فالشاهد الأول: هو في قوله (يُعطي الجزيل) حيثُ وقعت الجملة الفعليّة حالاً سدت مسد الخبر؛ لأنّ المبتدأ جاء مصدراً، ولا تصلح أنّ تكون الجملة الفعليّة (يعطي) خبراً، لأنّ الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والرؤية لا توصف بالعطاء الجزيل.

أمّا الشّاهد الثاني: فهو مجيء المصدر (رأي) جارياً مجرى فعله في عمله ومعناه؛ لأنّه مضافٌ إلى فاعله وهو (عيني) ومفعوله (الفتى).

وقد استشهد به السيوطيّ على أنّ المصدر العامل لا يشترط به أنّ يقدّر (بأنْ) و(أنّ)، و(ما) ولا غيرها[1] أي إذا جاء المصدر مضافاً يعمل عمل فعله دون أنّ يؤول بمصدر مؤول.

4.2.1 حذف المخصوص بالمدح

للاسم المخصوص بالمدح والذّم بعد " نعم وبئس " ثلاثة أحكام وهي[2]:

(1) يذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نِعم وبئسَ، فيقال: (نِعمَ الرجل أبو بكر)، و (وبئسَ الرّجل أبو لهب) وهو مبتدأ، والجملة قبله: خبره، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب.

(2) وقد يتقدّم المخصوص، فيتعيّن كونه مبتدأ، نحو (زيدٌ نِعْمَ الرّجلُ).

وقد يتقدّم ما يشعر به فيحذف، نحو ﴿ إنا وجدناه صابراً نِعمَ العبدُ ﴾[3] أي: هو، وليس منه (العلمُ نِعمَ المقتنى)، وإنما ذلك من التقدّم.

ومما توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على حذف المخصوص بالمدح عند النّحاة المتأخرين قول إبراهيم بن هرمة[1]:

---

(1) السيوطيّ، همع الهوامع 1: 77.

(2) الأنصاريّ، أوضح المسالك 247:3 وما بعدها.

(3) سورة ص، الآية: 44.

نعْمَ الفتى فجَعَتْ به إخْوانَه يومَ البقيع حوادثَ الأيّامِ

أنشده البغدادي على أنّ المخصوص بالمدح المحذوف، وهو موصوف بجملة أُقيمت مقامه، تقديره: نعم الفتى فتى فجعت به ...إلخ، وقال ابن جنّي:(في إعراب الحماسة) الهاء في به عائدة على موصوف محذوف أي: نعم الفتى فتى فجعت به حوادث الأيّام[2].

وقال الطبرسيّ (في شرح الحماسة): جملة فجعت به...إلخ صفة (فتى) المحذوف وهو المخصوص بالمدح خصصته حتى صار كالمعرفة، والحذف في مثل هذا إنّما يصلح إذا كان الممدوح مشهور البيان[3].

وقال المرزوقيّ: المحمود الذي يطلبه نعم بالاختصاص من بين حسنه محذوف، كأنّه قال: نعم الفتى فتى فجعت به إخوانه، والضّمير في قوله (به) عائد على المحذوف حتى صار كالمعرفة، ومثله قوله تعالى: ﴿ نعمَ العبدُ إنّه أوّاب﴾[4]. كأنّه قال: نعمَ العبدُ أيّوب، والحذف في مثل هذا المكان يصلح إذا كان الممدوح مشهور الشّأن، معلوما أمره من القرائن في الكلام... [5].

---

(1) البيت في المختلط من شعر ابن هرمة، إبراهيم (176هـ)، شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد نفّاع و حسين عطوان، مجمع اللّغة العربيّة – دمشق 241، وانظر الشّاهد عند: البغداديّ، خزانة الأدب 9: 402 وما بعدها، وابن عبد ربه، العقد الفريد، 2: 166. بقوله:

لله درّك من فتى فجعت به يومَ البقيع حوادثُ الأيّامِ

وجاء البيت منسوبا إلى محمّد بن بشر الخارجيّ عند المرزوقي، أبي علي أحمد بن محمد ابن الحسن (421هـ)، (1411هـ - 1991م)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط1، 1411هـ-1991م، 809 .

(2) البغداديّ، خزانة الأدب 9: 402.

(3) البغداديّ، خزانة الأدب 9: 403.

(4) سورة ص، الآية: 44.

(5) المرزوقيّ، شرح ديوان الحماسة 809

5.2.1 وقوع اللام الزائدة في خبر المبتدأ

إذا اقترن الخبر باللاّم الزّائدة وجب تأخيره وإلى ذلك ذهب النّحاة وعليه شاهد رؤبة عند النّحاة المتأخرين[1].

أمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ ترضى من اللّحم بعظم الرّقبة

فالشّاهد مجيء قوله " لعجوز " خبراً للمبتدأ أم الحُليس وقد اقترن الخبر باللاّم الزّائدة فوجب تأخيره .

قال الأنصاريّ:التقدير: لهي عجوز، أو اللام زائدة لا لام ابتداء[2]. وقيل اللام الزائدة هي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله: " أمّ الُحليس لعجوزٌ شهربه "، وقيل الأصل لهي عجوزٌ[3].

في حين يرى ابن عقيل: أنّ اللام زِيدت في خبر المبتدأ شذوذاً[4].

فقوله: " أُمّ الحُليس " مبتدأ، وقوله: " العجوز " خبر مبتدأ محذوف تقديره: لهي عجوز، والجملة خبر المبتدأ الأول، هذا إذا قلنا اللام فيه للتأكيد، إذا قلنا اللام زائدة، تكون " أمّ الحليس " مبتدأ، و " العجوز " خبره ولا يحتاج إلى التقدير[5].

فاللاّم داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير " لهي " عجوز، والجملة " أمُّ الحليس" ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة، بخلاف المفرد، أو لا حذف (واللام زائدة، لا لام الابتداء)[6].

---

(1) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 170، وانظر الشّاهد عند: الأنصاريّ، أوضح المسالك 208:1، والأنصاري، مغني اللبيب 304، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 164:1، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 345:1، الأزهريّ، شرح التصريح 216:1.

(2) الأنصاريّ، أوضح المسالك 209:1.

(3) الأنصاريّ، مغني اللبيب 307.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 165:1.

(5) العينيّ المقاصد النّحويّة 345:1.

(6) الأزهريّ، شرح التصريح 216:1.

ويتراءى لي في هذا الشّاهد أن تخريجه على أنّ اللام زيدت في خبر المبتـدأ للضرورة الشعرية؛ لأنها لو حذفنا اللام لانكسر الوزن الشعري، أمّا اعتبار اللام لام الابتداء الداخلة على المبتدأ المحذوف يجعل البيت يخلو من الشّاهد في هذا الباب .

6.2.1 مجيء خبر ليس ضميراً مُتصلاً.

قال سيبويه: " بلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك كأنني[1]. والاختيار في ضمير خبر كانَ وأخواتها الانفصال... كقول بعض العرب: (عليه رجُلاً لَيْسَني)[2]. ولمّا عدمت " ليس " التّصرف، ولزوم الاستقبال، ولم يكن لها في الأمريّة نصيب، عوملت معاملة ليت في لحاق النّون، فقيل: ليتني، كقول بعض العرب: عليه رجلاً ليسني، ولم يرد ليتني أو ليسني إلاّ في نظم[3].

وعليه فإنّ الفعل (ليس) إذا جاء خبره ضميراً متصلاً فمن الأولى إثبات نون الوقاية معه كما قال: " عليه رجلاً ليسني "[4].

وممّا دار في فلك مجيء خبر ليسَ ضميراً متصلاً دون فاصل قول رؤبة بن العجّاج[5]:

عَدَدتُ قَوْمي كعديد الطيسِ إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرام ليسي

والشّاهد في هذا البيت: مجيء خبر (ليس) ضميراً مُتصلاً، ومعلوم أن الاختيار عند النّحاة الانفصال، وهذا الأمر يُعدّ من باب الضّرورة والشّذوذ، أمّا

---

(1) سيبويه، الكتاب 2: 359.

(2) الزّمخشري، المفصل في صنعة الإعراب 154.

(3) الأندلسي، جمال الدين محمّد بن عبد الله الطائي (600هـ- 672هـ)، (1410هـ- 1990م)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر و التوزيع و الإعلان، ط 1، 1: 136.

(4) الأستراباذيّ، شرح كافية ابن الحاجب، 3: 59.

(5) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 175 وانظر الشّاهد عند: الزّمخشري، المفصّل في صنعة الإعراب 155، والأنصاري، مغني اللبيب 227 و 450، والأندلسي، شرح التسهيل 1: 136، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 49.

الشّاهد الآخر الوارد في هذا البيت فهو حذف نون الوقاية من الفعل ليس على الرّغم من اتصاله بياء المتكلّم وحكم هذا الحذف الشّذوذ.

قال العينيّ: قوله " ليسي " أيّ ليْسَ الذّاهبُ إيّاي، فاسم " ليسَ " مستترٌ فيها، وخبرها الضّمير المتّصل بقوله: " ليسي " وفيه الاستشهاد حيث حذف فيه نون الوقاية للضرورة مع لزومها جميع الأفعال قبل ياء المتكلّم، وحيث جاء خبر " ليس " التي هي من أخوات كان مضمراً متصلاً، على خلاف القياس في الاختيار؛ لأنّ الاختيار هو الانفصال[1].

وأمّا تجويز بعضهم " ليسي " بحذف نون الوقاية من " ليس " لجموده، فلا يُعَوَّل عليه، وأمّا قول رؤبة: (إذْ ذهب القوم الكرامُ ليسي) بغير نون، فضرورة[2].

7.2.1 الفصل بين النّفي والفعل النّاسخ

من أخواتِ كانَ التي تنسخ الابتداء في الجملة الاسميّة: ما زال، وما برح، وما انفكَّ، وما فتيء، ومن أهمّ شروط عملها أن يتقدّمها نفيّ أو شبه نفي: وهو النّهي والدّعاء، ، والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النّحويين سواء أكان النّفي بحرف أم بفعل أم باسم، وسواء أكان النّفي ملفوظاً به أم مقدّراً، نحو قوله تعالى: ﴿ وقالوا تالله تفتؤا تذكُرُ يُوسف ﴾[3] أي لا تفتأ، وسواء أكان مُتصلاً بالفعل أم مفصولاً بينها بفاصل[4].

وممّا يستشهد على مسألة الفصل بين النّفي والفعل النّاسخ مع بقاء العمل قول إبراهيم بن هرمة[5]:

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 192.

(2) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 116.

(3) سورة يوسف، الآية: 85.

(4) السيوطيّ، همع الهوامع 1: 412.

(5) البيت في ديوان إبراهيم بن هرمة 48، وانظر الشّاهد عند: المبّرد، محمد بن يزيد (285هـ)، (1413هـ- 1993م)، الكامل في اللّغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط2 ، 2: 792، والأنصاريّ، المغنيّ 513، والسيوطيّ، شرح شواهد المغنيّ 826، والسيوطيّ، همع الهوامع 1: 412، والشنقيطيّ، الدرر اللّوامع 2: 47.

ولا – أرَاها – تزال ظالمةً تحدثُ لي قرحة وتنكؤها

ذهب المبرّد إلى أن هذا لا يُعدُّ من باب الفصل، بل هو من باب الحذف، ولفظه بعد إنشاد البيت، استغنى بلا الأولى عن إعادتها[1].

وذهب السيوطيّ إلى أنّه من باب التّقديم والتأخير إذ الأصل: ولا أراها أي أراها لا تزال ظالمة فقدّم " لا "[2].

فالشّاهد في البيت السابق: اعتراض الجملة الفعلية (أراها) بين حرف النّفي "لا" والفعل النّاسخ " تزال " أي " ولا – أراها – تزال ظالمة "، ففصل بين النّفي ومنفيّه بالجملة المعترضة، مع بقاء عمل النّاسخ، إذ لم يؤثر الفاصل في النظام الإعرابي فإذا اعتبرنا قوله " ولا أراها تزال ظالمة " من باب حذف " لا " والاستغناء بلا الأولى عن إعادتها؛ لأنها دلّت عليها، فإنّ هذا الحذف من باب الضّرورة الشعريّة، وكذلك الأمر إذا اعتبرناها من باب الفصل بالجملة المعترضة بين النفي والفعل النّاسخ فهي أيضاً من باب الضّرورة، وبالتقديم والتأخير يحمل على الضّرورة.

8.2.1 الفصل بين المضاف والمضاف إليه (إلغاء لا وزيادتها في اللفظ)

قال سيبويه: " اعلم أنّ (لا) قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه(ليس معه شيء)، وذلك نحو قولِكَ: أخذته بلا ذنبٍ،وأخذته بلا شيء، وغضبتُ من لا شيء، وذهبت بلا عتادٍ، والمعنى معنى ذهبتُ بغير عتادٍ، وأخذته بغير ذنبٍ، إذا لم ترد أن تجعل غيراً شيئاً أخذه به يَعتدّ به عليه، ومثل ذلك قولك للرّجل: أجئتنا بغيرِ شيءٍ ؟ أي رائقا. وتقول إذا قللتَ الشّيء أو صغّرت أمره: ما كانَ إلاّ كلا شيءٍ، وإنّك ولا شيئاً سواءٌ ومن هذا النّحو قول الشّاعر "، وهو أبو الطفيل[3]:

---

(1) المبرّد، الكامل 2: 792.

(2) السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (911هـ)، شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، 826.

(3) سيبويه، الكتاب 2: 302 وما بعدها.

تركتني حينَ لا مالٍ أعيشُ به وحينَ جُنَّ زمانُ النّاس أو كَلِبا

والرّفعُ عربيّ عل قوله، والنّصب أجود وأكثر من الرّفع؛ لأنّكَ إذا قلتَ لا غلام، فهي أكثر من الرّافعة التي بمنزلة لَيْسَ[1].

وقد استشهد به سيبويه على أنّ عدم تكرار (لا) في مثل هذا شاذ، وأنشده على إضافة حينَ إلى المال وإلغاء " لا " وزيادتها في اللفظ[2].

في حين جوّز أبو عليّ الفارسيّ (في المسائل المنثورة) الحركات الثلاث في مالٍ قال: الجر على الإضافة، والرّفع على أن تضيف حينَ إلى الجمل، و " لا " عاملة عمل ليسَ، والنّصب كما كان مبنياً، ولا تعمل الإضافة، كما تقول جئتُ بخمسة عشر فلا تعمل الباء[3].

مما يُلحظ أنّ أبا عليّ الفارسيّ قد اتفق مع ما جاء به سيبويه في حال الجر من إضافة حين إلى المال، أي بزيادة " لا " في اللفظ وإلغاء عملها.

أما في قول سيبويه: " والرّفع أجود " أي بتقدير الكلام " تركتني حين لا مالٌ أعيش به " فقد أوضحه الفارسيّ باعتبار لا عاملة عمل ليس، وهي " لا " نافية للوحدة، فمالٌ: اسم لا العاملة عمل ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والجملة الفعليّة " أعيش به " في محل نصب خبرها وجملة " لا مالٌ أعيش به " في محل جر بالإضافة أي: بإضافة الجملة إلى " حين ".

أمّا قول سيبويه: " والنّصب أجود من الرفع " فقد بيّنه الفارسيّ أنّ وجه النّصب على اعتبار " لا " النافية للجنس العاملة عمل إنَّ أي: " لا مالَ أعيش به " و " مال " " اسم لا " النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب.

9.2.1 اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد بـــ " أن "

تُعدُّ أفعال المقاربة من الأفعال النّاسخة الدّاخلة على المبتدأ والخبر، ككان وأخواتها فما كان اسماً لكان، كان اسماً لها، وأمّا أخبارها فلا تكون إلاّ أفعالاً، فأمّا

---

(1) سيبويه، الكتاب 2: 303 وما بعدها.

(2) البغداديّ، خزانة الأدب 4: 39.

(3) الشنقيطيّ، الدرر اللوامع 3: 149.

عسى ويوشك، واخلولقَ فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلاّ مع أن، وقد تحذف مع عسى ويوشك وهو قليل وبابُه الشعّر... وأمّا كادَ وكَرَبَ فتقَع الأفعال موقع خبريهما بغير " أنْ " وقد تدخل عليه " أن " وذلك قليل وبابه الشعّر[1].

وقد تتقارض أفعال المقاربة فيما بينها، فقد تحذف " أن " من خبر عسى، أو تتصل بخبر كاد وعلى هذا جاء قول سيبويه: " واعلم أنّ من العرب من يقول: عسى يفعَلُ، يشبهها بكاد يَفْعَلُ، فيفْعَلُ حينئذٍ في موضع الاسم المنصوب... وأمّا كاد فإنّهم لا يذكرون فيها " أنْ " وكذلك كرب يفعل وكاد يفعل[2].

وقد جاء في الشعر كاد أن يَفْعلَ، شبهوه بعسى قال رؤبة[3]:

ربعٌ عَفاه الدّهرُ طولاً فامّحى قد كاد من طول البِلى أنْ يمصحا

وقد استشهد به سيبويه على دخول " أنْ " على خبر " كاد "، من باب علّة المشابهة، إذ حملت كاد على عسى فدخلت " أن " على خبرها، كما حملت عسى على كاد فجرّد خبرها من " أن ".

وأيّدَ ابن الأنباري ذلك بقوله:" فأمّا في اختيار الكلام فلا يستعمل مع " كاد "، ولذلك لم يأتِ في قرآن، ولا كلام فصيح، قال تعالى: ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ من بعد ما كادَ يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم ﴾[5]، وكذلك سائر ما في القرآن الكريم من هذا النّحو"[6].

ويؤكد ابن يعيش ما جاء به سيبويه حيث قال: " قد تُشبَّه كاد بعسى فيشفّع خبرها " بأن " فيقال: كاد زيدٌ أن يقومَ، وقد جاء في الحديث " كاد الفقر أن يكون

---

(1) ابن عصفور، المقرّب 1: 98.

(2) سيبويه، الكتاب 3: 158 وما بعدها.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 172، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3: 160، وابن الأنباريّ: الإنصاف 453، وابن يعيش، شرح المفصّل 7: 121، وابن عصفور، المقرب 1: 98، والبغداديّ، خزانة الأدب 9: 347.

(4) سورة البقرة، الآية: 71.

(5) سورة التوبة، الآية: 117.

(6) ابن الأنباريّ، الإنصاف 453.

كفرا " فأمّا قول الشّاعر السابق: فالشّاهد فيه دخول " أنْ " على كادَ تشبيها لها بعسى والوجه سقوطها، فحملوا كلاً من الفعلين على الآخر لتقارب معنييهما، وطريق الحمل والمقاربة، فعسى معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإذا قال: " عسى زيد يقوم " فكأنّه قرب حتّى أشبه قرب كادَ، وإذا أدخلوا " أنْ " في خبر كادَ فإنّه بَعُد عن الحال حتى أشبه عسى "[1].

فمن أدخل أن على أخبار " كادَ " و " كرب " فتشبيها لها بـــ(عسى)؛ لأنّها مستقبليّة ومَن لم يدخلها فتشبيها لها بـــ(جعل) لكثرة المقاربة، ألا ترى أنّ معنى قولك: كادَ زيدٌ يقومَ، قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدّخول فيه زمن، كما أنّ الذين حذفوا أن من خبر عسى ويوشك شبهوها بكاد[2].

ويظهر لي أنّ دخول " أن " في خبر كادَ يعدُّ من باب الضّرورة الشّعريّة، ولا تحمل من باب الزيادة لبقاء عملها على نحو ما ذهب إليه البغداديّ حـــين عـــدّ (أنْ) ليست زائدة؛ لعملها النّصب، والزّائد لا يعمل، بل هي مع الفعل الذي نصبه بتأويـــل مصدر، وذلك المصدر في موضع خبر كاد[3].

10.2.1 مسألتان في (عسى)

ذهب جمهور النّحاة إلى أنّ (عسى) فعل ناسخ من أفعال الرّجاء، وممّا استدلوا به على فعليّته، اتصاله بضمائر الرّفع البارزة نحو: عسيتُ، وعسيتم، ولحاق تاء التأنيث به، نحو: عستْ.

وعسى فعل عامل عمل كان ويغلب أن يكون خبرها مصدراً جملة فعليّة مصدّرة بـــ (أنْ)، وقد تشبه بكاد فيأتي خبرها جملة فعليّة مجرداً من (أنّ) المصدريّة.

وممّا يعنينا في باب (عسى) مسألتان:

أولاهما: مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل 7: 121 وما بعدها.

(2) ابن عصفور، المقرّب 1: 99.

(3) البغداديّ، خزانة الأدب 9: 347.

ثانيهما: اتصال الضمير لمنصوب بها.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[1]:

أكثرتَ في العَذْلِ مُلحًّا دائماً لا تكثِرَنْ، إنيّ عَسَيتُ صائماً

أنشده النّحاة المتأخرون على مجيء (صائما) -وهو اسم صريح-، خبراً لعسى، والقياس عندهم أن يأتي خبرها جملة فعليّة فعلها فعل مضارع مسبوق بـــ(أن) المصدرية.

قال الفارسيّ بعد إنشاده للبيت: " فهذا لا يُستعمل في حال السّعة والاختيار، وإنّما جاء في المثل: (عسى الغُوَيرُ أبؤساً) وفي ضرورة الشّعر[2].

وجاء في الخصائص: " فما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسماً صريحاً: نحو قولك عسى زيد قائما أو قياماً، هذا هو القياس، غير أنّ السماع ورد بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: (عسى زيد أن يقوم)، و (عسى الله أنّ يأتي بالفتح) وقد جاء عنهم شيء من الأول[3]، وهو شاهد رؤبة السابق.

وعدّ بعض النّحاة مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً من باب النّدرة في الاستعمال[4].

---

(1) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 185. وانظر الشّاهد عند: الفارسيّ، المسائل العضديات 65، وابن الجنّي، أبي الفتح عثمان (392هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، 3: 54، ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 144، والمراديّ، الحسن بن القاسم (749هـ)، (1403هـ- 1983م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه، و محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة – بيروت، ط2، 463، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 3.

(2) الفارسيّ، المسائل العضديّات 66.

(3) ابن جنّي، الخصائص 1: 98.

(4) انظر المراديّ، الجنى الدّاني 463، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 144، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 3.

وقد قيل في هذا المقام: إنّ الحقّ خلاف هذا؛ وذلك لأنّ (عسى) ها هنا فعل تام خبريّ، لا فعل ناقص إنشائيّ، بدليل وقوعه خبراً لـ(أنّ)، ولا يجوز بالاتفاق (إنّ زيداً هل قام)، وبدليل قبول هذا الكلام التصديق والتكذيب، فعلى هذا فالمعنى:(إنيّ رجوتُ أنْ أكون صائماً) فصائماً خبر (لكان)، والفعل مفعول لعسى، وسيبويه يجيز حذف (أن) والفعل إذا قويت الدلالة على الحذف[1].

ويبدو لي أنّ الضرورة الشّعريّة قد استدعت هذا الخروج على القاعدة النّحويّة؛ لأنّ الشاعر لو جاء بالخبر جملة فعليّة مصدرة بـ (أنْ) لانكسر الوزن.

أمّا المسألة الثانية: فهي مجيء الضمير المنصوب متصلاً بعسى نحو عساني، وعساكَ، وعساهُ. ومن ذلك قول رؤبة بن العجّاج[2]:

يـــا أبتَـا علّـكَ، أو عساكـــا

والشّاهد في قوله (عساكا) حيث اتصل الضمير المنصوب الكاف بعسى والقياس أن يتصل بها الضمير المرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿ فهل عسيتُم ﴾[3].

وقد اختلفت أراء النّحاة في توجيه هذه المسألة على النّحو الآتي: قال سيبويه: " أمّا قولهم عساكَ فالكاف منصوبة، فجعلوا لعلّ في هذا الموضع "[4]. أي أنّ الكاف اسم (عسى) والخبر محذوف من باب التقارض بين عسى و (لعلّ)؛ لأنّ اتحاد المعنى فيهما استدعى ذلك التقارض.

أمّا المبّرد: فقد عدّ ما ذهب إليه سيبويه – في توجيه هذه المسألة – غلطاً منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعمل في المظهر، وقد وجّه بيت رؤبة على أنّ خبر عسى قد قدّم على اسمها المضمر[5].

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 4.

(2) الشطر من ملحقات ديوان رؤبة 181، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 375، والمبّرد، المقتضب 3: 71، والفارسيّ، المسائل، العضديّات 66، والمراديّ، الجنى الدّاني 466.

(3) سورة محمّد، الآية: 22.

(4) سيبويه، الكتاب 2: 374 وما بعدها.

(5) المبّرد، المقتضب 3: 71 وما بعدها.

وأمّا التوجيه الثالث: فهو ما ذهب إليه الأخفش: حيث عدّ (عسى) باقية على رفعها الاسم، ونصبها الخبر، ولكن ضمير النّصب الذي هو الكاف، وضع موضع المرفوع ، فهو نائب عنه[1].

وقال الفارسيّ في (التذكرة) إنّ قوله: (يا أبتا، علّكَ، أو عساكا) على حدّ (إنيّ عسيتُ صائماً) في أن الفاعل مضمر في الفعل، والكاف هو الخبر، كما أنّ صائماً هو الخبر، وإن خالفه في أنّه معرفة و (صائماً) نكرة[2].

وفي الشطر شاهد آخر وذلك على رواية:

يـــا أبتَـا علّـكَ، أو عساكـنْ[3]

وهو مجيء تنوين الترنمّ في أخر القافية بعد أن أبدل ألف المدّ نوناً ساكنة.

11.2.1 فتح همزة إنّ وكسرها

لقد نبّه النّحاة على شرط وجوب كسر همزة " إنّ " إذا وقعت جواباً للقسم وفي خبرها اللاّم، نحو " والله إنّ زيداً لقائم[4].

لكنهم جوّزوا فتح همزة (إنّ) وكسرها إذا وقعت جواب قسم، وليس في خبرها اللاّم، سواء أكانت الجملة المقسم بها فعليّة، والفعل فيها ملفوظ به نحو: (حلفت إنّ زيداً قائم) أم غير ملفوظ به نحو (والله إنّ زيداً قائم)، أم اسميّة نحو: (لعمركَ إنّ زيداً قائم)[5].

---

(1) المراديّ، الجنى الدّاني 467.

(2) المراديّ، الجنى الدّانيّ 470.

(3) انظر سيبويه، الكتاب 4: 207.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 158.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 161 وما بعدها

ومما جرى في فلك فتح همزة إنّ وكسرها من شواهد ساقه الشعرّاء عند النحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[1]:

أو تَحلِفي بِرَبِّكَ العَلِيِّ أنّي أبو ذيَّالِكِ الصّبيِّ

الشّاهد فيه مجيء همزة (إنّ) مفتوحة من باب الجواز؛ لأنها وقعت بعد فعل قسم ولا لامَ بعدها.

قال الأندلسي في شرح التسهيل: فإن وردتْ (أنّ) بالفتح في جواب قسم حكم بشذوذه، وحُمل على إرادة (على)، وعلى تلك يحمل قول الرّاجز في رواية من رواه بالفتح كأنّه قال: " على أني أبو ذيّالكِ الصبيّ "[2].

وذكر ابن كيسان في نحو: (والله إنّ زيداً كريمٌ)، بلا لام، وأنّ الكوفيينَ يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر، وقال الزّجاجيّ في (جمله): " قد أجاز بعض النّحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب والفتح جائز قياساً "[3].

فالاستشهاد في قوله: (أني) فإنه يجوز فيه الكسر؛ لأنّه جواب قسم وهو الأجود، والأكثر الفتح على معنى: أو تحلفي بربّك على أني أبو ذيّالِكِ الصبّي، فلمّا أضمر الجار فتحت (أن)، كما لو تلفظ بالجار[4].

فمن رواه بالكسر، فالكسر على الجواب للقسم، والبصريون يوجبونه، واختاره الزّجاجيّ، والفتح عند الكسائي والبغداديين، وأوجبه أبو عبدالله الطوال بتقدير " على " و " أن " مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم، وهو تحلفي بإسقاط الخافض، وعلى هذا ليست جواباً للقسم؛ لأنها مفرد وجواب القسم لا يكون إلاّ جملة، وإذا امتنع أن يكون جواباً للقسم؛ كان الفعل إخباراً بمعنى الطلب للقسم، لا قسماً، إذْ

---

(1) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 188. وانظر الشّاهد عند: الأنصاري، أوضح المسالك 1: 330، والأندلسي، شرح التسهيل 2: 25، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 162، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 45، الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 306.

(2) الأندلسي، شرح التّسهيل 2: 25.

(3) الأندلسي، شرح التّسهيل 2: 24.

(4) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 46.

الأصل في الجواب أن يكون مذكوراً لا محذوفاً، ولو أضمر الفعل، أي فعل القسم، وذكرت اللام أو لم تذكر، أو ذكرت اللام وذكر فعل القسم (تعيّن الكسر إجماعاً) من العرب نحو: (والله إنّ زيداً لقائمٌ أو قائمٌ)، وحلفت إنّ زيداً لقائم، وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أضمر الفعل، ولم تذكر اللام نحو: (والله إنّ زيداً قائم)، وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر، وأنّ أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه[1].

12.2.1 الفَصْل بين اسم إنّ وخبرها

من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في اللّغة العربية الجملة المعترضة: وهي الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسينا وهذه الجمل تقع في مواضع عدّة، ومن بين تلك المواضع أن تقع بين ما أصله المبتدأ والخبر[2].

وكثيراً ما تشتبه الجملة المعترضة بالحاليّة في مثل هذه المسألة ومن بين الأمور التي تُميّز بها المعترضة عن الحاليّة، أن الجمل المعترضة تأتي جملة غير خبريّة كالدّعائية[3]، ومن أمثلة ذلك عند النّحاة المتأخرين قول إبراهيم بن هرمة[4]:

إنّ سُليمى – والله يكلؤها – ضَنّتْ بشيءٍ ما كانَ يرزَؤها

جاء في هذا الشّاهد ما يدل على أنّ الواو الدّاخلة على الجملة المعترضة ليست واو حال شيئان، أحدهما: أنّ الحال لا تقع معترضة، والثاني أن قوله – والله يكلؤها – دعاء، وجملة الدعاء لا تقع حالاً، وقد جاء الدّعاء بالفعل مه هذه الواو[5].

---

(1) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 306 وما بعدها.

(2) الأنصاري، مغني اللبيب 506 وما بعدها.

(3) الأنصاري، مغني اللبيب 516 وما بعدها.

(4) البيت في ديوان ابن هرمة 48، وانظر الشّاهد عند: العلويّ، أمالي ابن الشجري 1: 328، والأنصاري، مغني اللبيب 506.

(5) العلوي، أمالي ابن الشجري 1: 328.

فقوله: والله يكلؤها جملة ابتدائية بمعنى الدّعاء، وقد اعترضت بين اسم إنّ وخبرها[1].

13.2.1 إعمال " كأنْ " المخفّفة

يجوز تخفيف نونها المشدّدة (بحذف الثّانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة) ويترتب على التخفيف أمور منها:

ا- أنّ معناها لا يتغيّر، وإعمالها واجب.

ب- أنّ اسمها – في الأغلب – يكون ضميراً للشأن، أو لغير الشأن، فمثال الأول: كأنْ عصفورٌ سهمٌ في السّرعة، أي: كأنّه (الحال والشأن) عصفورٌ سهمٌ. ومثال الثّاني: يَدُقُ البَرَدُ النّافذة، وكأنْ حجرٌ، أي: كأنّه حجرٌ.

ج- أنّ خبرها لا بُدَّ أن يكون جملة إذا وقعَ اسمها ضمير شأن، فإن كانت اسميّة فلا حاجةَ لفاصل بينها وبين (كأنْ) نحو: (كأنْ سبَّاحٌ في سباحته سمكة في انسيابها)، وإن كانت فعليّة فالأحسن الفصل بالحرف (قد) قبل الماضي المثبت، وبالحرف (لم) قبل المضارع المنفي، نحو: كأنْ قد هوى الغريقُ في البحر؛ كصخرةٍ هَوَتْ في الماء، وكأنْ لم يكنْ بين الغريق والنّجاة وسيلةً للإنقاذ[2].

وممّا جاء من الشّواهد الشّعريّة على إعمال (كأنْ) المخففة قول رؤبة بن العجّاج[3]:

كأنْ وَرِيْدَيْهِ رِشاءٌ خُلُبْ

---

(1) الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك 2: 376.

(2) حسن، عباس، النّحو الوافي 1: 683 وما بعدها.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 169، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3: 164، وابن الأنباريّ، الإنصاف 166، وابن يعيش، شرح المفصل 8: 83، وابن عصفور، المقرّب 1: 110.

قال سيبويه: " ينصبون في الشّعرِ إذا اضْطُرُّوا بكأَنْ إذا خففوا، يريدون معنى كأنَّ، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله: (كأنْ وَرِيْدَيهِ رشاءٌ خُلُب). وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أنّ، فلمّا اضطُررتَ إلى التّخفيف فلم تضمر، لم يُغيِّر ذلك أن تنصبَ بها، كما أنّكَ قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله... وإن شئتَ رفعتَ في قول الشّاعر "[1]:

كأنْ وَرِيْدَاه رِشاءٌ خُلُبْ

والشّاهد في رواية النّصب: إعمال (كأنْ) المخففة كإعمالها مشدّدة، وعلّة ذلك تشبيهها لها بالفعل الذي يخفف ولا يتغيّر عمله نحو: إعمال كان المخففة كقوله تعالى: ﴿ إنْ تكُ مِثقالَ حبّةٍ من خردلٍ فتكن في صخرةٍ أو في السموات أو في الأرضِ يأتِ بها الله ﴾ [2].

أمّا الشّاهد في روايةِ الرّفع: فهو مجيء اسم (كأنْ) ضميراً للشأن، واعتبار جملة (وريداه رشاء) خبراً لها أي (كأنّه وريداه رشاء).

فالشّاعر نصب (وريديه) بـــ (كأنْ) المخففّة من الثقيلة، وأصلها (أنْ) أضيفَ إليها الكاف للتشبيه، والأصل في الكاف أن تكون مؤخرةً، كما أنّ الأصل في اللاّم أن تكون مقدّمة، فإذا قلتَ: (كأنَّ زيداً الأسدُ) كان الأصل فيه:(إنّ زيداً كالأسدِ)، كما إذا قلت: (إنّ زيداً لقائمٌ) كان الأصل فيه: (لإنّ زيداً قائمٌ) إلاّ أنّه قُدِّمت الكاف على " أنّ " عناية للتشبيه، وأخرّت اللاّم عن " إنّ "؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأكيد، فلما نُصِبَ بها مع التّخفيف دلَّ على أنّها بمنزلةِ فعلٍ قد حُذِفَ بعض حُروفه [3].

وحُكمْ (كأنْ) كحكم (أنْ) المفتوحة، إذا خُفِفَتْ، ففيها وجهان أجودهما: إبطال عملها ظاهراً، وذلك لنقصِ لفظها بالتّخفيف، فتقول: (كأنْ زيدٌ أسدٌ)، والمُرادُ كأنه زيدٌ أسدٌ في الشّأن والحديث، وقوله يبطل عملها يريد ظاهراً تاماً، ومنهم من يُعملُ (كأنْ) مخففة مثل قولهِ: " كأنْ وريديه رشاء خُلُب " [4].

---

(1) سيبويه، الكتاب 3: 164 وما بعدها.

(2) سورة لقمان، الآية: 16.

(3) ابن الأنباريّ، الإنصاف 166.

(4) ابن يعيش، شرح المفصلّ 8: 83.

ولكنّ ابن عصفور يرى أنّ (أنْ) و (كأنْ) إذا خففتا فلا يجوز فيهما إلاّ الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماء إلاّ أن اسمهما لا يكون إلاّ ضمير شأن محذوفاً نحو قولك: علمت أن زيدٌ قائمٌ، وكأنْ زيدٌ قائمٌ... والتقدير أنه زيدٌ قائمٌ، وكأنه زيدٌ قائم... ولا يكون ظاهراً أو ضميراً لا يُراد به الشأن إلاّ في ضرورة نحو قوله: " كأنْ وريديه رشاء خُلُب "[1].

مما يُلحظ من خلال ما سبق، أنّ الوزن الشّعريّ لم يتأثر سواء أكان برواية النّصب أم برواية الرفع، فلا ضرورة في ذلك؛ لأنّ الوزن في كلا الرّوايتين جاء على مشطور الرّجز.

ويبدو لي أنّ تخفيف (كأنْ) لا يبطل عملها نهائياً، وعليه فإمّا أنْ تحمل على الأصل فهي عاملة ظاهراً، وعلّة عملها مشابهتها لبعض الأفعال التي تخفف فتعمل كمّا مثلنا سابقاً. وإمّا أن تُحمل على التحويل فيهمل إعمالها لفظاً، ولا نعدّها حينئذٍ حرفاً زائداً، وإنّما يبقى عملها بتقدير ضمير الشأن ليكون اسماً لها، وتكون الجملة الاسميّة الواقعة بعدها خبراً لها.

3.1 مسائل الجملة الفعليّة:

1.3.1 حذف الفعل دون الفاعل

من أحكام الفاعل أنّه يصحُّ حذف فعله جوازاً إذا دلّ عليه دليل، وبقاء الفاعل، كما إذا قيل لك: " مَنْ قرأ " ؟ فتقول: (زيدٌ) التقدير: " قرأ زيدٌ "، وقد يُحذف الفعل وجوباً، كقوله تعالى: ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك ﴾[2] فـ " أحدٌ " فاعل بفعل محذوف وجوباً، والتقدير " وإن استجارك أحدٌ استجارك "، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد " إنْ " أو " إذا " فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً، قال تعالى:

---

(1) ابن عصفور، المقرّب 1: 110.

(2) سورة التوبة، الآية: 6.

﴿ إذا السماءُ انشقت ﴾[1] فـ " السماءُ " فاعل بفعل محذوف، والتقدير " إذا انشقت السماءُ انشقت " وهذا مذهب جمهور النّحويين"[2].

وقد ساق سيبويه في (باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)، قول رؤبة بن العجّاج[3]:

أسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادي وَجْوفَه كلَّ مُلِثٍّ غادي

كـــــــلُّ أَجـــــــشَّ حـــالِـــكِ السَّـــــوادِ

كأنه قال:" سقاها كلُّ أجشَّ...؛ لأنّ فيه معنى سقاها كلُّ أجشَّ[4]، لأنه إذا أسقاها الله كلّ مُلثٍّ فقد سقاها ذلك الأجش"[5].

ففي قوله: " كلُّ أجشَّ " كلام إضافيّ مرفوع بفعل محذوف تقديره: سقى كل سحابٍ أجش، دلّ عليه قوله أسقى، و " أجشَّ " صفة موصوفها محذوف تقديره: (كلُّ سحابٍ أجشَّ)،وقوله: " حالك السواد " بإضافة " حالك " إلى السواد " ويجوز في حالك وجهان: الرّفع على أن يكون صفة لكلّ، والجر على أن يكون صفة لأجشّ"[6].

والاستشهاد في قوله " كُلُّ أجشَّ " حيث حذف فعل الفاعل فيه؛لأن التقدير سقاها كلُّ أجشّ، لدلالة " أسقى " عليه[7].

وممّا يُلحظ أن رفع كلمة " كلُّ " بفعل محذوف يفسر من باب دلالة السياق؛ لأنه لمّا تمّ الكلام أنّ الله أسقى أطراف الوادي ووسطه، ذكر في البيت الثاني صفة السحاب، فحذف الفعل لدلالة المعنى عليه.

---

(1) سورة الانشقاق، الآية: 1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 217.

(3) الشّاهد من ملحقات ديوان رؤبة 172، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 289، وابن جنّي، الخصائص 2: 425، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 223.

(4) سيبويه، الكتاب 1: 289.

(5) ابن جنّي، الخصائص 2: 425.

(6) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 224.

(7) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 224.

2.3.1 مسألة في تذكير الفعل وتأنيثه

وقف النّحاة على مسألة التذكير والتأنيث في باب الجملة الفعليّة، ووضعوا قواعد هذه المسألة المقررة، فالفعل يرفع فاعله، ويؤنث في حالات وجوباً وفي حالات جوازاً وهي مبسوطة في المظان النّحويّة[1].

ويرى الأستراباذي: " أنّ التأنيث ليس للفعل، وإنّما هو للمسند إليه، وكأنّها توطئة للمسند إليه، ولعلّ إلحاق التاء بالفعل يعود إلى ما بين الفعل والفاعل من قوة الاتصال "[2].

وممّا يطالعنا في هذه المسألة من تأنيث الفعل وحقه التذكير في قول رؤبة بن العجّاج[3]:

إنّ تَمِيْماً خُلِقَتْ مَلْمُومَا قَوْماً تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيْمَا

الشّاهد فيه: (إنّ تميماً خلقت) وهو اسم مذكر، وكان حقّهُ أن يذكر الفعل بعده فيقول (خُلِقَ)، لكنّه خالف ذلك حملاً على المعنى؛ لأنّه حمل كلمة (تَميم) على معنى القبيلة، لا على معنى العلميّة المفردة المذكّرة.

قال ابن الأنباريّ: فقال: (خُلِقَتْ)؛ لأنّه أراد به القبيلة، ثم قال: (مَلْمُوما) أراد به الحي، ثم ترك لفظ الواحد، وحقق مذهب الجمع، فقال (قوماً ترى واحدهم صهميما) [4].

فعندما حمل على اللفظ ذكّر فقال: (ملموما) وعندما حمل على المعنى أنّث، فقال: (خُلِقَتْ).

---

(1) الأنصاريّ، أوضح المسالك 95 وما بعدها.

(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب 4: 517.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 191، وانظر الشّاهد عند: ابن الأنباريّ، الإنصاف 403، وابن منظور، لسان العرب، مادة (صهم) 8: 299.

(4) ابن الأنباريّ، الإنصاف 403.

3.3.1 بناء الفعل الثلاثي المعتل العين للمجهول

إنّ الفعل إذا بني للمجهول فلا يخلو من أنْ يكون ماضياً أو مضارعاً، وأمّا الفعل الأمريّ فلا يُبنى للمجهول، أمّا بناء الفعل الماضي للمجهول فيكون بضم الحرف الأول منه، وكسر ما قبل آخره نحو: قرأ: قُرِىء، ودَحرجَ: دُحْرِجَ، أمّا الفعل المضارع فيبنى للمجهول بضم الحرف الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يَقْرأ: يُقرأ، يُدَحْرِج، يُدَحْرَج.

وممّا يُلحظ أنّ الفعلين: الماضي والمضارع في بنائهما للمجهول يتفقان ابتداءً؛ لأنهما أخذا الضمّ في البداية، ويختلفان نهاية؛ لأن الماضي أخذ كسر ما قبل الآخر، والمضارع أخذ الفتح.

وممّا يُعنينا في هذا الباب بناء الفعل الثلاثيّ المعتل العين للمجهول، فإن كان معتلاً نحو: قال، وباع، ففيه ثلاثة أوجه في بنائه للمجهول هي[1]:

الوجه الأول: وهو إخلاص الكسر: أي كسر فاء الكلمة نحو: قال: قِيل، وباع: بِيع.

الوجه الثاني: وهو إخلاص الضم: ويقصد به ضم فاء الكلمة مع مجيء الواو بعدها نحو: قال: قُوْل، وباع، بُوْعَ.

والوجه الثالث: (الاشمام) وهو عبارة عن حركة مولّدة من حركتين معاً فيتولّد صوت ثالث.

وممّا توفّر من شواهد ساقه الشّعراء على بناء الفعل الثلاثي المعتل العين على طريقة إخلاص الضمّ عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[2]:

ليتَ – وهل ينفعُ شيئاً ليتُ – ليْتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ

والشّاهد فيه: مجيء الفعل " باع " الثلاثيّ المعتل العين، مبنياً للمجهول على طريقة إخلاص الضمّ، حيث ضُمت فاء الفعل، وقلبت الألف واواً.

---

(1) انظر: ابن يعيش، شرح الفصلّ 7: 70، والأنصاري، أوضح المسالك 2: 134.

(2) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 171، وانظر الشّاهد عند: ابن يعيش، شرح المفصلّ 7: 70، والأنصاريّ، أوضح المسالك 2: 134، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 230، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 254، الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 438، والأشمونيّ، حاشية الصبّان 2: 86.

وقد أشار ابن عقيل إلى أنّ طريقة إخلاص الضمّ في بناء الفعل الثلاثيّ المعتل العين للمجهول هي لغة بني دَبِيرٍ وبني فَقْعَسٍ: وهما من فصحاء بني أسد[1].

ففي قوله " بُوع " إنّ القياس فيه " بِيْع "؛ لأنّه مجهول باع، لكن من العرب من يُخفف هذا النّوع بحذف حركة عينه، فإنْ كانت واواً سلمت، كما في قوله: " حوكت " والقياس (حيكت)، وإنْ كانت ياء قلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، كما في قوله " بُوع " فإنّ أصله (بُيِع) بضم الباء وكسر الياء، فحذفت حركت الياء فصار (بُيْع) بضم الباء وسكون الياء، فقلبت الياء، واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها[2].

وفي البيت شاهد آخر، وهو الفصل بين الحرف وتوكيده، وقد أشار إلى ذلك صاحب المغنيّ عند كلامه على المواضع التي تقع فيها الجملة المعترضة، حيث فصلت الجملة الفعلية (وهل ينفع شيئاً ليتُ) بين الحرف (ليت) الواقع في أول الصدر، وبين توكيده (ليت) الثالث الواقع في أول العجز[3].

فـــ " بوع " مبنيّ للمجهول وهو خبر ليتَ الأولى، و " شباباً " اسمها، و (ليت) الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولا خبر، وليت الوسطى فاعل " ينفع "، وشيئاً مفعول مطلق، أي نفعاً وفقا للموضح لا مفعول به خلافاً للعينيّ[4]، والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكَد والمؤكِد، و " هل " للنفي بدليل أنه روي – وما ينفع شيئاً ليت، والواو للاعتراض[5].

وفي البيت شاهد ثالث وهو مجيء الفاعل حرفاً وقيامه مقام الاسم وذلك في قوله: (وهل ينفع شيئاً ليتُ)، فجاء الحرف (ليتَ) فاعلاً وذلك عندما قصد الشّاعر لفظه لا معناه.

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 231.

(2) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 254 وما بعدها.

(3) الأنصاري، مغني اللبيب 513.

(4) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 254.

(5) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 438.

4.3.1 نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

قد يحذف الفاعل ويُقام المفعول به مقامه، فيُعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرّفع ووجوب التأخير عن رافعه، وعدم حذفه، وذلك نحو: " نِيلَ خيرُ نائلٍ (فخير نائل) مفعول قائم مقام الفاعل[1].

وممّا ينوب عن الفاعل الجار والمجرور في النّظر النّحويّ، نحو قوله تعالى: ﴿ ولمّا سُقط في أيديهم ﴾[2] فناب الجار والمجرور " في أيديهم " مناب الفاعل.

وممّا يعنينا في هذا الباب مسألة إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده. ومن شواهد شعراء السّاقة على هذه المسألة عند النحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[3]:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلاّ سيّدا ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو الهُدى

استشهد به على نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده فـ (بالعلياء) جار ومجرور ناب مناب الفاعل مع وجود المفعول به (سيّدا). فـ (لم يُعْنَ) فعل ماضٍ مبني للمجهول، وناب الفاعل شبه الجملة في قوله (بالعلياء) وأصل الكلام لم يُعْنِ اللهُ بالعلياء إلاّ سيّدا، أي لم يجعل الله أحداً يعَني بالعلياء إلاّ من له سيادة، فحذف الفاعل، وأُنيب قوله " بالعلياء " عنه، واستثنى " السيّد " من جهة التفريغ، فترك الاسم العام الذي هو " أحد: وقدّر " السيّد " مفعولاً، وقد كانَ في الأصل بدلاً من " أحد " أو منصوباً على الاستثناء، وقال الشيخ أثير الدّين " إلاّ سيّدا " يحتمل أن يكون استثناء منقطعاً، أي: لكن السيّد عُني بالعلياء[4].

---

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 299.

(2) سورة الأعراف، الآية: 149.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 172، وانظر الشّاهد عند: الأندلسيّ، شرح التّسهيل 2: 128، والأنصاريّ، أوضح المسالك 2: 129، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 233، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 252، الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 430، والسيوطيّ، همع الهوامع 1: 586.

(4) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 252.

فالشّاهد فيه نيابة الجار والمجرور عن الفاعل كما ذكرنا، وهذا لا يجوز عند البصريين، إذْ لا يجوز أن ينوب الظرف، ولا المصدر ولا الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهذا البيت وأمثاله ضرورة عندهم، وأجازه الأخفش والكوفيون... واحتجوا بهذا البيت وأمثاله؛ فإنّ الشّاعر فيه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ونصب سيّداً على ما ذكرناه[1]، كما احتجوا بقوله تعالى في قراءة أبي جعفر ﴿ ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون ﴾[2]... وقال أبو حيّان: ونقل الدّخان: أنّ الأخفش شرط في جواز ذلك تأخير المفعول به في اللفظ، فإن تقدّم المصدر أو الظرف لم يجز إلاّ إقامة المفعول به[3].

ويتراءى لي لو رُفعت كلمة (سيّدا) على أنّها نائب فاعل لم ينكسر البيت، وفي هذا ردّ على البصريين من حيث الشكل، ولكن من حيث المعنى فإنّه موافق لمذهبهم، إذ المهمّ السيّد دون غيره.

5.3.1 كما لا تنصب المضارع عند البصريين، وناصبة عند الكوفيين

قال سيبويه: " سألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك،فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وُصيّرت للفعل كما صُيِّرت للفعل ربّما، والمعنى لعلّي آتيكَ، فمن ثمّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربما "[4]، وقال رؤبة[5]:

لا تَشْتُمِ النّاسَ كما لا تُشتَمُ

والشّاهد فيه: وقوع الفعل (تشتمُ) مرفوعاً بعد (كما) التي هي كاف التشبيه الموصولة بـــ (ما)، وبذلك هُيّئت لوقوع الفعل بعدها، كما فُعِلَ بربما.

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 252.

(2) سورة الجاثية، الآية: 14.

(3) السيوطيّ، همع الهوامع 1: 586.

(4) سيبويه، الكتاب 3: 116.

(5) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 183، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3: 116، وابن الأنباريّ، الإنصاف 472، والشنقيطيّ، الدرر اللوامع 4: 307.

ذهب الكوفيون إلى أنّ (كَمَا) بمعنى (كيما)، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرّفع، واستحسنه أبو العبّاس المبرّد من البصريين، واستشهدوا بقول رؤبة بن العجّاج[1]:

لا تظلموا النّاسَ كما لا تظلموا

والشّاهد عند الكوفيين نصب الفعل (تظلموا) بـــ (كما)؛ لأنهم يرونها بمعنى كيما وينصبون ما بعدها.

أمّا البصريّون فقد ذهبوا إلى أن (كما) لا تأتي بمعنى (كيما)، ولا يجوز نصب ما بعدها بها... واحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنّه لا يجوز النّصب بها؛ لأنّ الكاف في (كما) كاف التشبيه أدخلت عليها (ما) وجعلتا بمنزلة حرف واحد، كما أدخلت على " ربّ " وجعلا بمنزلة حرف واحد، ويليها الفعل كـــ " ربما " وكما أنّهم لا ينصبون الفعل بعد " ربّما " فكذلك ها هنا[2].

وأمّا ردّهم على الكوفيين في رواية الشّاهد الثاني، بقولهم، إنّ البيت لا حجة فيه؛ لأن الرواة فيه بالتّوحد[3]:

لا تظلمِ النّاسَ كما لا تظلمُ

والرواية الأُخرى:

لا تشتمِ النّاسَ كما لا تشتَمُ

وقال البغداديّ: على أنّ كما أصلها كاف التشبيه المكفوفة بما، قد تغيّر معناها بالتركيب، فصارت بمعنى لعلّ، أي:(لعلّ لا تشتم)، وهي جملة لا تعمل شيئاً، ويلزم من كونها بمعنى لعلّ أن تعمل عملها،... وذهب الفرّاء إلى قولهم: انتظرني كما آتيك وقول رؤبة: (لا تشتمِ النّاسَ كما لا تشتَمُ)، أنّ الكاف فيها للتشبيه، والكاف صفة لمصدر محذوف، أي انتظرني انتظاراً مثل إتياني لك، فِهْ لي بانتظار كما أفي لك

---

(1) لم أجده في ديوان رؤبة ولا بملحقاته، ولكنّه جاء في الإنصاف منسوباً إلى رؤبة بن العجّاج 471.

(2) ابن الأنباريّ، الإنصاف 470 وما بعدها.

(3) ابن الأنباريّ، الإنصاف 472.

بإتيان، وانتهِ عن شتم النّاس كانتهائهم عن شتمك... وقوله: " لا تشتم النّاسَ " " لا " ناهية، وقوله: لا تشتم بالبناء للمفعول ورفع الفاعل[1].

ويتراءى لي أنّ الأصل في الكاف أن تدخل على الأسماء لاختصاصها بها، ولكنّ دخول (ما) عليها هيّأها للدخول على الفعل، دون أن يكون لها عمل، كما دخلت (ما) الكافة على حرف الجر الزّائد (ربّ) وهيّأته للدخول على الأفعال بعدما كان مختصاً بالدّخول على الأسماء.

6.3.1 إعمال " إذن " مع عدم تصدّرها

ذهب النّحاة إلى أنّ (إذن) من نواصب الفعل المضارع على شريطة أن تتصدر الكلام. قال سيبويه: " أمّا (إذن) فجواب وجزاء[2]، وأعلم أنّ (إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عملَ أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذَنْ أجيئكَ، وإذنْ آتيكَ... وأعلم أنّ إذَنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعملك أرى وحَسِبْتَ إذا كانت واحدة منها بين اسمين؛ وذلك قولك:(زيداً حسبتُ أخاك)، وإن شئتَ ألغيت إذَنْ كإلغائك حسبتُ إذا قلت:(زيدٌ حسبتُ أخوكَ). فأمّا الاستعمال فقولك: فإذَنْ آتيَك، وإذَنْ أُكرِمَكَ"[3].

"وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿ وإذَنْ لا يَلْبثُوا خَلافَكَ إلاّ قليلا ﴾[4]، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: " وإذَنْ لا يَلبثوا ". وأمّا الإلغاء لك: فإذنْ لا أجيئُكَ. وقال تعالى: ﴿ فإذَنْ لا يُؤْتُونَ النّاس نقيراً ﴾[5]. وأعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمدٌ عليه فإنها مُلغاةٌ لا تنصب البتة "[6].

---

(1) الشنقيطيّ، الدرر اللوامع 4: 307.

(2) سيبويه، الكتاب 4: 234.

(3) سيبويه، الكتاب 3: 12 وما بعدها.

(4) سورة الإسراء، الآية: 76.

(5) سورة النساء، الآية: 53.

(6) سيبويه، الكتاب 3: 13 وما بعدها.

ويستنتج من كلام سيبويه ثلاثة أحكام خاصة بإعمال إذن كما بَيّنها ابن عصفور بقوله: إذا كان الفعل بعد (إذنْ) مستقبلاً، فإنْ وقعت صَدْراً نصبته، وبعض العرب يُلغيها، وإن لم تقع صدراً، فإنْ تقدّمها حرف العطف جاز إلغاؤها وإعمالها... وإن وقعت بينَ شيئين مُتلازمين، كانت مُلغاةً لا غير نحو قولك (أنا إذنْ أكرمُكَ) [1].

وممّا جرى في مدار وقوع " إذنْ " بين شيئين متلازمين، قول رؤبة بن العجّاج[2]:

لا تَتْرُكَنّي فيهمُ شَطيْرا إنّي إذنْ أهلِكَ أو أطيرا

والشّاهد فيه: نصب الفعل المضارع أهلك بـــ " إذن " على الرغم من وقوعها فاصلاً بين إنّ وخبرها.

قال ابن يعيش: إنّه شاذ، وإن صحت الرّواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفاً، وابتدأ بـــ (إذن) بعد تمام الأول بخبره، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً فإنيّ أذل إذن أهلك أو أطيرا[3].

وقال العينيّ أيضاً: في قوله: (إذن) أعملها الشّاعر مع أنّها معترضة بين إنّ وخبرها وهو ضرورة، خلافاً للفرّاء، وقد أُوّل على حذف خبر إنّ، أي: لا أقدر على ذلك، ثمّ استأنف ما بعده[4]، حيث ذهبَ الفرّاء إلى عدم اشتراط تصدير (إذن) في عملها[5] وكذلك أجاز الكسائيّ إعمال (إذن) المتوسطة بعد اسم إنّ نحو: " إنيّ إذن أهلَك أو أطيرا "[6].

---

(1) ابن عصفور، المقرّب 1: 261.

(2) لم أجده في ديوان رؤبة ولا في كتب النّحو وجاء منسوباً إلى رؤبة ولكن عند: شُراب، محمد محمد حسن، شرح الشواهد الشّعريّة في أمات الكتب النّحويّة (لأربعة آلاف شاهد شعري، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1427 – 2007، 1: 447. وجدته منسوباً إلى رؤبة.

(3) ابن يعيش، شرح المفصلّ 7: 17.

(4) العينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 349.

(5) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 368.

(6) السيوطيّ، همع الهوامع 2: 375.

7.3.1 عدم حذف حرف العلّة من الفعل المعتل الآخر بعد لا النّاهية

من جوازم الفعل المضارع (لا النّاهية)، فدخولها على الفعل المضارع المعتل الآخر يقتضي حذف حرف العلّة، وعدم دخولها يؤذن بالرّفع ما لم يسبقه ناصب.

فتقول في الرّفع: (هو يسعى، وهو يخشى)، فعلى الألف ضمة مقدّرة، وتقول في النّصب: (أنْ يسعى، وأن يخشى) فعلى الألف فتحة مقدّرة، وتقول في الجزم: (لم يَسْعَ، ولم يخشَ)، وفي الوقف (اسْعَ، واخشَ) سقطت الألف علامة للجزم والوقف؛ لأنّ قبلها فتحة تدلّ عليها، وجاز أن يساوي الوقف الجزم؛ لأنّه تعرّى من حرف المضارعة أمن لبسه بالجزم فجاز أن يحمل عليه[1]، فإن اضطرّ شاعر إلى إبقاء هذه الألف في الوقف والجزم جاز، فيقول: (ارضى، واسعى) و (لم يرضى، ولم يسعى) و (لا ترضى، ولا تسعى) [2].

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على إبقاء حرف العلّة من الفعل بعد لا النّاهية عند النّحاة المتأخرين، قول رؤبة بن العجّاج[3]:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلّقِ ولا ترضّاها ولا تتملّقِ

فالشّاعر في قوله (ولا ترضّاها) أثبت الألف في آخر الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم بـــ (لا النّاهية).

فالشّاهد لا يفسر من باب الضّرورة؛ لأنّ الجزم وعدمه لا يؤثر في الوزن، ويبدو أنها لهجة من لهجات العرب.

قال الثمانيني: يروى (ولا ترضّها) بالجزم، يرويه كذلك كل من كان طبعه يقبل الزّحاف فأمّا من لا يقبل طبعه الزّحاف، فإنّه يجريه بإثبات الألف، وفيه وجهان من التعليل:

---

(1) الثمانيني، عمر بن ثابت (442هـ)، (142هـ- 2002م)، الفوائد و القواعد، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكملة، مؤسسة الرسالة، ط 1، 509.

(2) الثمانيني، الفوائد و القواعد، تحقيق: 509.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 179، وانظر الشّاهد عند:: ابن جنّي، الخصائص 1: 307، وابن يعيش، شرح المفصّل 10: 107، والعينيّ، المقاصد النّحوية 1: 140، والأزهريّ، شرح التّصريح 10: 87.

أحدهما: أن تسقط الضّمة التي كانت مقدّرة على الألف في الرّفع.

والثاني: أن يسقط الألف ثمّ يشبع الفتحة فتنشأ عنها ألف يتقوّم بها الوزن ويستقيم[1].

وممّا جاء في القرآن الكريم على ذلك قوله تعالى: ﴿ لا تخـــٰف دركاً ولا تخشى ﴾[2] بإثبات الألف بعد النّهي.

يرى الشاطبيّ: أنّ هذا الأمر يجوز القياس عليه لمجيئه في فصيح الكلام المنثور وتقويته بالمنظوم؛ باعتبار ما جاء في القرآن والقياس عليه، واعتبار ما جاء في الشعر، إذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضّرورة، فالشّاعر متمكن من الجزم بالحذف، فيقول " ولا ترضّها " فيكون مخبوناً، فكأنّه أثبت الألف غير مضطر[3].

فالشّاهد لا توجد فيه ضرورة؛ لأنه بالجزم وعدمه لا ينكسر الوزن الشعري سواء أكان ذلك بإثبات الألف أم بحذفها، ويبدو أن الشّاعر قد أقام المعتلّ في مقام الصحيح، أو عامل المعتل معاملة الصحيح، وهي لغة من لغات العرب.

8.3.1 حذف مجزوم " لم "

من الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتجزمه " لم ولمّا " وهما حرفان يشتركان في الأمور الآتية: الحرفيّة، والنّفي، والجزم، والقلب للمضي[4].

ولكنّهما بالرغم من ذلك يوجد أوجه اختلاف بينهما فمن الأمور التي ينفرّد بها حرف الجزم " لم ".

أولاً: مصاحبته للشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وإنْ لم تفعل فما بلّغتَ رِسَالَته ﴾[5] ولا يجوز (إنْ لمّا تفعل)؛ لأن الشرط يليه مثبت لم. تقول: إنْ قام زيد قام عمرو،

---

(1) الثمانينيّ، الفوائد والقواعد 509.

(2) سورة طه، الآية: 77.

(3) الشاطبيّ، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى 790، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرّمة ط1، 1428هـ - 2007م، 1: 238.

(4) الأنصاريّ، أوضح المسالك، 4: 184.

(5) سورة المائدة، الآية: 67.

ولا يليه مثبت لمّا، لا تقول: إن قد قام زيد، فعودل بين النّفي والإثبات، وإنّما لم تقع بعد الشرط؛ لأنّها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال، والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه، وقلبه إلى الاستقبال[1].

ثانياً: وتنفرد لم أيضاً (بجواز انقطاع نفي منفيّها)، نحو قوله تعالى: ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكورا ﴾[2]؛ لأن المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئاً مذكور[3].

وتنفرد (لمّا) بجواز حذف مجزومها؛ كـ (قاربت المدينة) ولمّا، بحذف المجزوم، أي: " ولمّا أدخلها؛ وذلك لأنها نفي لـ " قَدْ فَعَل "[4] فأمّا قول إبراهيم بن هرمة[5]:

احفظ وَدِيْعَتَكَ التي اسْتُوْدِعْتَها يَوْمَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

فضرورة؛ وعلّة الأحكام كلها أنّ لم لنفي فعل، ولمّا لنفي قد فَعَل[6].

والشّاهد في هذا البيت حذف مجزوم لم ضرورة أي: وإنْ لم تصلْ، هكذا قدّره أبو حيّان على صيغة المعلوم، وقدّره أبو الفتح البعلي: وإن لم يوصل – على صيغة المجهول – وهو الأولى؛ لأن المعنى على هذا، على ما لايُخفى، فعلى هذا قوله: " إن وصلت على صيغة المجهول: قوله " وديعتك: من أودعتهُ مالا، أي: دفعته إليه يكون وديعةً عنده، وأودعتهُ أيضاً إذا دفع إليك مالا يكون وديعة عندك فقبلتها، وهو من الأضداد والمراد هنا هو المعنى الثاني[7].

---

(1) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 396.

(2) سورة الإنسان، الآية: 1.

(3) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 396.

(4) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 396.

(5) البيت في ديوان إبراهيم بن هرمة 191، وانظر الشّاهد عند: الأنصاريّ، أوضح المسالك 4: 185، والأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب 4: 85، والعينيّ، بدر الدين (855هـ)، شرح المراح في التّصريف، تحقيق عبد الستار جواد، 89، والأزهريّ، شرح التّصريح 2: 397، والأشموني، حاشية الصبّان 4: 11.

(6) الأنصاري، مغني اللبيب 369.

(7) العينيّ، شرح المراح في التّصريف 89.

فحذف مجزوم "(لم) ضرورة، لكون منفيها يكون قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفيّها، تقول: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز، لمّا يكن؛ كون منفيها يكون قريباً من الحال غالب لا لازم، ويكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفيّ (لم)[1].

لم حرف جزم مختصّ بالدّخول على الفعل المضارع؛ لذا فهو مفتقر له، فلا معنى له دونَ اتصاله بالفعل المضارع، وحذف الفعل المجزوم يُعدّ ضرورة شعريّة، وتأويل المحذوف يُعتمد فيه على السياق.

4.1 الأساليب:

1.4.1الإغراء

هو نصب اسم بفعل محذوف يفيد الترغيب والتّشويق ويُقدّر بـــ (الزمْ أو اطلب، أو افعل)، وباعثه تنبيه المخاطب إلى أمر محمود، ويجب حذف العامل إنْ كُرر المعنى ومنه قول ابن هرمة[2]:

أخاكَ أخاكَ، إنّ مَنْ لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سِلاحِ

فالشّاهد فيه: نصب " أخاك " على الإغراء بإضمار فعل وجوباً تقديره الزم أو احفظ وإنّما يلزم حذف عامله إذا تكرر كما سبق في البيت، أو عطف عليه نحو (المروءة والنّجدة) فإن فقد التكرار جاز ذكر العامل وحذفه نحو:"الصلاة جامعة "[3].

بقوله (أخاك) نصب على الإغراء وهو أمر المخاطب بلزوم أمرٍ يحمد به، والإغراء كالتحذير نصب بفعل مضمر تقديره: الزم أخاك وحافظ عليه، وهذا الإضمار لازم، والتقدير في " أخاك " الثاني كذلك[4].

---

(1) الأشموني، حاشية الصبّان 4: 11.

(2) البيت في ديوان ابن هرمة، وانظر الشّاهد عند : سيبويه، الكتاب 1: 256، والأنصاريّ، شرح شذور الذّهب 241، والسيوطيّ، همع الهوامع 2: 26، والأشموني، حاشية الصبّان 3: 280.

(3) الأنصاري،شرح شذور الذّهب 241، وانظر:السيوطيّ، همع الهوامع 2: 26.

(4) العينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 287.

2.4.1 النّصب على الاختصاص (حذف عامل المفعول به وجوباً)

قال سيبويه: " إنّ الاختصاص يجيء لفظه على موضع النّداء نصباً؛ لأنّ موضع النّداء نصب، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النّداء، لأنّهم لم يُجروها على حروف النّداء؛ ولكنهم أجروها على ما حمل عليه النّداء، وذلك قولك: إنّا مَعَشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنّه قال، أعْنِي، ولكنّه فِعْل لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النّداء؛لأنّهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوّله، ولكن ما بعده محمول على أوّله "[1].

وقال: " وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب:(بنو فلان، ومعشر مضافة، وأهلُ البيت وآلُ فلان) ولا يجوز أن نقول: إنهم فعلوا أيّتها العصابة، وإنّما يجوز هذا للمتكلم والمتكلّم المنادَى، كما أنّ هذا لا يجوز إلاّ لحاضر "[2].

وممّا يستشهد به على هذه المسألة، قول رؤبة بن العجّاج[3]:

بنا تميماً يكشف الضّبابْ

والشّاهد فيه: نصب كلمة (تميماً) على معنى الاختصاص والفخر، إذ حذفَ العامل (أخصّ، أو أعني) وهذا من القواعد المقرّرة في النحوالعربيّ.

قال ابن يعيش: " أعلم أن هذا النّحو من الاختصاص يجري على مذهب النّداء من النَصب بفعل مضمر غير مستعمل إظهاره، وليس بنداء على الحقيقة بدليل أنّ الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يبنى على الضم كما يبنى الاسم المفرد في النّداء على الضمّ في نحو:(يا زيدُ ويا بكرُ) ولم يقولوا في (بنا تميماً يكشف الضبابُ) بنا تميمٌ بالضمّ كما فعلوا في النّداء؛ ولأنّه أيضاً " يدخل عليه الألف واللام نحو:(نحن العرب أقرى النّاس للضيف)، وما فيه اللام لا يباشره حرف النّداء[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب 2: 233.

(2) سيبويه، الكتاب 2: 236.

(3) الشّاهد من ملحقات ديوان رؤبة 169، وانظر سيبويه، الكتاب 2: 234، وابن يعيش، شرح المفصلّ 2: 18، والأشمونيّ، حاشية الصبّاب 3: 272، والبغداديّ، خزانة الأدب 2: 413.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 2: 18.

والفرق بين هذا الاختصاص، واختصاص النّداء أنّك في النّداء تخصّ واحـدا من جماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنكَ، وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمـل فيه النّصب تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخـار والتّفـضيل لـه، والاسـم المنصوب في هذا الباب لا بُدّ أن يتقدّم ذكره ويكون من أسماء المتكلّم والمخاطب[1].

3.4.1 النّصب على المدح والتعظيم

يطالعنا سيبويه في أحد أبواب كتابة بـ (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) بقوله: " إن شئت جعلته صفة فجرى على الأوّل، وإن شئت قطعته فابتدأتَه، وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ "[2].

وهذا الباب يقع تحت ما يسمّى في المَدار النحويّ (بالنّعت المقطوع)، فإنْ قُطع على الرّفع فهو خبر المبتدأ محذوف، وإنْ نُصب، نُصب بفعل محذوف تقديره أعظمّ أو أمدح.

ويدور في فلك هذا الباب أيضاً ما يسمّى النّصب على الشتم والذّم ونحو قوله تعالى: ﴿ وامرأتُهُ حمّالة الحطب ﴾[3] على من قرأها بالنّصب، وفيها قولان: أحدهما: أنّها منصوبة على الحال؛ لأنّه يجوز فيه الألف واللام، فلمّا حذفها نصب على الحال، والقول الآخر أنّه منصوب على الذّم أي: أعني حَمالةَ الحطب[4].

وممّا دار في فلك النّصب على المدح والتعظيم من شواهد ساقة الشّعراء قول رؤبة بن العجّاج[5]:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 2: 18.

(2) سيبويه، الكتاب 2: 62.

(3) سورة المسد، الآية: 3.

(4) النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (338هـ) إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط3، 1409هـ – 1988م 5: 307.

(5) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 191. وانظر الشاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 153، المبرّد، المقتضب 2: 221، والنّحاس، إعراب القرآن 5: 307، وابن جنّي، أبي الفتح عثمان (392

أنـــا ابـــنُ سَعْـــدٍ أكْرَمَ السَّعْدِيْنَـــا

والبيت فيه شاهدان:

الأول: وهو في قوله (أكرمَ) حيث نصبها على المدح والتعظيم بتقدير فعل أمدح.

قال سيبويه: " وممّا يدلّك على أنّ هذا ينتصب على التعظيم والمدح، أنّك لو حملت الكلام على أنْ تجعله حالاً لما بنيته على الاسم الأول كان ضعيفاً، وليس هنا تعريف ولا تنبيه، ولا أراد أن يوقع شيئاً في حالٍ، لقبحه، ولضعف المعنى "[1].

ويتراءى لي أنّ الشاعر عدل عن مطابقة الوصف في الحركة الإعرابية من أجل المعنى الذي أراد أن يبيّنه بصورة مستقلّة عند سابقه.

وممّا يؤكد ذلك ما قاله العُكبريّ: " ويجوز نصبها بإضمار أعني...، دلّ هذا الإضمار على زيادة المدح والزَم؛ لأنّه يصير بذلك جملة مستقلّة "[2].

وقد اختلف النّحاة في أمر هذه الجملة المستقلّة فمنهم من ذهب إلى أنّها استئنافية لا محلّ لها من الإعراب ومنهم من رأى أنّها تعرب حالاً إن وقعت بعد معرفة، أو صفة إنْ وقعت بعد نكرة، ممّا تجب ملاحظته أنّ جملة النّعت المقطوع، وهي: الجملة المكوّنة من المبتدأ المحذوف وخبره الذي في أصله نعتاً، أو من الفعل المحذوف وفاعله جملة مستقلّة مستأنفة... ويرى بعض النّحاة أنّ هذه الجملة المشتملة على النّعت المقطوع ليست مستقلّة، وإنّما هي حال إذا وقعت بعد معرفة محضة، ونعت إذا وقعت بعد نكرة محضة، والرأي الأوّل أقوم وأحسن[3].

أمّا الشّاهد الثاني في الشطر السابق: هو في قوله (السَّعْدينا) وهو جمع العلم (سعد) جمعاً سالماً وأدخل عليه (أل).

هـ)، سر صنّاعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداويّ، دار القلم – دمشق، ط1، 1405هـ – 1985م، 1: 460، والزّمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب 18.

(1) سيبويه، الكتاب 2: 152.

(2) العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب 407.

(3) حسن، عبّاس، النّحو الوافي 3: 491 وما بعدها.

4.4.1 القسم الاستعطافيّ

من حروف القسم التي تجرّ الأسماء بعدها (واو القسم) وتختصّ بالاسم الظاهر فلا تدخل على الضّمير (وتاء القسم) وتختصّ بلفظ الجلالة ويجب حذف فعلهما فلا يُقال:(أقسم والله، أو أقسم تالله)، ولايجابان بطلب فلا يُقال: والله أو تالله أخبرني، (وباء القسم)، وهي أعمّ منهما فتجرّ الضّمير والظاهر مطلقاً ويجوز ذكر فعله نحو: أقسم بالله (والقَسَم قسمان): طلبيّ وغير طلبيّ، فالطلبيّ ويُقال له: (القسم الاستعطافي) يكثر في جوابه الأمر نحو بالله أخبرني، والنّهي بالله لا تتكاسل، والاستفهام.... وغير الطلبيّ يُجاب عنه بجملة اسميّة أو فعليّة[1].

وقد أشار الزّمخشريّ إلى خصوصية باء القسم عن الواو والتاء قبل ذلك بقوله: الباء لأصالتها تستبدّ عن غيرها بثلاثة أشياء: بالدّخول على المضمر كقولك: به لأعبُدَنّهُ وبك لأزورنّ بيتك، وبظهور الفعل معها كقولك: بالله لمّا زرتني، وبحياتك أخبرني ومنها قول ابن هرمة[2]:

باللهِ ربّك إنْ دخلت فقل له هذا ابنُ هَرْمة واقفاً بالباب

والشّاهد فيه: مجيء قوله " بالله ربّك " على سبيل القسم الاستعطافيّ لا على سبيل عقد اليمين عند النّحاة المتأخرين.

قال ابن عصفور: " فإذا جاء ما صورته كصورة القسم، وهو غير محتمل للصّدق والكذب حُمِل على أنّه ليسَ بقسم نحو قول ابن هرمة: (بالله ربّك...) فلا يكون مثل هذا قسماً؛ لأنّ القسم لا يُتصوّر إلاّ حيث يتصوّر الصّدق والحنث "[3].

---

(1) المنزليّ، محمود العالم، الأصول الوافية (الموسومة بأنوار الرّبيع في الصّرف والنّحو والمعاني والبيان والبديع)، مطبعة التّقدّم العلميّة بدرب الدليل بمصر المحميّة، ط1، 1322هـ، 116.

(2) والبيت في ديوان ابن هرمة 67 ، وانظر الشاهد عند: الزّمخشريّ، المفصّل في صنعة الإعراب 494. ، والخوارزميّ، القاسم بن الحسين (617هـ)، شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم " بالتخمير "، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، وابن يعيش، شرح المفصّل 9: 101، والبغداديّ، خزانة الأدب 10: 48.

(3) البغداديّ، خزانة الأدب 10: 48.

والمراد هو استعطاف المخاطب والتقدير: أسألك بدينك، وأسألك بالله، إلاّ أنّهم أضمروا الفعل لدلالة المعنى عليه... وممّا يدلُّ أنه ليس بقسم ثلاثة أشياء[1]:

أحدها: أنه لم يجئ في كلام العرب وقوع الحرف الخاصّ بالقسم نحو: التاء والواو موقع الباء، فلم يقولوا: تالله هل قام زيد، ولا والله إن قام زيدٌ فأكرمه.

ثانيها: أنهم إذا أظهروا الفعل الذي يتعلق به الباء، لم يكن من أفعال القسم، لا يقال: أقسم بالله هل قام زيد.

ثالثها: أن القسم لا يخلو من حَنْث أو برّ، ولا يصحّ ذلك إلاّ فيما يصحّ اتصافه بالصّدق والكذب.

5.4.1 حذف الشرط والجواب معاً بعد إنْ الشرطيّة

قال سيبويه: " سألتُ الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿ حتى إذا جاءوها وفتّحتْ أبوابها ﴾[2] أين جوابها ؟ وعن قول جلّ وعلا: ﴿ ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب ﴾[3]، ﴿ ولو ترى إذْ وقفوا على النّار ﴾[4] فقال: إنّ العربَ قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم لعلم المخبر لأيِّ شيءٍ وضع هذا الكلام "[5].

وقد يُحذف الشّرط والجواب معاً، وتبقى الأداة وحدها إنْ دلّ عليهما دليل كقول رؤبة بن العجّاج[6]:

---

(1) البغداديّ، خزانة الأدب 10: 48.

(2) سورة الزّمر، الآية: 1.

(3) سورة البقرة، الآية: 165.

(4) سورة الأنعام، الآية: 27.

(5) سيبويه، الكتاب 3: 103.

(6) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 186، وانظر الشّاهد عند: ابن عصفور، المقرّب 277، والأندلسي، شرح ألفية بن مالك 4: 153، والأنصاري، المغنيّ 852، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 61 و 4: 399، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 30، الأشمونيّ، حاشية الصبّان 1: 56، والشنقيطيّ، الدرر اللوامع 5: 88.

قالت: بناتُ العمِّ: يا سلمى، وإنْ كانَ فقيراً معدماً ؟ قالت: وإنْ

وروي البيت بزيادة نون في الموضعين " وإنن ":

قالت: بناتُ العمِّ: يا سلمى، وإنْنْ كانَ فقيراً معدماً ؟ قالت: وإنْنْ

والبيت فيه شاهدان: أمّا الأول فهو حذف الشرط وجوابه معاً، والآخر دخول التنوين الغالي في " إن "[1].

أمّا الشّاهد الأول هنا في قوله: " قالت وإنْ " فحذف فيه الشرط والجزاء جميعاً؛ لأنّ التّقدير:(وإنْ كان فقيراً قَبِلته)، وقدّره أبو حيّان:(وإنْ كان كما تصفنه تزوجته). ونصَّ ابن مالك: على أنّ حذف الشرط والجزاء بعد " إنْ " مختص بالضّرورة وتبع في ذلك ابن عصفور، فإنه ذكر أنّه إذا لم يكن بتعويض فلا يجيء إلاّ في الشّعر، ولم ينص غيرهما على ذلك ضرورة، بل قالوا: ويجوز حذف فعل الشرط والجزاء إذا فهم المعنى[2] ،ومنهم ابن هشام حيث أورده في فصل الحذف من المغنيّ ولم يخصصه بالشّعر[3].

وأمّا " إنْ " الأولى فإنما حذف منها جوابها، والتّقدير، وإن كان فقيراً أترضين به ؟ لأن كان شرطها، واسمها مستتر فيها يعود إلى بعل في بيت مقدّم[4].

وقيل: يجوز في النّثر على قلّة، أمّا إن بقي شيء من مُتعلقات الشّرط والجواب، فيجوز حذفهما في شعر ونثر، ومنه قولهم: " من سلَّمَ عليكَ، فسلم عليه، ومَن لا فلا "، أي: ومن لا يُسلّم عليكَ، فلا تسلم عليه، ومنه حديث أبي داود: " من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا "، أيْ: " ومَنْ لم يفعل فما أحسن "[5].

والذي أراه جواز حذف فعل الشرط وجوابه، سواء أكان في الشعر أم النّثر، لكن بشرط أن تكون ثمة قرينة تدل عليهما في الكلام؛ وذلك لمشابهة هذا الموضع

---

(1) الأندلسيّ، شرح ألفية ابن مالك 3: 153.

(2) العينيّ، المقاصد النّحويّة 4: 399.

(3) الأنصاري، المغنيّ 852.

(4) الشنقيطيّ، الدرر اللوامع 5: 88.

(5) الغلاييني، جامع الدرروس العربيّة 2: 196.

بحذف الجواب لعِلْم المخبر لأيّ شيءٍ وضع هذا الكلام، كما ورد في قول الخليل السابق.

وأمّا الشّاهد الثاني في هذا البيت على الرواية الثانية في قوله " وإنْنْ " بزيادة نون في الموضعين، فقد استشهد به شرّاح الألفيّة على أنّ هذه النون هي تنوين الغالي: وهو اللاحق للقوافي المقيّدة زيادة على الوزن ومن ثمّ سُمِّي غالياً[1] وأنّ الوزن لا يستقيم إلاّ بحذف التنوين[2].

فإنّ هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون (خيفن) في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف، وفي الخطّ والوقف، وحذفهما في الوصل، ويسمى (التنوين الغالي) زاده الأخفش وسمّاه بذلك؛ لأن الغلو الزيادة: وهو زيادة على الوزن، وزعم ابن الحاجب أنّه إنّما سمى غالياً لقلته، وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز[3].

وممّا جرى في فلك إدخال التّنوين على الاسم مع اقترانه بـــ " أل " عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[4]:

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترقنْ مشتبه الأعلام لمّاع الخفقنْ

والشّاهد فيه: إلحاق التنوين الغالي بالعروض والقافية " المخترقن والخفقن" وكلاهما اسم معرف بـــ " أل "، وقد ألحقت بالقافية المقيّدة زيادة في الوزن.

وقد أنكر الزّجاج والسيرافيّ ثبوت هذا التنوين البتّة؛ لأنه يكسر الوزن، وقالا لعلّ الشّاعر كان يزيد " إنْ " في أخر كل بيت، فضعّف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النّون تنوين، واختار هذا القول ابن مالك، وزعم أبو الحجاج وابن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنّم أنه نون عوض من المدة، وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في التّحفة، أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي

---

(1) الأنصاري، أوضح المسالك 1: 42.

(2) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 63.

(3) الأشمونيّ، حاشية الصبّان 1: 56 وما بعدها.

(4) البيت في ديوان رؤبة 104،وانظر الشّاهد عند: وابن عقيل، شرح بن عقيل 1: 13، والأنصاري، المغني 448، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 29.

المقيّدة تنويناً مجاز، وإنّما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف[1].

6.4.1 نداء العلم المقترن بأل نحو (الحارث والعبّاس)

من أحكام نداء ما فيه (أل) أنْ يؤتى بكلمة (أيّها) للمذكر، و(أيّتها) للمؤنث وتبقيان مع التثنية والجمع بلفظ واحد، مع مراعاة التذكير والتأنيث نحو قوله تعالى: ﴿ يا أيّها الإنسان ما غرّكَ بربك الكريم ﴾[2].... أمّا إذا كان المنادى علماً مقترناً بأل وضعْاً ، حُذفت وجوباً فيقال في نداء (العبّاس): (يا عبّاس)[3].

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[4]:

إنّكَ يا حارثُ نِعْمَ الحارثُ

والشّاهد فيه في قوله (يا حارثُ) حيث حذفت أل التعريف الواقعة في العلم وضعاً.

قال السيوطيّ: " ولا ينادى ما فيه (أل) العهد، ولا التي للغلبة، ولا التي لِلَمْح الصّفة بحال، بل إذا نودي هذا النّوع حذفت منه (أل) "[5].

يتراءى لي أنّ حذف (أل) من (حارث) في النّداء؛ لأنّهم جعلوه علماً، ولكن لو أرادوا أنّ يجعلوه صفةً، لثبتت (أل) ويؤتى بكلمة (أيّها) أي (يا أيّها الحارثُ)؛ لأنّه منقول عن الصفة، فعند النّداء حملوه على ما حُمل عليه العلم فهو قصد العلم؛

---

(1) الأنصاري، المغنيّ 448.

(2) سورة الانفطار، الآية: 6.

(3) الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة 3: 153 وما بعدها.

(4) البيت في ديوان رؤبة 29، وانظر الشّاهد عند: السيوطيّ، همع الهوامع 2: 48، والشنقيطيّ، الدّرر اللوامع 3: 32.

(5) انظر: السيوطيّ، همع الهوامع 2: 48، والشنقيطيّ، الدرّ اللوامع 3: 32.

لأنّه جاء في (الاشتقاق) لابن دريد: الحارثُ، هو الحارث بن سُليم الذي مدحه رؤبة[1].

7.4.1 التّرخيم في غير النداء

خصّ النّحويّون ترخيم الأسماء بالنّداء فقط، ولم يجيزوه في غيره إلاّ أن يكون في ضرورة شعر، وأن يكون الاسم صالحاً للنّداء. ويظهر ذلك في قول سيبويه: وذلك لأن التّرخيم يجوز في الشّعر في غير النّداء فلمّا رخّم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاء قال رؤبة[2]:

إمّا تَرَيْني اليوم أمَّ حَمْزِ قاربتُ بين عَنَقي وجَمْزي

وإنّما أراد: أمّ حمزة[3].

والشّاهد في البيت: ترخيم كلمة (حَمْزة)، في غير النّداء للضرورة، ثمّ عومل بعد التّرخيم معاملة اسم لم يرخمّ فجرّ بالإضافة.

قال المبرّد: " قدّر حمزة أولاً مرخماً على قولكَ: يا حارُ، فجعله اسماً على حِياله فأضاف إليه، كما تضيف إلى زيد "[4].

وفي الإنصاف ذُكر الشّاهد في مسألة (ترخيم المضاف) حيث ذهب الكوفيّون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، نحو قولك " يا آل عامِ " في " يا آل عامرٍ " و " يا آل مالٍ " في " يا آل مالك " وما أشبه ذلك، وذهب البصريّون إلى أنّ ترخيم المضاف غير جائز[5].

---

(1) ابن دريد، محمّد بن الحسن (321 ه) الاشتقاق، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ط1، (1411 ه - 1991م)، 209.

(2) البيت في ديوان رؤبة 64، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 247، المبرّد، المقتضب 4: 251، وابن الأنباريّ، الإنصاف 295، وابن يعيش، شرح المفصّل 9: 6.

(3) سيبويه، الكتاب 2: 247.

(4) المقتضب، المبرّد 4: 252.

(5) ابن الأنباريّ، الإنصاف 259.

واحتج الكوفيّون بقول رؤبة السابق على جواز ترخيم المضاف حيث قالوا بعد ذكر الشّاهد: أراد (أم حمزة) والشواهد على هذا كثيرة جداً، فدّل على جوازه، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشّيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد... أمّا البصريون فقالوا: وعلى كل حال فالتّرخيم في غير النّداء للضرورة ممّا لا خلاف في جوازه، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر، وأظهر من أن تُنكر، وكما أنّ التّرخيم في ذلك كلّه لا يدلُّ على جوازه في حال الاختيار، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات[1].

ممّا يُلحظ أنّ الكوفيّين يرون أن ترخيم الاسم المضاف جائز سواء أكان ذلك في اختيار الكلام العادي أم في الشعر، أمّا البصريون فيرون أن ترخيم المضاف في غير النّداء لا يكون إلاّ في ضرورة الشعر.

أمّا ابن يعيش فقد أنشد البيت السابق شاهداً على ورود فعل الشرط وهو (تريني) خالياً من نون التوكيد... وذلك أن هذه النّون لم تدخل فارقة بين معنيين، وإنّما دخلت لضرب من الاستحسان وهو الحمل على (ليفعلنّ) لشبه بينهما وقد جاز سقوط النون من (ليفعلن) على ما حكاه سيبويه وإذا لم تلزم مع ليفعلنّ مع أنّ النون فيه تفرق بين معنيين[2].

8.4.1 نداء المندوب المضاف إلى ياء المُتكلم

قال سيبويه: " اعلم أنّ المندوب مَدْعوّ ولكنّه مُتَفجّعٌ عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف؛ لأنّ النّدبة كأنّهم يترنّمونَ فيها، وإن شئت لم تُلحق كما لم تُلحق في النّداء "[3].

وإذا نُدب المضاف لياء المتكلّم... يُقال (واعَبْدَا) [4] أي: بحذف الياء لالتقاء الساكنين، وهذا يكون منصوباً بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المُتكلّم المحذوفة منع من

---

(1) ابن الأنباريّ، الإنصاف 296 وما بعدها.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل 9: 6.

(3) سيبويه، الكتاب 2: 220.

(4) الأنصاريّ، أوضح المسالك 4: 49.

ظهورها فتحة ألف النّدبة، وليس مبنياً لأنّه مضاف ويُقال (واعَبْدِيَا) [1].أي بزيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها، ويكون منصوباً بفتحة مقدرة، على الدّال منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء في محل نصب، والياء مضاف إليه مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على المنادى المندوب المضاف إلى ياء المُتكلّم قول رؤبة بن العجّاج[2]:

فَهْيَ تُنادِيْ بأَبِي وابْنيما

ويروى (بأبَا وابناما)، فـ (ما فضل) يعني زيادة، وإنّما حكى ندبتها[3].

والشّاهد فيه مجيء (وابنيما) منادى مندوباً مضافاً إلى ياء المُتكلّم وقد جاز فيه ترك الياء على أصلها أو قلبها إلى ألف.

ويبدو لي أنّ النّدبة على الرواية الأولى (وابنيما) احتمل الجمع بين الألف والياء لإرادة الحكاية، أمّا على رواية (وابناما)؛ لأنّ الألف أكثر ظهوراً في النّدبة من أجل مدّ الصوت.

5.1 المنصوبات:

1.5.1 حذف عامل المفعول المطلق وجوباً(المصدر العلاجيّ)

من حالات حذف عامل المفعول المطلق وجوباً، أن يكون مصدراً علاجياً تشبيهياً بشرط أن يسبق بجملة اسميّة مشتملة عليه وعلى صاحبه[4] أي مشتملة على فاعل في المعنى.

وقد أشار سيبويه إلى هذه المسألة في(باب ما يختار فيه الرّفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً) حيث قال: " ومثل ذلك: له صوتٌ أيُّما صوت، وله

---

(1) الأنصاريّ، أوضح المسالك 4: 49.

(2) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 185. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 223، وابن يعيش، شرح المفصّل 2: 12.

(3) سيبويه، الكتاب 2: 220.

(2) الأنصاريّ، أوضح المسالك 2: 194.

صَوْتٌ مِثلُ صوتِ الحمارِ؛ لأنّ أيّما والمثْلَ صفة أبداً، وإذا قُلتَ: أيُّما صوتٍ، فكأنّك قلت: له صوتٌ حسنٌ جداً، وهذا صوتٌ شبيه بذلك فأيّ ومثلٌ هما الأوّل... وإنْ قلتَ له صوتٌ أيَّما صوتٍ، أو مِثلَ صوتِ الحمارِ، أو له صوتٌ صوتاً حسناً، جاز "[1].

فظاهر كلام سيبويه أنّ المصدر يجب رفعه إذا كان معنوياً لا علاجياً، والمصدر العلاجيّ: هو الذي يقع في الأمور التي نلمسها بحواسنا فيعرب صفة لما قبله نحو (له صوتٌ أيُّما صوت) أمّا إذا دلّ المصدر على التشبيه فحينئذٍ ينصب على المفعول المطلق بفعل محذوف.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على هذه المسألة قول رؤبة بن العجّاج[2]:

فيها ازدهافٌ أيَّما ازدهاف

والشّاهد فيه: نصب (أيّما) على المصدر: فعدُّ مَصدرا علاجيّا تشبيهياً، والازدهاف: هو الصدود والاستعجال بالشّر، وأيّما منصوب على المصدر والناصب له فعل دلّ عليه ما تقدّم[3].

ويبدو لي أنّه قد حمله على المعنى؛ لأنّه بقوله فيها ازدهافٌ أيَّما ازدهاف بالنصب كأنّه قال تزدهف أيَّما ازدهاف.

2.5.1 حذف عامل المفعول المطلق (المؤكد لنفسه وغيره)

ذكرنا في الموضع السابق أنّ من حالات حذف الفعل العامل في المفعول المطلق أن يكونَ المصدر فعلاً علاجياً تشبيهياً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه.

---

(1) سيبويه، الكتاب 1: 363 وما بعدها.

(2) الشطر في ديوان رؤبة 100، وانظر الشّاهد عند:سيبويه، الكتاب 1: 364، والزّمخشريّ، المفصّل في صنعة الإعراب 281، وابن منظور، اللّسان، مادة (زهف)7: 70.

(3) ابن منظور، اللّسان، مادة (زهف) 7: 70.

ومن الحالات أيضاً: أنّ يكون المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً مؤكداً لنفسه أو لغيره، فالأوّل الواقع بعد جملة هي نصّ في معناه، نحو (له عليَّ ألف عُرفاً) أي اعترافاً والثاني الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره نحو (زيد ابنى حقاً) [1].

ومن شواهد سيبويه على هذه المسألة قول رؤبة بن العجّاج[2]:

لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدنٍ وسَنَقْ تضميرَكَ السابقَ يُطْوَى للسّبقْ

وقد استشهد به سيبويه على نصب المصدر (تضميرك) على المفعول المطلق على إضمار فعل دلّ عليه قوله (لوّحها).

ويتراءى لي أنّ المصدر (تضميرك) الذي بمعنى شدّ السروج على الخيل حتّى تعرق، فيذهب رهلها ويشتّد لحمها[3] قد نصب بفعل محذوف وجوباً تقديره (أضمرها) وعلّة حذف الفعل وجوباً؛ لأنّه سبق بجملة تحتمل معنى المصدر وهي (لوّحها) وهي بمعنى أضمرها[4]. فالسياق يمكّن من القول إنّ التركيب السابق يغني عن إعادة الفعل.

وممّا توفّر على هذه المسألة أيضاً من شواهد ساقة الشّعراء قول رؤبة بن العجّاج[5]:

إنَّ نِزاراً أصبحتْ نِزارا دَعْوةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أبرارا

الشّاهد في قوله (دعوةَ أبرار) حيث نصب المصدر المؤكد لما قبله بفعل محذوف وجوباً؛ لأنّه وقع بعد جملة تحتمل معناه.

وممّا يؤكد أنّها احتملت المعنى نفسه فأكده قول سيبويه بعد إنشاد البيت: " لأن قولك: أصبحت نزاراً، بمنزلة: هم على دعوة بارّةٍ "[1].

---

(1) الأنصاريّ، أوضح المسالك 2: 194.

(2) البيت في ديوان رؤبة 104. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3: 358، ولم أجده في غير الكتاب من كتب النّحو.

(3) ابن منظور، اللّسان: مادة (ضمر) 9: 60.

(4) ابن منظور، اللّسان: مادة (لوح) 13: 251.

(5) البيت غير موجود في ديوان رؤبة، ولكنّ سيبويه في كتابه نسبه إليه 1: 382. وانظر الشّاهد عند: ابن يعيش، شرح المفصّل 1: 117.

وقال ابن يعيش: "نصب دعوة على المصدر؛ لأنّ معنى أصبحت نزاراً أي: يتداعونَ نزاراً... فقوله أصبحت نزاراً بمنزلة قوله: دعا بعضهم بعضاً بهذا اللفظ ثمّ جاء بالمصدر وهو(دعوة أبرارٍ (وأضافه إلى الفاعل لأنّه أبين "[2].

3.5.1 النائب عن المفعول المطلق (مرادفه في الاشتقاق والمعنى)

قد يحذف المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً وينوب عنه مصدر يلاقيه في الاشتقاق فيعطي حكمه في كونه منصوباً على أنّه مفعول مطلق.

وذلك ما عبّر عنه سيبويه في باب (ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد) وذلك قولك: اجتورُوا تجاوراً وتجاورُوا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك: انكسر كَسْراً، وكُسِرَ انكساراً؛ لأن معنى كُسِرَ وانكسَر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ والله انبتكُم من الأرضِ نباتا ﴾[3]؛ لأنّه إذا قال: انبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عزّ وجلّ: ﴿ وتبتّلْ إليه تبتيلا ﴾[4]؛ لأنّه إذا قال: تبتلّ فكأنه قال: بَتّلْ وزعموا أنّ قراءة بن مسعود ﴿ وأنزل الملائكة تنزيلاً ﴾[5]. معنى أُنزِلَ ونُزّل واحد[6].

وممّا يستشهد به على مسألة الإنابة في باب المفعول المطلق لاشتراكهما في معنى الفعل أي (مرادفه في الاشتقاق) قول رؤبة بن العجّاج[7]:

وقد تطوّيتُ انطواء الحِضْبِ

---

(1) سيبويه، الكتاب 1: 382.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل 1: 117 وما بعدها.

(3) سورة نوح، الآية: 17.

(4) سورة المزمل، الآية: 8.

(5) سورة الفرقان، الآية: 25.

(6) سيبويه، الكتاب 4: 81 وما بعدها.

(7) الشطر في ديوان رؤبة 16، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 4: 82، والفارسيّ، أبي عليّ (377 هـ)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر)، تحقيق: حسن هنداويّ، دار القلم – دمشق، ودار العلوم والثقافة، بيروت، ط1، 1407هـ – 1987م، 515، والعلويّ، أمالي ابن الشجريّ 2: 395، والسيوطي، همع الهوامع 2: 98.

والشّاهد فيه أنّه أتى بالانطواء، وهو مصدر انطوى، والفعل قبله " تطوّيت "؛ لأن معنى تطوّيت وانطويت واحد.

قال السيوطيّ: النّاصب للمفعول المطلق إذا كان من لفظه، وهو غير جارٍ عليه نحو ﴿ أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾[1] فثلاثة مذاهب[2].

أحدهما: أنّه منصوب بذلك الفعل الظاهر، وعليه المازنيّ.

والثاني: أنّه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظاهر دليل، وعليه المبّرد وابن خروف وعزاه إلى سيبويه.

والثالث: التفضيل: فإنّ كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالآية، فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبتّ نباتاً؛ لأن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به، وإن كان مغايراً فنصبه بالظاهر كقول رؤبة السابق؛ لأنّ التطوّي والإنطواء بمعنى واحد.

ويبدو لي أنّ المصدر انتصب بالفعل الذي قبله؛ لأن " الانطواء " بالرّغم من عدم مجيئه على الوزن القياسي لمصدر الفعل " تطوّيت " والذي هو " تطوٍّ " إلاّ أنهما اتفقا في المعنى وفي الجذر اللغويّ " طوى ".

ويبدو لي أن هذا الاستعمال يفسر في هذا البيت من باب الضّرورة؛ لأنّ استجلاب الانطواء دون التطوي يؤذن بإقامة الوزن.

وممّا يطالعنا في هذا الباب أنّ أكثر النّحويين يجيز أن يعمل الفعل في مصدر الآخر وإن لم يكن من لفظه اتفاقهما في المعنى نحو:(أعجبني الشّيء حبّاً)؛ لأنّه إذا أعجبكَ فقد أحببته[3].

وممّا دار في هذا الفلك من شواهد ساقة الشعراء على هذه المسألة عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[1]:

---

(1) سورة نوح، الآية: 17.

(2) السيوطيّ، همع الهوامع 2: 98.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل 1: 122.

يُعجبه السَّخَونُ والبَرُودُ والتمرُ حُبًّا ما له مَزْيدُ

والشّاهد في قوله: (يعجبه – حبّا) حيث نصب (حبّا) بقوله (يعجبه) فناب عن المفعول المطلق لترادفه مع الفعل في المعنى.

ومن ذلك (أبغضه كراهية) و (أعجبني حبّا شديداً)، فالاسم هنا ينتصب بالفعل الذي قبله؛ لأنه يقرب من معناه[2].

4.5.1 المصدر النائب عن فعله (ما دلّ على دعاءٍ)

جاء في كتاب سيبويه في (باب ما يُنصَب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره) قوله: " وذلك قولك سقيا ورعيا، ونحو قولك: خيبةً، ودَفراً، وجَدْعاً وَعقْراً، وبُؤساً، وأُفّةً وتُفّةً، وبُعْداً وسُحْقاً. ومن ذلك قولك: تَعْساً وتبّاً، وجُوعاً وجُوساً ونحو قول ابن ميّادة[3]:

تَفَاقَدَ قومي إذْ يَبِيْعُونَ مُهجتي بِجَارِيةٍ بَهْراً لَهُمْ بَعْدَها بَهْرا

وقد استشهد به على أنّه لا فعل لقولهم بَهْراً لهم في حدّ الدّعاء، وإنّما نصب على توهم الفعل وهو مما ينتصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره.

وإنّما انتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ، فدعوت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنّك قلت: سقاك اللهُ سَقياً، ورعاكَ الله رَعْياً، وخَيبكَ الله خيبةً، وما اشبهه على هذا ينتصب[4].

أمّا في الإنصاف فقد ورد هذا الشّاهد في مسألة (الفعل والمصدر أيّهما مشتق من صاحبه) حيث ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، ومن

---

(1) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 172، وانظر الشّاهد عند: العلويّ، أمالي ابن الشجريّ 2: 396، وابن يعيش، شرح المفصل 1: 122، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 300، والأشموني، حاشية الصبّان 2: 161.

(2) العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب 1: 266.

(3) سيبويه، الكتاب 1: 311، والبيت في ديوان ابن ميّادة 135، وابن الأنباريّ، الإنصاف 199.

(4) المبرّد، الكامل 1: 381.

الأدلة التي ساقوها قولهم: والذي يؤيدّ ذلك أننا نجد أفعالاً لا مصادر لها، خصوصاً على أصلكم، وهي: نعم، بئس، وعسى، وليس، وفعل التّعجب، وحبّذا، فلو لم يكن المصدر فرعاً لا أصلاً لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل[1].

أمّا جواب البصريين على ذلك فقالوا: إنّ ما ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: " وَيْلَهُ، ووَيْحَهُ، وَوَيْهَهُ، وأهلاً وسهلاً، ومرحباً، وسقيّاً، ورَعْياً، وأُفّةً، وتفّه، وتَعْساً، ونكْساً، وبؤساً، وبُعْداً، وسُحقاً، وجُوعاً، ونُوْعاً، وَجَدْعاً، وَعقراً، وخَيبَةً، ودَفْراً، وتبّاً، وَبهْراً "،و نحو قول ابن ميّادة السابق، فإن هذه كلّها مصادر لم تستعمل أفعالُها، فإن زعمتم أنّ ما ذكرتموه من خلوّ المصدر عن الفعل يصلح أن يكون دليلاً لكون الفعل أصلاً، فتتحقق المعارضة، فيسقط الاستدلال"[2].

وعليه أرى أن المصدر النّائب عن فعله يجب حذف عامله؛ لأنّه جيء به ليكون بدلاً من فعله ويؤدي معناه.

5.5.1 زيادة اللاّم في المفعول به

من معاني حرف الجر (اللاّم الزّيادة للتوكيد)، ومنها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله[3] كقول ابن ميّادة[4]: (من الكامل)

وملَكْتَ ما بينَ العِراق ويثربٍ مُلكاً أجارَ لمُسلمٍ ومعاهد

والشّاهد فيه عند النّحاة المتأخرين: مجيء اللاّم: زائدة للتوكيد؛ لأنّ الفعل (أجار) يتعدّى بنفسه، فهو ليس بحاجة إلى اللاّم.

---

(1) ابن الأنباريّ، الإنصاف 193.

(2) ابن الأنباريّ، الإنصاف 199 وما بعدها.

(3) الأنصاري، مغني اللبيب 285.

(4) البيت في ديوان ابن ميّادة 112، وانظر الشّاهد عند: الأنصاريّ، مغني اللبيب 285، وأوضح المسالك 3: 26، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 451، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 643، والشنقيطيّ، الدرر اللوامع 4: 170.

وممّا يقوّي ذلكَ ما ذهبَ إليه العينيّ بقوله:إنّ اللاّم في " لمسلم " زائدة للتوكيد: وفيه الاستشهاد[1].

وقال الأزهريّ في سياق كلامه عن معاني اللاّم: (المعنى التوّكيد، وهي الزّائدة) وهي أنواع: منها المعترضة بين الفعل المتعدّي ومفعوله، نحو قول ابن ميّادة: (ملكاً أجار لمسلمٍ ومعاهدِ)، أي أجار مسلماً، وهو بالجيم. قال الدماميني: لا تتعيّن الزّيادة فيه لاحتمال أن يكون (أجار) بمعنى فعل الإجارة، واللاّم صلة له[2].

فهذه المسألة واقعة في باب الضّرورة الشّعريّة، فلو حذفت اللاّم لانكسر البيت، لذا استجلبت اللاّم محافظةً على الوزن الشّعريّ.

6.5.1 إعمال مبالغة اسم الفاعل

يعدل بصيغة (فاعل) للمبالغة والتّكثير إلى صيغ مخصوصة نحو: فعول، وفعيل، وفعّال، ومفعال، وفَعِل، فتعمل عمل اسم الفاعل وبالشروط نفسها، وذلك ظاهر في قول سيبويه: " وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مُجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلاّ أنّه يريد أن يُحدّث عن مبالغة فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى: فَعولٌ، وفعّال ومفعال، وفَعِلٌ. وقد جاءَ فعيلٌ كرحيمٍ وعليمٍ وقديرٍ وسميعٍ وبصير، يجوز فيهنّ ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار "[3].

وممّا جرى في فلك إعمال مبالغة اسم الفاعل من شواهد ساقة الشعراء قول رؤبة بن العجّاج[4]:

برأسِ دمّاغٍ رؤوسَ العِزّ

والشّاهد فيه إعمال صيغة المبالغة " دمّاغٍ " عمل اسم الفاعل (دامغ) فرفعت فاعلاً وجاء مضمراً، ونصبت رؤوس على أنّها مفعول به لها.

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 451.

(2) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 643.

(3) سيبويه، الكتاب 1: 110.

(4) الشطر من ديوان رؤبة 64، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 113.

ويبدو لي أنّ إعمال صيغة المبالغة عمل اسم الفاعل؛ لأنّ اسم الفاعل يعمل عمل فعله لقوّة شبهه به، وما المبالغة إلاّ زيادة وتقوية لذلك الفعل، فتحملان معنى التّعدية في باب اسم الفاعل وصيغة المبالغة وإن اختلفت الصيغة.

7.5.1 نَصب معمول الصفة المشبهة

لمعمول الصّفة المشبهة في الإعراب ثلاث حالاتٍ: الرّفع على الفاعليّة، والخفض بالإضافة، والنّصب على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، وعلى التمييز إذا كان نكرة[1].

ومن الشواهد الشعريّة التي استشهد بها النّحاة على مسألة نصب معمول الصفة المشبة إذا كان نكرة قول رؤبة بن العجّاج[2]:

الحَزْنُ بابا والعقورُ كلبا

وقد استشهد به سيبويه على نصب (بابا) و (كلبا) على حدّ الحسن وجهاً.

وقد عبّر عن ذلك في سياق كلامه عن الصفة المشبهة حيث قال: " واعلم أنّه ليسَ في العربيّة مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه؛ لأنّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنع ما يكون في مثله البتّة، ولا يجاوز به معنى التنوين، فأمّا النّكرة فلا يكون فيها إلاّ الحسن وجهاً، تكون الألف واللام بدلاً من التنوين "[3].

ويرى المبّرد: " أنّ معمول الصفة المشبهة إذا جاء نكرة، فإنّه يكون منصوباً على التمييز "[4] واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ هل ننبّئكُم بالأخسرين أعمالاً ﴾[5].

---

(1) الأنصاريّ، أوضح المسالك 3: 222.

(2) البيت في ديوان رؤبة 15، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 200، والمبّرد، المقتضب 4: 162، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 59.

(3) سيبويه، الكتاب 3: 200.

(4) المبّرد، المقتضب 4: 162.

(5) سورة الكهف، الآية: 103.

فالشّاعر بقوله " الحزن باباً والعقور كلبا "، فإنّ " الحزن والعقور " صفتان مشبهتان وقد نصبتا " بابا وكلبا " وهما عاريان عن الألف واللام والإضافة[1] فمعمول الصفة المشبهة إذا كان نكرة فإنّه لا يخلو إلاّ أن يكون منصوباً على وجهين: أحدهما على التمييز وهو الأرجح، والثاني: أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به[2].

ويبدو لي أنّ النّصب على التمييز هو الأرجح؛ لأنّه بقوله " الحزن بابا " و " العقور كلبا " قد أبهم " الحزن، والعقور " فلا يعتدّ بالتعريف؛ لأنّه قد علم أنه لا يعني من الحزن والعقور إلاّ الوجه المذكور في كل منهما.

جاء في اللّسان: الحَزْنُ ما غلُظ من الأرض، والجمع حُزُون وفيها حُزُونة، وقوله:

الحَزْنُ باباً والعقور كَلْبا

أجرى فيه الاسم مجرى الصّفة؛ لإنّ قوله: الحَزْن باباً بمنزلة قوله: الــوعر باباً والممتنع باباً[3].

8.5.1 النّصب على الظرفيّة

جاء في الكتاب في باب ما شبّه من الأماكن المختصّة بالمكان غير المختصّ شبّهت به إذ كانت تقع على الأماكن قول سيبويه: " ومن ذلك قول العرب: هو منّى دَرَج السيّل، أي مكان درجِ السيل من السيل " قال الشّاعر وهو ابن هرمة[4]:

أَنُصْبٌ للمنيّة تعتريهم رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ

ويُقال رَجَعَ أدراجه، أي رَجَعَ في الطريق الذي جاء فيه... فجعلهم هم الدّرج، كما تقول: زيدٌ قصدُك، إذا جعلت القصدَ زيداً، وكما يجوز لك أن تقول: عبدُ الله خلفك، إذا جعلته هو الخلف[1].

---

(1) العينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 60.

(2) الأنصاريّ، شرح قطر النّدى 464.

(3) ابن منظور، اللّسان مادة (حزن) 4: 110.

(4) البيت في ديوان ابن هرمة 181، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 415.

استشهد به على أنّ درجاً ظرف منصوب وقع خبراً لقوله: هم[2].

6.1 التوابع:

1.6.1 النعت (وصف النّكرة بالمعرفة)

من شروط التّوابع أن يطابق التابع المتبوع في أربعة أمور من عشرة منها: التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والحركة الإعرابيّة، والتذكير والتأنيث، ولكنّنا نجد في كثير من الشواهد عدول بعض التّوابع عن مطابقة المتبوع ومنها: وصف النّكرة بالمعرفة، وقد بيّن النّحاة أنّ هذا الأمر يقع في باب الإضافة غير المحضة، وهي الإضافة التي لا يكتسب المضاف بها تعريفاً، ويظهر ذلك في كلام سيبويه: " اعلم أنّ كل مضاف إلى معرفة وكان للنّكرة صفة فإنّه إن كان موصوفاً أو وصفاً أو خبراً أو مبتدأ بمنزلة النّكرة "[3].

وممّا توفّر من شواهد ساقه الشعراء على هذه المسألة قول ابن ميّادة[4]:

وارتشْنَ حينَ أردْنَ أن يرمِيننا نبــلاً بلا ريْــشٍ ولا بِقِــداحِ

ونظرنَ من خَلَل الخدور بأَعْيُنٍ مَرْضَى مُخالِطِها السّقَامُ صِحاحِ

الشّاهد فيه: وصف (أعين) وهي اسم نكرة بـــ (مخالطها السّقام) من باب وصف النّكرة بالمعرفة على حسب مقتضى الظاهر، فأغفل الإضافة على نيّة التنوين، فرفع اسم الفاعل (مخالطها) كلمة (السّقام) فاعلاً له وكأن المراد (بأعينٍ مخالطٍ إيّاها السّقامُ).

قال البغداديّ: قال سيبويه: سمعنا العرب تنشد هذا البيت جراً، ومُراده الــرّد على يونس في زعمه أنّ الوصف إذا كان للاستقبال يجب رفعه على الابتــداء، ولا

---

(1) سيبويه، الكتاب 1: 415 وما بعدها.

(2) البغداديّ، الخزانة 1: 424.

(3) سيبويه، الكتاب 1: 425.

(4) البيت في ديوان ابن ميّادة 100، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 20، والبغداديّ، خزانة الأدب 5: 24.

يجوز إتباعه لما قبله، فلو كان كما زعم لرفع الوصف، فدّلت رواية الجر على جواز ما زعمه[1].

2.6.1 نعت تابع المنادى المعرّف

قال سيبويه: واعلم أنّ هذه الصّفات التي تكون مبهمة بمنزلة اسم واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً من قبل أنه مرفوع غير منادى، واطّرد الرّفعُ في صفات هذه المبهمة كاطّراد الرّفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء، أو تبنى على مبتدأ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال. كما أنّ الذين قالوا: (يا زيدُ الطويلُ) جعلوا زيداً بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة[2].

فمن ذلك قول الشّاعر رؤبة بن العجّاج[3]:

يا أيّها الجاهلُ ذو التّنزي لا تُوعِدَنّي حَيَّةً بالنكْزِ

والشّاهد في البيت: نعت الجاهل بـــ " ذو التّنزي " وجاءت مرفوعة؛ لأنّ الجاهل غير منادى، فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل لذلك حُمِلَ على اللفظ.

وقال المبرّد بعد أن ساق الشّاهد السابق: فأمّا قوله... يا أيّها الرّجل ذو المال فإنّ الذي يختار الرّفع؛ وذلك لأنّ الرجل مرفوع غير مبني، و (ذو التنزَيّ) نعت له فهو بمنزلة قولك: جاءني الرّجل ذو المال، والنّصب يجوز على أن يجعله بدلاً من " أيّ " فكأنك قلت: يا أيّها الرّجل يا ذا التنزّي[4].

وقال الثمانينيّ: فإن جئت بعد هذه الصفة بصفة مضافة، جاز في المضاف الرّفع، والنّصب تقول: " يا أيّها الرّجل ذو المالِ وذا المالِ " تقديره: يا أيّها الرجل

---

(1) البغداديّ، خزانة الأدب 5: 24.

(2) سيبويه، الكتاب 2: 192.

(3) البيت في ديوان رؤبة 62، وانظر الشاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 192، المبرّد، المقتضب 4: 218، والثمانينيّ، الفوائد والقواعد: 458.

(4) المبرّد، المقتضب 4: 219.

الجاهل ذو التنزيّ، يجوز (ذو التنزيّ وذا التنزيّ) بالرفع والنّصب فإن رفعه جعله وصفاً للجاهل، وإن نصبه احتمل أمرين:

الأول: أن يجعله بدلاً من (أيّ) وأنت إذا أبدلت مضافاً من مفرد نصبته، وكل مضاف في النّداء منصوب.

والثاني: أن تضمر له فعلاً تحمله عليه، تقديره: أعني ذا التّنزيّ، فأمّا ما جاء في الشعر للضرورة[1].

أمّا ابن الشجريّ: فقد وجّه رواية النّصب على استئناف نداء[2].

ويبدو لي أنّ تابع التابع (ذو المال) أعرب بالرفع على ظاهر إعراب التابع (الجاهل) فحمل على اللّفظ، ومثاله قوله تعلى: ﴿ يأيّتها النّفسُ المطمئنّةُ ﴾[3] وعلى هذا صحّ الرفع في الصفة.

3.6.1 تابع المنادى المفرد

قال سيبويه في (باب النّداء)عن تابع المنادى المفرد: " أمّا المضاف في الصّفة فهو ينبغي له أن لا يكونَ إلاّ نصباً إذا كان المفرد ينتصب بصفته... فأمّا المفرد إذا كانَ منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنّه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحوه (حَوْبُ) وما أشبهه وتقول: يا زيدُ زيدُ الطويلُ، وهو قول أبي عمرو. وزعم يونس أنّ رؤبة كان يقول يا زيدُ زيداً الطويلَ "[4].

وممّا دار في فلك مجيء المنادى مفرداً منعوتاً قول رؤبة بن العجّاج[5]:

---

(1) الثمانيني، الفوائد والقواعد 458.

(2) العلويّ، أمالي ابن الشجريّ 3: 45.

(3) سورة الفجر، الآية: 27.

(4) سيبويه، الكتاب 2: 184 وما بعدها.

(5) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 174، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 184، والمبرّد، المقتضب 4: 209، وابن جنّي، الخصائص 1: 340، والأنباريّ، أسرار العربيّة 297، والأنصاريّ، شرح شذور الذهب 465.

إنيّ – وأسْطار سُطِرنَ سَطْراً – لقائلٌ يا نصرُ نصراً نَصْرا

ويروى: (يا نصرُ نَصْرٌ نصراً).

وقد استشهد به سيبويه على أنّ نصراً الثانية عطف بيان من قوله (يا نصر) الثانية على المحل، والثالثة على اللفظ، وذلك ظاهر في قوله: " وأمّا قول رؤبة فعلى أن جعل نصْراً عطف البيان ونصبه "[1].

وجاء في مقتضب المبرّد عدّة توجيهات لتخريج قول رؤبة، قال المبرّد: إنّ هذا البيت ينشد على ضروب [2]:

أحدهما: فمن قال: (يا نصرُ نصراً نصراً) فإنّه جعل المنصوبين تبَييناً لمضموم، وهو الذي يسميّه النّحويّون عطف البيان، ومجراه مجرى الصفة.

والثاني: يا نصرُ نصرٌ نصراً جعلهما تبييناً، فأجرى أحدهما على اللفظ والأخر على الموضع.

والثالث: ومنهم من ينشد: (يا نصرُ نصرٌ نصراً). بجعل الثاني بدلاً من الأول، وينصب الثاني على التبيين. فكأنّه قال: يا نصرُ نصراً.

والرابع: زعم الأصمعيّ أنّ هذا الشعر: (يا نصرُ نصراً نَصْراً) وأنّه إنّما يريد المصدر: أي انصرني نصراً.

والخامس: قول أبي عبيدة: هذا تضعيف إنّما قاله لنصر بن سيّار: يا نصرُ نصراً نصراً إغراء أي: يُغريه به.

واستشهد به الأنباريّ على أنّ (نصر) الثانية ونصراً الثالثة معطوفتان على الأولى عطف بيان ، فرفع الأول على اللفظ ونصب الثانية على المحل[3]. وتبعه في ذلك الأنصاريّ حيث قال بعد إنشاد البيت: " ليس بدلاً لأن نصراً الثّاني مرفوع، والثالث منصوب، فلا يجوز فيهما أنّ يكونا بدلين؛ لأنّه لا يجوز (يا نصرٌ) بالرفع

---

(1) سيبويه، الكتاب 2: 184.

(2) المبرّد، المقتضب 2: 209.

(3) الأنباريّ، أسرار العربيّة 297.

(يا نصراً) بالنصب، قالوا: وإنّما نصر الأولى عطف بيان في اللفظ والثاني عطف بيان في المحل "[1].

ويرى ابن الأنباريّ أنّ الغرض من عطف البيان رفع اللبس كما في الوصف، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصّه من غيره؛ لأنّه لا يكون إلاّ بعد اسم مشترك[2].

يظهر لي أنّ الشاعر عندما قصد بقوله (نصر بن سيّار) كرر الاسم؛ حتى لا يتوهم آخر أنّه المقصود، وبهذا البيان والتكرار للمخصوص بالكلام تبيّن المقصود ورفع اللّبس.

وفي البيت شاهد آخر أشار إليه ابن جنّي[3]: وهو الفصل بالقسم بين اسم إنّ وخبرها وذلك في قوله: " إنّي – وأسطارٍ سُطِرنَ سطرا – لقائلٌ ". والفصل بالقسم جائز بين الاسمين المتلازمين تلازماً متراخياً.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على هذه المسألة قول رؤبة بن العجّاج[4]:

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبدِ الملك أوديتُ إن لم تَحْبُ حبو المُعْتَبِكْ

وفي البيت شاهدان: الأول وهو ما يعنينا في هذه المسألة.

في قوله (الوارثُ) حيث نعت المنادى المفرد بالرفع اتباعاً له على اللفظ ولو نصبه على المحلّ لجاز.

قال المبرّد: إنْ نَعَتَّ مفرداً فأنت في النّعت بالخيار: إنْ شئت رفعته، وإنْ شئت نصبته تقول: يا زيدُ العاقلُ أقبل، ويا عمرُو الظريفُ هلم. وإن شئت قلت: العاقلَ، والظريفَ.

---

(1) الأنصاريّ، شرح شذور الذهب 465 وما بعدها.

(2) الأنباريّ، أسرار العربيّة 296.

(3) ابن جنّي، الخصائص 1: 340.

(4) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 117. وانظر الشّاهد عند: المبرّد، المقتضب 4: 208، والعلويّ، أمالي ابن الشجريّ 3: 44، وابن الأنباريّ، الإنصاف 499.

أمّا الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً... وأمّا النّصب فعلى الموضع؛ لأنّ موضع (زيد) منصوب[1].

أمّا الشّاهد الثاني فهو ما أشار إليه ابن جنّي في (الخصائص) فهو عدم جواز تقديم جواب الشرط على المجاب وهو ظاهر في قوله (أوديتَ)، والشّاهد عنده أنّه لا يجوز اعتبار (أوديتَ) جواباً لشرط مقدّماً، وإنّما اعتبرها دليلاً على جواب الشرط المحذوف وتقدير الكلام عنده (إن لم تُحْبُ أوديت)[2].

أمّا ابن الأنباريّ فقد أشار إلى هذا البيت في مسألة (تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط) حيث أجاز الكوفيون تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأنّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدّماً على (إنْ) كقولك (أضربْ إن تضرب)، وكانَ ينبغي أن يكون مرفوعاً... أمّا البصريون فقالوا: إنّ الجزاء لا يكون مقدّماً على الشرط؛ لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، لأنّ الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال أن يكون المسبب مقدّماً على السبب؛ وعدّوا ما قدّم في مثل هذه المسألة إنّما هو دليل على جواب الشرط المحذوف،... وخرّج ابن الأنباريّ بيت رؤبة على ذلك حيث قال بعد إنشاد البيت: إنّه جعل (أوديت) المقدم دلالة على (أوديت) المؤخر فجاز أن يجعل دليلاً على جواب الشرط المحذوف [3].

ويبدو لي أنّ هذه المسألة استدعتها الضرورة الشعريّة؛ لأنّ الشاعر لو ذكر جواب الشرط بعد (إنّ) لانكسر الوزن.

4.6.1 نعت العلم المفرد بـــ (ابن أو ابنة)

إذا وصفت الاسم المنادى المفرد العلم بـــ (ابن أو ابنة) كان حكمهما كحكم غيرها من الأسماء المضافة، إذا وصف بهما من استحقاق الإعراب بالنّصب نحو (يا زيدُ ابنَ أخينا) بضمّ الأوّل؛ لأنّه منادى مفرد علم، وبنصب الصفة؛ لأنّها مضافة كما قلت: (يا زيدُ ذا الجُمة)، وإن وصفت بهما علماً مضافا إلى علم أو كنية

---

(1) المبرّد، المقتضب 4: 207 وما بعدها.

(2) ابن جنيّ، الخصائص 2: 388 وما بعدها.

(3) ابن الأنباريّ، الإنصاف 496 وما بعدها.

أو لقب نحو: (يا زيد بن عمر)، و (يا جعفر بن أبي طالب) كانت الصّفة منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان[1]:

أحدهما: الإتباع وهو أن تقول: (يا زيدَ بنَ عمر)، فتتبع حركة الدّال فتحة النون، وحقها الضم، وهو غريب؛ لأنّ حقّ الصّفة أن تتبع الموصوف في الإعراب. وها هنا قد تبع الموصوف الصّفة والعلّة في ذلك، أنّك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد إذ كل إنسان معزو إلى أبيه علماً كان أو كنية أو لقباً فيوصف بذلك فجعلها كالاسمين اللذين ركّب أحدهما من الآخر.

وهذه تعدّ مسألة صوتية واقعة في باب المماثلة، وهي نزوع المختلفين إلى التماثل.

والثاني: ويتعيّن الضمّ في نحو: (يا رَجلُ ابنَ عمرو)، و (يا زيدُ ابن أخينا)؛ لانتفاء علميّة المنادى في الأوّلى، وعلميّة المضاف إليه في الثانية[2].

وممّا دار في فلك مجيء الموصوف تابعاً لصفته في الحركة الإعرابيّة قول رؤبة بن العجّاج[3]:

ياحَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُوْد سُرادقُ المجدِ عليكَ ممدود

والشّاهد فيه: قوله (يا حَكَمَ بنَ المنذر) مجيء (حكم) منادى مفرداً وحقّه البناء على الضمّ، ولكنّه استأثر بحركة الفتحة اتباعاً لحركة النون في (ابن)؛ فهي مسألة صوتية قائمة على التأثير الرّجعيّ (وتسمىّ عند المحدثين بالمماثلة الرّجعيّة).

واستشهد به سيبويه على بناء (حكم) على الفتح اتباعاً لحركة ابن فجعل النعت والمنعوت كاسم واحد لمّا كثر في كلامهم[4].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 2: 5.

(2) الأنصاريّ، أوضح المسالك 4: 18.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 172. وانظر الشاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 203، والمبرّد، المقتضب 2: 232، وابن يعيش، شرح المفصّل 2: 5، والأنصاريّ، أوضح المسالك 4: 17، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 218، والأزهريّ، شرح التّصريح 2: 217.

(4) سيبويه، الكتاب 2: 204.

وذهب المبرّد إلى أنّ الضمّ أجود؛ لأنّه القياس[1].

وذهب الأزهريّ إلى أنّ الضمّ يتعيّن في هذه المسألة إذا كان الابن غير صفة، بأن كان بدلاً أو بياناً أو منادى سقط منه حرف النّداء، أو مفعولاً بفعل محذوف تقديره (أعني) ونحوه[2].

5.6.1 عطف الصفات المتفرقة مع اجتماع منعوتها

وذلك ظاهر في كلام سيبويه:" مررت برجلين: مسلمٍ وكافرٍ، جمعت الاسم وفرّقت النّعت، وإن شئت كان المسلمُ والكافر بدلاً، كأنّه أجاب مَنْ قال: بأيّ ضرب مررت ؟ وإن شاء رفع كأنّه أجاب من قال: فما هما ؟ فالكلام على هذا، وإنْ لم يلفظ به المخاطب؛ لأنه يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته"[3].

وهذا ما أكدهُ المبّرد بقوله:" وتقول مررت برجلين: ومسلمٍ وكافرٍ، مسلمٌ وكافرٌ، كلاهما جيد بالغ وكذلك مررت برجلين: رجلٍ مسلمٍ، ورجلٍ كافرٍ، وإنْ شئتَ قلتَ: رجلٌ مسلمٌ ورجلٌ كافرٌ، أمّا الخفضّ فعلى النّعت، ورددت الاسم توكيداً، وأمّا الرفع فعلى التّبعيض، وتقديره: أحدهما مسلم، والآخر كافر"[4]. والآية تقرأ على وجهين، وهو قول الله تعالى: ﴿ قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله وأُخرى كافرةٌ ﴾[5]. بالرفع والخفض[6]، وقال الزّمخشريّ: وقرئ (فئةٍ تقاتل) وأخرى كافرةٍ بالجر على البدل من فئتين، وبالنّصب على الاختصاص أو على الحال من الضّمير في التقتا[7].

---

(1) المبرّد، المقتضب 4: 232.

(2) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 217..

(3) سيبويه، الكتاب 1: 431.

(4) المبّرد، المقتضب 4: 290.

(5) سورة آل عمران، الآية: 13.

(6) انظر: الكتاب، سيبويه 1: 432، والمبّرد، المقتضب 4: 290.

(7) الزّمخشري، الكشّاف 1: 301.

أمّا الرفع فعلى قطع النّعت وتعرب حينها خبراً لمبتدأ محذوف، أما الخفض فعلى وجهين: على الصفة، وعلى البدل.

واستشهد سيبويه على هذه المسألة بقول ابن ميّادة[1]:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ على ربعين: مسلوبٍ وبالي

والشّاهد في هذا البيت مجيء المنعوت " ربعين " مثنى، وتفرّق النّعتان " مسلوب " وبالي " وعطف الثاني على الأول بالواو، والنعت في هذه المسألة أوضح من البدليّة.

6.6.1 العطف على اسم إنّ قبل مجيء الخبر وبعده

إذا أُتي بعد اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر وبعده بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان: الرفع على الابتداء، والعطف على الخبر، قال سيبويه: " أمّا ما حُمل على الابتداء فقولك: إنّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، وإنّ زيداً منطلقٌ وسعيد، فعمرٌو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف: فأمّا الوجه الحسن: فأن يكونَ محمولاً على الابتداء؛ لأنّ معنى إنّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإن دخلت توكيداً، كأنّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ ". وفي القرآن مثله:﴿ إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ ﴾[2].

وأمّا الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردتَ ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرُو، وإنَّ زيداً ظريفٌ هو وعمرٌو[3].

مما يُلحظ من كلام سيبويه أن الوجه الأول من الرفع يكون بالقطع على الابتداء، أمّا الوجه الثاني فهو العطف على الخبر بعد توكيده.

---

(1) البيت في ديوان ابن ميّادة 214، وانظر الشّاهد عند سيبويه، الكتاب 1: 431، المبّرد، المقتضب 4: 291، والأنصاريّ، مغني اللبيب 465، والأزهريّ، شرح التّصريح 2: 119، وابن عصفور، المقرّب 1: 225.

(2) سورة التوبة، الآية: 3.

(3) سيبويه، الكتاب 2: 144.

ومن وجوه الرّفع التي تحدّث عنها المبرّد: أن يُحمل على موضع (إنّ)؛ لأن موضعها الابتداء، فإذا قلت: إنّ زيداً منطلقٌ، فمعناه زيد منطلق[1].

فهذه وجوه الرّفع، ولكن يجوز أن يأتي الاسم بعد العاطف منصوباً وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله:" وإن شئتَ جعلت الكلام على الأول فقلت: إنّ زيداً منطلقٌ وعمراً ظريفٌ، فحملته على قوله عزّ وجل: ﴿ ولو أنّ ما في الأرضِ من شجرة أقلامٌ والبحر يمدّه من بعده سبعة أبحُر ﴾[2].... وقال الرّاجز، وهو رؤبة بن العجّاج[3]:

إنّ الرّبيعَ الجَوْد والخريَفا يدا أبي العبّاس والضُّيوفا

فالنصب من وجه واحد، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب[4].

الاستشهاد فيه: في قوله: " والضيوفا " حيثُ عطف بالنّصب على الرّبيع، وهو اسم " إنّ " بعد مجيء الخبر، وكذلك عطف " الخريفا " على اسم " إنّ " قبل مجيء الخبر، فهذان كلاهما جائزان، وقد اجتمعا في هذا البيت[5].

7.6.1 العطف على معمول المصدر العامل عمل فعله

لقد تحدّث سيبويه عن هذه المسألة في (باب من المصادر جَرَى مَجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه) حيث قال: " وذلك قولك عَجِبتُ مِنَ ضَرْبٍ زيداً، فمعناه أنّه يضرب زيداً، وتقول: عجبتُ من ضَرْبٍ زيداً بكرٌ، ومِنْ ضَرْبٍ زيدٌ عمراً، إذا كانَ هو الفاعل "[6].

---

(1) المبرّد، المقتضب 4: 111.

(2) سورة لقمان، الآية: 27.

(3) سيبويه، الكتاب 2: 144 وما بعدها، وهو من ملحقات ديوان رؤبة 179، والمبرّد المقتضب 4: 111، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 61، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 320.

(4) المبرّد، المقتضب 4: 111.

(5) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 62: الأزهريّ، شرح التصريح 1: 320.

(6) سيبويه، الكتاب 1: 189.

عمل المصدر عمل فعله؛ لأنّه قويَ بكونه أصلاً للفعل وأنّه موصوف لا وصف[1].

ويعمل المصدر الصريح عمل فعله إذا أمكن إحلال المصدر المؤول محلّه ويعمل عمل فعله في ثلاث حالات[2]:

1. إذا كان مضافاً، وإضافته تكون إلى فاعله أو إلى مفعوله.
2. إذا كان منوناً.
3. إذا كان معرفاً.

وممّا يعنينا في هذا الباب إعمال المصدر إذا كان مضافاً، فإذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مجروراً لفظاً، مرفوعاً محلاً، فيجوز في تابعه من الصّفة والعطف وغيرهما مراعاة اللفظ فيجر، ومراعاة المحل فيرفع[3]. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كفّار أولئك عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةِ والنّاس أجمعين ﴾[4] وقرأ الحسن ﴿ والملائكةُ والنّاسُ ﴾ بالرفع.

قال الزّمخشريّ وقرأ الحسن ﴿ والملائكةُ والنّاس أجمعون ﴾ بالرفع عطفاً على محل اسم (الله)؛ لأنّه فاعل في التقدير، كقولك: عجبت من ضربِ زيدٍ وعمرو؟ تريد من أن ضَربَ زيدٌ عمرو، وكأنه قيل: أولئك عليهم أن لعنهم الله والملائكة [5].

وأمّا إذا أضيف المصدر إلى المفعول فهو مجرور لفظاً منصوب محلاً؛ ويجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمحل[6].

---

(1) العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب 1: 448.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 58 وما بعدها.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 64.

(4) سورة البقرة، الآية: 161.

(5) الزّمخشريّ، الكشّاف 1: 192.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 65.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على تابع معمول المصدر من مراعاة المحل قول رؤبة بن العجّاج[1]:

قد كُنتُ داينتُ بها حَسَّانا مَخَافةَ الإفلاسِ واللّيانا

والشّاهد في قوله (مخافة الإفلاسِ واللّيانا) حيث أعمل المصدر مخافة عمل فعله؛ لأنّه جاء مضافاً إلى مفعوله (الإفلاسِ)، ثمّ عطف بالنّصب على محل (الإفلاس) المجرور لفظاً بإضافته للمصدر، المنصوب محلاً، لأنّه مفعول للمصدر.

ويتراءى لي أنّ عطف (اللّيانا) على محل الإفلاسِ بالنّصب، قد جاء لضرورة القافية، لأنّ حركة حرف الرويّ التي أخذ منها البيت السابق الفتحة على النون، فلو عطف بالجر أي (اللّيانِ) في هذا الموضع لخالف القافية وعُدّ إقواءً.

ومطلع القصيدة[2]:

إنّ لِسَلّمَى عنْدنا دِيَوانا أخْزى فلاناً وابنَهُ فُلانا

أمّا العينيّ فقد أعطى وجهاً آخر لإعراب كلمة (اللّيانا)، وهو أن ينتصب على المفعول معه، أي مخافة الإفلاس مع اللّيانا، فالواو للمعيّة[3]؛ لأنّ المصدر أغنى عن الفعل، وحمل الشرط الذي ذهب إليه النّحاة.

8.6.1 انقطاع عطف الفعل على ما عملت فيه (أن)

قال سيبويه في باب اشتراك الفعل في (أنْ) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أنْ): " فالحروف التي تشرك الواو، والفاء وثمّ، وأو وذلك قولك: أريدُ أن تأتيني ثمّ تحدُثني، وأريد أن تفعلَ ذاكَ وتُحسنَ،... ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال. وقال عزّ وجل: ﴿ ما كانَ لبشرٍ أن يؤتَيهُ اللهُ

---

(1) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 187. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 191، والزّمخشريّ، المفصّل في صنعة الإعراب 288، والعلويّ، أمالي ابن الشجريّ 2: 222، والأنصاريّ، أوضح المسالك 3: 180، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 65، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 18، والأزهريّ، شرح التّصريح 2: 10.

(2) ملحق ديوان رؤبة 187.

(3) العينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 19.

الكتاب والحُكمَ والنّبوةَ ثُمَّ يقولَ للنّاسِ كونوا عِبَاداً لي من دونِ اللهِ ﴾[1] ثم قال سبحانه: ﴿ ولا يَأمُرُكُمْ ﴾[2] فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنّه أراد: ولا يأمركم الله وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشر أن يأمرَكم أن تتخذوا[3].

وقال المبّرد: " اعلم أنّك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلاّ منسوقاً عليه، تقول: أريد أن تقومَ فتضربَ زيداً... فإنْ كان الثاني خارجاً على معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً، وذلك قولك: أُريد أن تأتيني فتقعُدُ عنّي، وأُريدُ أن تُكرمَ زيداً فتهينهُ، فالمعنى: أنّه لم يرد الإهانة، وإنّما أراد الإكرام، فكأنّه في التمثيل: أُريدُ أن تُكرم زيداً فإذا أنت تهينُه، وأُريدُ أن تأتيني فإذا أنت تقعدُ عنّي "[4].

وممّا توفرّ من شواهد ساقة الشعراء على هذه المسألة قول رؤبة بن العجّاج[5]:

يُريــدُ أنْ يُعْرِبَــهُ فيُعجِمُــــهْ

وقال سيبويه بعد إنشاده: أي فإذا هو يُعجِمُه[6]، جملة اسميّة مستأنفة حُذف المبتدأ منها.

فالشّاهد في قوله: (فيعجمُه)، رفع الفعل على القطع عن الفعل (يعربه) المنصوب بأنّ؛ لأنّه لو عطف بالنّصب لفسد المعنى.

ويتراءى لي أنّ المعنى قد قرر القطع في هذه المسألة، إذ رفع الفعل (يعجمُه) إذ لم تعد ثمّة شركة بين الفعلين؛ لأن الشركة تفسر المعنى في هذا المدار.

---

(1) سورة آل عمران، الآية: 79.

(2) سورة آل عمران، الآية: 80.

(3) سيبويه، الكتاب 3: 52.

(4) المبرّد، المقتضب 2: 32.

(5) الشطر في ملحقات ديوان رؤبة 186، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3:53، والمبرّد، المقتضب 2: 32.

(6) سيبويه، الكتاب 3: 53.

جاء في اللسان: والأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه... وأعجمت الكتاب خلاف قولك أعربته قال رؤبة:

يُريــدُ أنْ يُعْرِبَــهُ فيُعجِمُـــهْ

معناه: يريد أن يبيّنه فيجعله مشكلاً لا بيان له، وقيل: يأتي به أعجمياً أي يلحن فيه، قال الفرّاء: رفعه على المخالفة؛ لأنّه يريد أن يُعربَه ولا يريد أن يعجمه، وقال الأخفش: " لوقوعه موقع المرفوع؛ لأنّه أراد أن يقول يريد أن يعربه فيقع موقع الإعجام، فلمّا وضع قوله فيعجمه موضع قوله فيقع رفعه "[1].

9.6.1 الحمل على الفصل

تُطالعنا المعجمات اللّغويّة أنّ الفصل: هو الحاجز بين الشيئين، فصل بينهما يفصل فصلاً فانفصل، وفصلتُ الشيء فانفصل أي قطعته[2] فهو معنى يدور في فلك القطع والتفريق.

وكثيراً ما يلتبس مفهوم الحمل على الفصل مع ما يسمى بالحمل على المجاورة وقد أشار ابن هشام الأنصاريّ إلى هذه المسألة عند تناوله لقوله تعالى: ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكُم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسِكم وأرجلِكُم إلى الكعبين ﴾[3] في قراءة من جرّ الأرَجل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنّما حقّه النّصب، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء[4].

وخالفهم في ذلك المحقّقون، ورأوا الخفضَ على الجوار لا يحسُنُ في المعطوف؛ لأنّ حرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطل للمجاورة[5].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة (عجم) 10: 50.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (فصل) 11: 188.

(3) سورة المائدة، الآية: 6.

(4) الأنصاريّ، شرح شذور الذهب 355.

(5) الأنصاريّ، شرح شذور الذهب 355.

فاشترط النّحاة في الحمل على المجاورة أن لا يكون بين الكلمتين فاصل، في حين أن الفصل يكون على نقيض الحمل على الجوار ويقع في إضعاف المجاورة وذلك من خلال النظر إلى المعنى.

وممّا دار في فلك هذه المسألة من شواهد ساقة الشعراء في قول رؤبة بن العجّاج[1]:

يَذْهبْــنَ في نَجْــدٍ وغَــوْراً غائــراً

ويروى (يَسْلُكْنَ).

والشّاهد في قوله (وغوراً) بنصب (غوراً) على أنّه معطوف على محل الجار والمجرور؛ لأنّ الجار والمجرور في محل نصب على المفعوليّة.

ويبدو لي أنّ الفعل المتَسلّط على (غوراً) هو يدخُلن أو يأتين ولكنّه حذف للضرورة الشّعرية، ولا أطمئِن إلى مسألة حمله في النصب على محل شبه الجملة؛ لأنّ وجود العاطف بينهما أضعف العطف على الجوار.

10.6.1 العطف على المنادى المضاف

لقد تحدث سيبويه عن هذه المسألة في باب النّداء في سياق كلامه عن تابع المنادى إذا كان معطوفاً مع عدم تكرار حرف النّداء حيث قال: " وتقول: يا أيّها الرّجلُ وزيدُ، ويا أيّها الرّجلُ وعبدَ الله؛ لأنّ هذا محمول على (يا) [2].

فإذا كان المنادى مضافاً وعُطف عليه، فإنّه يكون منصوباً نحو: (يا أبا خالدٍ والضيفَ) و (يا ذا الفضل وذا العلمِ).

وممّا استشهد به سيبويه على مسألة العطف على المنادى المضاف، قول رؤبة بن العجّاج[1]:

---

(1) الشطر من ملحقات ديوان رؤبة 191. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 94، وابن جنيّ، الخصائص، 2: 132، والأنصاريّ، شرح شذور الذهب 332، والأزهريّ، شرح التصريح 1: 424.

(2) سيبويه، الكتاب 2: 188.

يا دارَ عفراءَ ودارَ البَخدَنِ

الشّاهد في قوله: (ودارَ البخدن) حيث نصب المعطوف المضاف، على المنادى المضاف بنيّة إعادة حرف النّداء، وتقدير الكلام (يا دارَ عفراء ويا دارَ البخدن).

ويبدو لي أنّ العطف بالنّصب في هذا الموضع على نيّة تكرار حرف النّداء؛ لأنّ حرف العطف الواو من الحروف التي تشرك الآخر في حكم الأول، فلم يُكرر حرف النّداء (يا)؛ لأنّ الواو أغنت عن ذكره، فلم يقل (يا دار عفراء، ويا دار البخدن)، لأنّ النّداء حاصل دون تكرار، ولو كرر لانكسر الوزن.

7.1 أسماء الأفعال والأصوات:

1.7.1 بناء اسم فعل الأمر الذي على وزن (فعالِ) على الكسر

من الأسماء التي تبنى على الكسر ما كان اسماً للفعل، وهو على وزن (فَعَالِ) وذلك نحو (نَزَالِ بمعنى انزلْ)، ودراكِ بمعنى أدْرِك، وتراك بمعنى اترك وحَذَارِ بمعنى احذر، وهذه أسماء أفعالِ معدولة عن أفعال الأمر، والقياس أن تبنى على وزن (فَعَالِ)[2].

وممّا جاء من أسماء الأفعال في هذا الباب عند ساقة الشعراء، قول رؤبة بن العجّاج[3]:

حَذَارِ من أرماحِنَا حذارِ

والشّاهد فيه مجيء (حذارِ) اسم فعل مبنياً على الكسر على وزن (فَعَالِ) لأنه جاء معدولاً عن فعل الأمر (احذرْ).

---

(1) البيت في ديوان رؤبة 161. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 2: 188، ولم أجده عند غيره.

(2) الأنصاري، شرح شذور الذهب، 106 وما بعدها.

(3) الشطر من ملحقات ديوان رؤبة 174، وجاء منسوباً إلى أبي النّجم في بعض الكتب النّحويّة، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب، 3: 271، والمقتضب 3: 370، والعلويّ، أمالي ابن الشجريّ، 2: 352، وابن الأنباريّ، الإنصاف، 423.

وقوله أيضاً[1].

نَظارِ كيْ أرْكَبَها نظارِ

والشّاهد فيه مجيء (نظارِ) اسم فعل مبنياً على الكسر على وزن (فعال) ومعدولاً من قوله (انظر) بمعنى انتظر.

قال سيبويه بعد إنشاد الشواهد: " فأكُدُّ في جميع هذا افْعَلْ، ولكنّه معدول عن حدّه، وحُرّك آخره؛ لأنّه لا يكون بعد الألف ساكن، وحّرك بالكسر؛ لأنّ الكسر مما يؤنث به "[2].

وحقّ هذه الأسماء في الأصل أن تبنى على السّكون؛ لأنها أعلام لأفعال موقوفة، فاحتاجوا إلى تحريكها لالتقاء الساكنين، فحرّكوها بالكسرة لأمرين: أحدهما أن الكسرة أصل في حركة التقاء الساكنين، والثاني: أنّها أسماء مؤنثة والكسرة من علامات التأنيث[3].

يتراءى لي ربّما تكون من باب التقارض بين الأسماء وأفعال الأمر ويُعدّ عادة لغويّة أو لهجة من اللّهجات التي تميل إلى استعمال اسم الفعل في مكان الفعل.

2.7.1 بله اسم فعل

اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، وهو كثير فمنه ما يكون بمعنى الفعل الماضي، نحو: " هيهات " بمعنى: بَعُدَ، أو بمعنى الفعل المضارع، نحو " أفّ " بمعنى: أتضجّرُ، أو بمعنى الأمر، نحو " صه " بمعنى اسكت.

ومن الكلمات التي تستعمل على صورتين: مرّة اسم فعل وأخرى كمصدر كلمة " بله " حيث قال سيبويه: " وأمّا (بَلْهَ زيدٌ) فيقول: دَعْ زيداً. وبَلْهَ ها هنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضَرْب زيد[4].

---

(1) لم يرد الشطر في ديوان رؤبة ولا بملحقاته ولكنّه جاء منسوباً إليه في الكتاب 3: 370، وانظر الشّاهد عند: ابن الأنباريّ، الإنصاف، 423.

(2) سيبويه، الكتاب، 3: 272.

(3) العلوي، أمالي ابن الشجريّ 2: 354.

(4) سيبويه، الكتاب 4: 232.

وقال ابن يعيش: اعلم أنّ (بله) تكون على ضربين: أحدهما: أن تكون اسما من أسماء الأفعال كصه ومه، والآخر أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده، كما كانت(رويد زيد) كذلك فإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى دع، وكانت مبنيّة لوقوعها موقع الفعل،... وإن كان مصدراً كان معرباً غير مبني، مضافاً إلى ما بعده، فتقول: (بله زيدٍ كما تقول ترك زيدٍ) من نحو قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[1] فمن قال: (بله)، قال: زيداً جعله بمنزلة دعْ، وسمى به الفعل، ومن قال: بله زيدٍ فأضاف جعله مصدراً، ولا يجوز أن يضاف ويكون مع الإضافة اسم فعل؛لأن هذه الأسماء التي سمى بها الفعل عندهم لا تضاف كما لا تضاف مسمياتها[2].

ومن شواهد النّحاة المتأخرين على جعل (بله) اسم فعل أمريّ بمعنى اترك قول إبراهيم بن هرمة[3]:

يمشي القطوف إذا غنّى الحُداة بها مشيَ الجوادِ فَبَلْهَ الجلَّةَ النّجبا

والشّاهد فيه: مجيء " بله " اسم فعل، ودليل ذلك نصبه ما بعده.

فـــ " بله " في الأصل مصدر بمعنى التَرك، ولا فعل له من لفظه، وإنّما فعله من معناه وهو " ترك ". وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على الفتح، ولا محلّ له من الإعراب، وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت، فإن نوّنتهما، نحو: " رويداً أخاك وبلهاً الشر، " أو أضفتهما، نحو: رويداً أخيكَ وبلهَ الشرِ " فهما حينئذٍ مصدران منصوبان على المفعوليّة المطلقة لفعلهما المحذوف، وما بعد المنون منصوب على أنّه مفعول به له، وما بعد المضاف مجرور لفظاً بالإضافة إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله[4].

---

(1) سورة محمّد، الآية: 4.

(2) ابن يعيش، شرح المفصّل 4: 47.

(3) البيت في ديوان ابن هرمة 57، وانظر الشّاهد عند: ابن يعيش، شرح المفصّل 4: 48، وابن منظور، لسان العرب (بله) 2: 15.

(4) الغلاييني، جامع الدروس العربيّة 1: 156.

3.7.1 كَفَاف اسم فعل

الكَفَاف: هو الذي لا يفضل عن الشّيء ويكون بقدر الحاجة إليه، وهو نصب على الحال، وقيل أراد به مكفوفاً عن الشّيء، وقيل: معناه: أنْ لا تنال مني ولا أنال منها، أي تكفّ عنّي وأكفّ عنها[1].

وممّا جاء من شواهد ساقه الشّعراء عند النّحاة المتأخرين على استعمال " كَفَاف " اسم فعل قول رؤبة[2]:

يالَيْتَ حظّي من نَداك الصّافي والفَضْلِ أنْ تَتْرُكَني كَفَافِ

عدل كَفَافِ عن كافٍ، وإنْ شئت قدّرتَها معدولة عن التّركة الكافّة[3] فالأصل كفافاً، فهو حال، أو ترك كفافٍ فمصدر[4].

وقد أورده السيوطيّ في باب (فَعَال المبنيّ على الكسر) بقوله: ودعني كَفَاف، ولا تبُلّك عندي بلال[5].

فالشّاهد في قوله: " كَفَاف " فهو اسم فِعْل؛ لأنه جاء على بابه، وزن (فَعَـال) ومعناه: كُفّ عنّي، وأكفَ عَنْكَ[6].

4.7.1 قد يعرب اسم الصوت والأصل بناؤه

اسم الصوت: وهو اسم مبنيّ؛ لأنّه أشبه الحرف المُهمل عن العمل، في كونه يُستعمل لا عاملاً ولا معمولاً وينقسم اسم الصوت على نوعين[7]:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، مادة(كَفَفَ) 13: 91.

(2) البيت في ديوان رؤبة 100، وانظر الشّاهد عند: العلوي، أمالي ابن الشّجري 1: 40، والأنصاريّ، المغنيّ 892.

(3) العلويّ، أمالي ابن الشّجريّ 1: 40.

(4) الأنصاري، المغنيّ 892.

(5) السيوطي، المزهر في علوم اللّغة 2: 132.

(6) شُرّاب، ، شرح الشواهد الشّعريّة في أمّات الكتب النحويّة 1: 142.

(7) الغلاييني، جامع الدروس العربيّة 1: 159.

أولها: نوع يُخاطب به ما لا يعقِل من الحيوان أو صغار الإنسان، وذلك ما كان موضوعاً للزجر كَـ(هلا) للفرس، و(عَدَسْ) للبغل ، وغيرهما ممّا يزجر به الحيوان؛ وكَخْ (بفتح الكاف وكسرها، لزجر الطفل عن تناول شيءٍ، أو ليتعذَّر من شيء وغيره.

ثانيهما: نوع يُحكى به صوت من الأصوات المسموعة: كقَبْ " لوقع السيف " وغاق " لصوت الغراب " وطقْ " لصوت الحجر "، وويْهِ " للصَّراخ على الميت ": ولذلك بُني نحو سيبويه لأنه مختوم باسم صوت.

وممّا توّفر من شواهد ساقة الشعراء على إعراب أسماء الصوت " هيدِ، وهادِ " وذلك في قول إبراهيم بن هرمة[1]:

حتى استقامت له الآفاق طائعة فما يقال لها: هيدٌ ولا هادُ

والشّاهد في البيت رفع (هيدٌ، وهادُ) والصواب أن يكونا مكسورين لأنّهما مبنيّان على الكسر.

قال الجوهريّ: " هيدِ: وهادِ: زَجرٌ للإبل، وقولهم ماله هيدٌ ولا هادُ، أي ما يُقال له هيدِ ولا هادِ، وأنشد بيت ابن هرمة السابق بالرفع "[2].

وقال ابن يعيش: " إلاّ أنّ هَيْدَ مفتوحة لثقل الكسرة بعد الياء، وهاد مكسورة على القياس "[3].

وقال ابن بريّ: " صواب إنشاده: فما يُقال له: هيدِ ولا هادِ، فيكون هَيْدِ مبنياً على الكسر وكذلك هاد، وقال ابن منظور: ويجوز ما يُقال له: هَيْدِ بالخفض في موضع رفع حكاية مثل: صهْ، وغاقِ ونحوه "[4].

---

(1) البيت في ديوان ابن هَرْمة 105، وانظر الشّاهد عند: ابن يعيش، المفصلّ 4: 80، والبغداديّ، خزانة الأدب 6: 390.

(2) الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط4، 1990، مادة (هَيَدَ) 2: 558.

(3) ابن يعيش، شرح المفصلّ 4: 80.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (هيد) 15: 121.

وفي خزانة الأدب: الشّاهد: أنّ الشّاعر لمّا قصد لفظ هيد وهاد أعربهما بالرّفع على جعل الأول نائب فاعل(يُقال)، والثاني معطوفاً عليه[1].

وهذا مأخوذ من صحاح الجوهري... وخطأه في رواية الرفع: قال: في (أماليه على الصحاح)، البيت لابن هرمة، وصواب إنشاده بالكسر في (هيدِ وهادِ) لأنهما مبنيّان وأوّل القصيدة[2]:

إِرْبِعْ علينا قليلاً أيّها الحادي قلّ الثَّواءُ إذا نزَّعْتُ أوتادي

وقال الصلاح الصفدي في كتابه (نفوذ السهم، فيما وقع للجوهريّ من الوهم): فالبيت أورده الجوهريّ، تغيّر أكثر ألفاظه مع تغيير القافية؛ لأنّ هيد وهاد مبنيان على الكسر، وهما بعض الزجر عن الشّيء وفعله[3].

5.7.1 إعراب أسماء الأصوات

إنّ أسماء الأصوات مبنيّة لشبهها بالحروف المهملة كلام الابتداء (في أنّها لا عاملة ولا معمولة، كما أنّ أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة)... وربّما أعربت بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط، أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعلِهِ اسماً للمحكيّ صوته أو للمصوّت به، فيكون حينئذٍ مرادفاً لاسم متمكن[4].

وممّا دار في فلك إعراب اسم الصوت من شواهد ساقة الشعراء عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة[5]:

وَلَوْ ترى إذْ جُبَّتي من طاقِ ولِمَّتي مِثْلُ جناحِ غاقِ

---

(1) البغداديّ، خزانة الأدب 6: 390.

(2) البغداديّ، خزانة الأدب 6: 390.

(3) البغداديّ، خزانة الأدب 6: 390.

(4) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 298. وانظر الشّاهد عند: الأشمونيّ، حاشية الصبّان 3: 307، والسيوطيّ، همع الهوامع 3: 111، والشنقيطيّ، الدرّر اللوامع 5: 308.

(5) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 180، وانظر الشّاهد عند: الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 298، والأشمونيّ، حاشية الصبّان 3: 307، والسيوطيّ، همع الهوامع 3: 111، والشنقيطيّ، الدرّر اللوامع 5: 308.

والشّاهد فيه: إعراب اسم الصوت (غاق) لوقوعه موقع اسم متمكن، فجرّ على الإضافة، والقياس في اسم الصوت أن يكون مبنياً.

ويتراءى لي أنّ إعراب (غاق) قد حمل على المعنى؛ لأنّ الشّاعر لم يقصد صوتَ الغراب، ولكنّه قصد الغراب نفسه، وممّا يدل على ذلك ما جاء في اللسان على أنّ الغراب سُمّي غاقا، فيقال: سمعتُ صوتَ الغاقِ، قال ابن سيدة: وربّما سُمّي الغراب به لصوته، قال:

ولَوْ ترى إذْ جُبَّتي من طاقِ ولِمّتي مِثْلُ جناحِ غاقِ

أيّ مثل جناحِ غراب[1].

فأعربت كلمة (غاق)؛ لأنّها جاءت دالّة على الغراب نفسه في المعنى، ولـم يقصد الصوت فزال شبهها بالحروف المهملة فعُمل فيها الجر.

8.1 المجرورات

1.8.1 مجيء حرف الجر (من) بمعنى البدل

من معاني حرف الجر (من) البدل، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ أرضيتم بالحياة الدّنيا من الآخرة ﴾ [2] أيّ بدل الآخرة[3]. وقوله تعالى: ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكةً في الأرض يخلفون ﴾[4] أي بدلكم.

وممّا توفّر من شواهد النّحاة المتأخرين على مجيء حرف الجر (من) بمعنى البدل قول رؤبة بن العجّاج[5]:

جَاريةٌ لم تأكل المُرَقّقا ولم تذقْ، مِنَ البُقولِ الفُسْتُقا

---

(1) ابن منظور، اللّسان: مادة (غوق) 11: 101.

(2) سورة التوبة، الآية: 38.

(3) الزّمخشري، الكشّاف 2: 299.

(4) سورة الزخرف، الآية: 60.

(5) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 181، وانظر الشّاهد عند: المراديّ، الجنى الدّاني 311، والأنصاريّ، مُغني اللبيب 422، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 14، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 449.

واستشهد به على أن حرف الجر (من) في قوله: (من البقول) جاء بمعنى البدلّية أي بدل البقول.

قال ابن مالك المراد بقوله: بدل البقول، وقال غيره: توّهم الشّاعر أنّ الفستق من البقول، وقال الجوهريّ: الرّواية (النقول) بالنون، و (مَن) عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهريّ أنها تأكل النّقول إلا الفستق، وإنّما المراد أنّها لا تأكل إلاّ البقول؛ لأنّها بدويّة[1].

2.8.1 جر الضّمير بالكاف شذوذاً

قال سيبويه: في باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر: وذلك الكاف في أنت كزيدٍ، وحتّى، ومُذْ؛ وذلك لأنّهم استغنوا بقولهم مثلى وشِبهى عنه فأسقطوه... إلاّ أن الشعراء إذا اضطُرّوا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس[2]، ومن ذلك قول رؤبة[3]:

فلا تَرَى بَعْلاً ولا حلائِلاً كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا

ثم قال: شبهوه بقوله لَهُ ولَهُنّ. ولو اضطُرّ شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كِي وكَي؛ من قبل أنّه ليس في العربيّة حرف يفتح قبل باء الإضافة[4].

والشّاهد فيه: دخول حرف الجر الكاف على ضمير الغائب الهاء، ودخوله أيضاً على ضمير الإناث للضرورة الشعريّة[1]، وذهب العينيّ إلى أنّهُ من باب الاستعمال القليل[2].

---

(1) الأنصاريّ، مغني اللبيب 422.

(2) سيبويه، الكتاب 2: 384.

(3) البيت عند سيبويه، الكتاب جاء منسوباً إلى العجّاج 384، وهو لرؤبة في ديوانه: 128، والأنصاريّ، أوضح المسالك 3: 15، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 11، والمقرّب: ابن عصفور: 1: 194، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 436، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 634.

(4) سيبويه، الكتاب 2: 385.

وأرى أنّ إدخال حرف الجر الكاف على الضّمير جاء من بـاب الـضّرورة لعدم تمكنها، وضعف المضمر وذلك ما أشار إليه العكبريّ بقوله: " وإنّما لم تـدخل (الكاف) في الاختيار على مضمر لتردُّدها بين الاسم والحرف، وذلك اشتراك فيها، والاشتراك فرع، والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، ولا أصل لها، ولهذه العلّة لـم تدخل حتى على المضمر[3].

3.8.1 مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل

قال المبّرد: " أمّا الكاف الزّائدة فمعناها التشبيه نحو: عبد الله كزيد، وإنّما معناها: مثل زيد، فلذلك إذا اضطرّ الشّاعر جعلها بمنزلة مثل "[4].

وممّا دار في فلك مجيء الكاف اسماً بمعنى (مثل) من شواهد ساقة الشُعراء قول رؤبة بن العجّاج[5]:

فصُيّروا مِثلَ كَعَصْفٍ مأكول

استشهد به سيبويه على مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل[6]. فحمل على الحكاية كما وردت في القرآن الكريم والتقدير (مثل مثل عصف) فتكون الكاف توكيداً لـ (مثل) المذكورة، وتكون (عصف) مضافاً إليه.

ويرى ابن السرّاج أنّ (مثل) قد أضيفت إلى الكاف حيث قال: " فإضافة مثل إلى الكاف يدلّ على أنّه قدّرها اسماً ،وهذا إنّما جاء على ضرورة الوزن "[1].

---

(1) انظر: ابن عصفور، المقرّب 1: 194، والأنصاري، أوضح المسالك 1: 15، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 11.

(2) العينيّ، المقاصد النّحويّة 2: 436.

(3) العكبريّ، واللباب في علل البناء والأعراب 1: 363.

(4) المبّرد، المقتضب، 4: 140.

(5) الشطر من ملحقات ديوان رؤبة 181، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 408، وجاء منسوباً عنده إلى (حُميد الأرقط)، ونسب إلى رؤبة في: العينيّ، المقاصد النّحويّة، 2: 156، والأزهريّ شرح التّصريح 1: 367.

(6) سيبويه، الكتاب 1: 408.

ويرى المرّاديّ أن تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل)، وهو من التوكيد اللفظيّ... قال: "ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كُررت للتأكيد"[2]. وقد وافقه في ذلك ابن هشام الأنصاريّ والقزاز القيرواني: في أنّ الكاف جاء بمعنى (مثل) لإرادة التوكيد[3].

ويرى بعض النّحاة أنّ الكاف في المثال السابق زائدة، فاصلة بين المُتضايفين[4] فيكون التقدير حينئذٍ (فصيّروا مثلَ عصفٍ مأكول) فزاد الكاف حتى لا ينكسر الوزن الشعريّ فينزل حينها منزلة الجزء من المجرور وبزيادة الكاف أكّد الشبه.

ويبدو لي أن ما ذهب إليه في اعتبار الكاف بمعنى (مثل) لإرادة التوكيد أنّ الشّاعر أراد بتوكيده المبالغة في التشبيه، على الرّغم من اختلافهما في اللّفظ؛ لأنّه لو كرر (مثل) لانكسر الوزن.

وأمّا مجيء الكاف زائدة لغير معنى التوكيد، فشاهده قول رؤبة بن العجّاج[5]:

لَواحِقُ الأَقرابِ فيها كالمَقَقْ

وقد استشهد به المبّرد وابن السّراج وابن جنّي: على مجيء الكاف حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه فكأنه قال (فيها مَققُ) أي طول.

ويبدو لي أنّ الكاف زائدة غير دالة على أي معنى من المعاني التي تستعمل فيها، وقد زيد في المثال السابق من باب الضّرورة في الوزن.

---

(1) ابن السرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل (316هـ)، (1417هـ- 1996م)، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3 1: 439.

(2) المرادي، الجنى الدّاني 90.

(3) انظر: الأنصاريّ، المغنيّ 238، والقيرواني، ما يجوز للشاعر في الضّرورة 290.

(4) انظر: العينيّ، المقاصد النّحويّ، 2: 156، والأزهريّ، شرح التّصريح، 1: 367.

(5) الشطر في ديوان رؤبة 106، وانظر الشّاهد عند المبّرد، المقتضب 4: 418، وابن السّراج، الأصول في النّحو 1: 439، وابن جنّي، سر صناعة الإعراب 1: 292.

4.8.1 إضافة (بينا) إلى الكاف

بينا ظرف للزمن الماضي وأصله " بين " أشبعت فتحة النون، فالألف فيه زائدة، وهي تلزم الإضافة إلى الجمل الاسميّة غالباً.

وقد اتفق العلماء على مجيء " الكاف " اسماً بمعنى " مثل " واختلفوا: هل يختص ذلك في ضرورة الشعر أم لا ؟ فذهب سيبويه إلى أنّ الكاف لا تقع بمعنى مثل إلاّ في الضّرورة ، بينما الأخفش والفارسي وابن مالك ذهبوا إلى أنّه لا يختص بضرورة الشعر، وجّوزوا في نحو قولك " زيدٌ كالأسد " أن تكون الكاف حرف جر، وأن تكون اسماً بمعنى " مثل " أضيف إلى الأسد[1].

وممّا جرى في فلك إضافة " بينا " إلى " الكاف " قول ابن ميّادة[2]:

بينا كذاكَ رأيتني مُتَلفعاً بالبُردِ فوق جُلالة سِرداحِ

والشّاهد فيه: إضافة الظرف " بينا " إلى الكاف التي حُملت على معنى الاسم (مثل) فجرت مجراها.

وممّا يؤكد ذلك قول السيوطيّ: وتليت " بينا " بكاف التشبيه في الشعر ثمّ أنشد البيت السابق[3].

وقال البغداديّ في (خزانته): " قال أبو عليّ في (إيضاح الشّعر): أنشد ثعلب أحمد بن يحي قول الشّاعر " بينا كذاك... " فأضافَ " بينا " إلى " الكاف " كما تضاف إلى المصدر "[4].

ولا يكون " الكاف " حرفاً لأنّ الاسم لا يُضاف إلى الحرف، وينبغي، أن يجعل الكاف بمنزلة " مثل " في أنها تدل على أكثر من واحد، كما أن " مثل " كذلك الغرض منه[5].

---

(1) الأنصاريّ، مغني اللبيب 238 وما بعدها.

(2) البيت في ديوان ابن ميّادة 99، وانظر الشّاهد عند: الأندلسي، شرح التسهيل 2: 210، والسيوطيّ، همع الهوامع 2: 207، والبغداديّ، خزانة الأدب 7: 73.

(3) السيوطيّ، همع الهوامع 2: 207.

(4) البغداديّ، خزانة الأدب 7: 37.

(5) الشنقيطيّ، الدرّ اللوامع 3: 122.

فالكاف حملت على معنى الاسم (مثل) فجرت مجراها.

5.8.1 حذف ربّ وإبقاء عملها بعد الواو وبل

يجوز حذف " ربّ " لفظاً، مع إبقاء عملها ومعناها، وهذا الحذف يكون بعد " الواو " و " الفاء "، و " بل "، ولكنّه بعد الواو أكثر شيوعاً من الآخرين.

وذلك ظاهر في قول الأنصاريّ: "وأقول: إنّ ربّ تدخل على المنكّر بيّنت أنه يجوز حذفها معه، وأشرت بهذا التّقييد إلى أنّها لا يجوز حذفها إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثمّ بَينت أنّها إذا حُذفت وجب بقاء عملها، وإنّ هذا الحكم أعني – حذفها وبقاء عملها – على نوعين كثير وقليل، فالكثير بعد الواو، وقليل بعد الفاء وبل"[1].

وممّا جرى في فلك حذف "(ربّ) وإبقاء عملها بعد الواو عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[2]:

وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أعماؤه كأنّ لونَ أرضه سَماؤه

وروي: " وبلدٍ مغبّرة أرجاؤه ".

الشّاهد فيه: حذف ربّ بعد الواو في قوله " وبلدٍ " وبقي عملها، حيث إنها جرّت كلمة " بلدٍ " لفظاً مع إبقائها مرفوعة على المحل وهو " المبتدأ ".

وقد اختلف البصريون والكوفيون في مسألة (واو ربّ) هل هي التي تعمل الجر ؟ فذهب الكوفيون إلى أن واو " ربّ " تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العبّاس المبرّد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن واو " ربّ " لا تعمل، وإنّما العمل لـــ " ربّ " مقدّرة[3].

---

(1) الأنصاريّ، شرح شذور الذّهب 443.

(2) البيت في ديوان رؤبة 3، وانظر الشّاهد عند: ابن الأنباريّ، الإنصاف، 322، والأنصاريّ، شرح شذور الذّهب 443، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 514، والأزهريّ، شرح التصّريح 2: 619، والسيوطيّ، شرح شواهد المغنيّ 971.

(3) ابن الأنباريّ، الإنصاف 322.

أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأن الواو هي العاملة وذلك بمشابهتهم إيّاها بواو القسم التي تنوب عن الباء فتعمل الخفض، ورفضوا اعتبارها واو عطف؛لأنّه لا يجوز الابتداء به. أمّا البصريون فقد عدّوا (واو ربّ) حرف عطف؛ حتى وإن وقعت في بداية الكلام وذلك بتقدير كلام مقدّر كأنّه قال: " رُبّ قفرطامسٍ أعلامه سلكته، وبلدٍ عامية أعماؤه قطعته، وأمّا جواب الأنباري على كلمات الكوفيين، فقد اعتبر كلامهم فاسداً؛ لأنّ الجرّ بإضمار " ربّ " قد جاء من غير عوض منها، وإضمارها أيضاً بعد " بل " والفاء[1].

وفي البيت شاهد آخر: وهو متعلق في باب الوقف: وهو ثبوت صلة الضّمير في قوله "(أرجاؤه وسماؤه) وهي الواو التي تلفظ بعد الهاء؛ وذلك لأجل ضرورة الوزن، وإلاّ فالأصل في الوقف على هاء الضّمير إذا كانت مضمومة أو مكسورة أن تحذف صلتها[2] فأثبت الواو فيهما لفظاً لا خطاً؛ لأن صلة الضّمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين[3].

ومثل ذلك عملها بعد " بل " في قول الشّاعر رؤبة بن العجّاج[4]:

بل بلدٍ ملء الفجاج قتمُه

وقد استشهد به الفارسيّ: على أنّ غير الواو قد جرَّ الاسم بعده بإضمار " رُبّ "، كما جرَّ بعد الواو بإضمارها، لو كان الجرّ بالواو، دون " رُبّ " المضمرة، لكان في قوله " بل بلدٍ " الجر بـــ " بل " وهذا لا نعلمُ أحداً به اعتدادّ بقوله[5].

ومن ذلك أيضاً عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[6].

---

(1) انظر ابن الأنباريّ، الإنصاف 322 وما بعدها.

(2) العينيّ، المقاصد النّحوية 3: 514، الأزهريّ.

(3) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 619.

(4) الشّاهد في ديوان رؤبة 150، وهو من شواهد الفارسيّ، (كتاب الشعر) شرح الأبيات المشكلة الإعراب 50.

(5) الفارسيّ، كتاب الشعر 50 وما بعدها، وانظر الشّاهد عند: الأنصاريّ، شذور الذّهب 342.

(6) البيت في ديوان رؤبة 6، وانظر الشّاهد عند:: البغداديّ، خزانة الأدب 10 – 32، والأشمونيّ، حاشية الصبّان 2: 334.

بل بلدٍ ذي صعدٍ وأضبابْ

أنشده البغداديّ على أنّ " ربّ " المحذوفة بعد " بل " تعمل الجر في الشّعر[1].

وقال الأشمونيّ: " وتحذف ربّ فجرتّ منويّة بعد بل والفاء ولكن على قلّة "[2].

---

(1) البغداديّ، خزانة الأدب 10 – 32.

(2) الأشمونيّ، حاشية الصبّان 2: 334.

الفصل الثاني

المسائل الصرفيّة

1.2 وزن كلمة (العَيَّنِ)

من أوزان الاسم الثّلاثيّ المزيد وزن (فَيْعَل) بفتح العين، ووزن (فَيْعِل) بكسر العين، وقد أشار ابن عصفور إلى مدار استعمال كل واحد منهما[1].

أولهما: (فَيْعَل) لا يكون إلا في صحيح العين من الأسماء والصفات نحو: (غَيْلَم) و (زَيْنَب) ونحو (ضَيْغَم) و (صَيْرف)، ولم يجئ منه في المعتلّ إلاّ لفظ واحد شاذ وهو (العَيَّن).

والثاني: (فَيْعِل) ولا يكونُ إلاّ في المعتلّ نحو (سَيِّد)، وفيه خلاف حيث إنّ الكوفيين يرون أنّه على وزن (فَعِيّل) [2] ولم يجئ منه في الصحيح إلاّ (بَيْئَس) وكأنّ الذي سهل ذلك فيه شبه الهمزة بحرف العلّة.

وممّا توفّر عند النّحاة من شواهد ساقة الشعراء على مجيء (العيَّن) بفتح العين قول رؤبة بن العجّاج[3]:

ما بـــالُ عَيْنـــي كالشّعِيـــبِ العَيَّـــنِ

والشّاهد فيه: مجيء (العيَّن) بفتح عين الكلمة شذوذاً والقياس أن تأتي مكسورة (العيِّن)؛ لأن وزن (فَيْعِل) من الأسماء لا يكون إلاّ في المعتل.

---

(1) الإشبيليّ، ابن عصفور عليّ بن مؤمن (669هـ)، (1407هـ- 1987م)، الممتع في التّصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1 1: 81.

(2) ابن الأنباريّ، الإنصاف 643.

(3) البيت في ديوان رؤبة 160. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 4: 366، وابن جنيّ، الخصائص 2: 485، وابن الأنباريّ، الإنصاف 643، وابن عصفور، الممتع في التّصريف 1: 81.

2.2 مصدر الفعل الثلاثيّ المزيد الملحق بالرباعيّ

مصدر الفعل الرباعي مصدر مقيس، فإن كان مجرّداً جاء مصدره على زنة " فعللة " نحو: دَحْرَج: دَحْرَجة، وطمأن: طمأنة، وقد أتى بعضه على " فِعْلال " نحو: سرهف: سرهافاً، وزلزل: زِلزالاً.

قال المبّرد: " ويلحق بمصدر الفعل الرباعي المجرد الأفعال الثلاثية المزيدة الواقعة على الوزن من الأربعة فحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق، وذلك نحو: حوقلت: حوقلة، وبيطرت، بيطرة... وأمّا مثل الزلزال والسّرهاف فالحيقال والسلقاء "[1].

وممّا جاء من شواهد ساقة الشّعراء قولهم في مصدر " حوقل حيقالاً " قول رؤبة بن العجّاج[2]:

يا قومِ قد حَوْقَلْتُ أو دَنوتُ وشرّ حِيْقَال الرِّجال الموت

والشّاهد فيه: مجيء مصدر الفعل الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد على زنة " فعلال " " حِيقال " وهو القياس.

قال ابن يعيش: ففيعال ملحق بفعلال نحو السرهاف... والزلزال، واعتبار الإلحاق بالمصدر الأول؛ لأنّه أغلب وألزم[3].

وجاء في اللّسان: (وبعد حيقال الرجال الموت) ويروى: وبعد حَوْقال وأراد المصدر فلّما استوحش من الواو ياء فتحه[4]. وأمّا " حيقال " فأصله (حِوْقال)، بكسر الحاء، وسكون الواو، وقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها[5].

---

(1) المبّرد، المقتضب 2: 94.

(2) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 170، وانظر الشّاهد عند: المبّرد، المقتضب 2: 94، وابن يعيش، شرح المفصل 7: 155، وابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 80، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 44.

(3) ابن يعيش، شرح المفصّل 7: 155.

(4) ابن منظور، اللّسان مادة (حقل) 4: 182.

(5) العينيّ، المقاصد النّحويّة 32: 45.

و(حيقال) على وزن (فِعْلال) مثل زلزل: زلزال وزلزلة، ومثلها، حوقل له مصدران قياسيّان: (فَعْلَلَة)، و(فِعْلال).

3.2 مجيء المصدر على وزن اسم المفعول

قال سيبويه في سياق كلامه على مجيء المصدر على وزن اسم المفعول: " فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به؛ لأنّ المصدر مفعولٌ والمكان مفعول فيه، فيضمّون أوّله كما يضمّون المفعول؛ لأنّه قد خرج من بنات الثلاثة فَيُفعل بأوّله ما يفعل بأوّل مفعوله "[1].

أمّا ما جاء من المصادر الميميّة من الأفعال الثلاثية، فلم يثبت سيبويه الوارد على وزن مفعول حيث قال:" وأمّا قوله: دعه إلى ميسوره، ودَعْ معسورَه فإنّما يجيء هذا على المفعول كأنّه قال: دعَهُ إلى أمر يوسَرُ فيه أو يعُسر فيه، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنّه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك المفعول، وكأنّه قال: عُقل له شيء، أي حُبس له لُبُّه وشُدد، ويُستغنى بهذا عن المَفْعل الذي يكون مصدرا؛ لأنّ في هذا دليلاً عليه"[2].

وممّا جرى في مدار مجيء المصدر الميمي على وزن اسم المفعول من شواهد ساقة الشعراء قول رؤبة بن العجّاج [3]:

إنّ المُوَقَّى مثلُمَا وُقّيتُ

والشّاهد فيه: استعمال (المُوَقّى) مصدراً ميمياً بمعنى التّوقية.

جاء في اللسّان: التّوقية: الكلاءة والحفظ قال:

إنّ المُوَقَّى مثلُ مَا وقّيْتُ[4]

---

(1) سيبويه، الكتاب 4: 95.

(2) سيبويه، الكتاب 4: 97.

(3) الشطر في ديوان رؤبة 25. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 4: 97، والزّمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب 284، وابن يعيش شرح المفُصّل 6: 54.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وقي) 15: 266.

فإذا زاد الفعل على الثلاثة، مجرداً أو مزيداً، جاء مصدره الميمي على وزن اسم المفعول، بإبدال حرف المضاعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، كقوله تعالى: ﴿ ولقد جاءهم من الأنباء ما فيه مُزْدَجَرٌ ﴾[1]. أي: ازدجار. وقوله: ﴿ ومزّقناهم كلّ ممزّق ﴾[2] أي: كل تمزيق.

ويبدو لي أنّ استعمال (الموقّى) بمعنى التوقيّة لضرورة إقامة الوزن الشعريّ في البيت السابق.

4.2 وضع اسم المفعول من غير الثلاثي موضع الثلاثي

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ على زنة (مفعول)، ومن غير الثلاثيّ بإبدال ياء المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الأخر[3].

ويُطالعنا في شواهد ساقة الشعراء وضع اسم المفعول من غير الثلاثيّ موضع الثلاثي قول رؤبة بن العجّاج[4] :

يُعْرِضْــنَ إعْراضــاً لِديــن المُفْتَــنِ

والشّاهد فيه: وضع (المفتن) موضع (المفتون) وعلّة ذلك أنّ استعمال الفعل (أفتن) قليل الاستعمال وإنّما المزيد منه يأتي غالباً على وزن (افتعل).

قال ابن جنيّ: وفتن أقوى من أفتنَ، وقد جاءَ به رؤبة إلاّ أنه لم يضممه إلى غيره، ولسنا ندفع أنّ في الكلام كثيراً من الضّعف فاشياً، وسَمْتا منه مسلوكاً متصرفاً[5].

---

(1) سورة القمر، الآية: 4.

(2) سورة سبأ، الآية: 19.

(3) الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف 74.

(4) البيت في ديوان رؤبة 161. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 4: 75، وابن جنيّ، الخصائص 3: 315.

(5) ابن جنيّ، الخصائص 3: 315.

وجاء في اللّسان: " يقال: فَتَنَ الرجل المرأة وافتتن، وأهل الحجاز يقولون فتنته المرأة إذا ولَّهته وأحبّها، وأهل نجد يقولون: أفتنته[1].

وممّا يتراءى لي أنّ استعمال المزيد من (فتن) على وزن (أفعل) و (افتعل) موجود في لغات العرب وليس فيه ضعف، بقوله (أفتن) أو (افتتن) قد اشتركا في معنى المطاوعة، وبذلك فالمعنى واحد، فهي لهجة من لهجات العرب ولا يترتب على الزيادة في المبني زيادة في المعنى.

5.2 التعجب من البياض والسواد:

يصاغ فعلا التعجب ممّا يصاغ منه اسم التفضيل حيث إنهما يشتركان في شروط الصوغ، وقد شرط النّحاة في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب على وزن (أفعل) شروطاً سبعة ،هي: أن يكون الفعل ثلاثياً، ومتصرفاً، وتاماً، وقابلاً للتفاوت، وألاّ يكون منفياً، وألاّ يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وألاّ يكون مبنياً للمجهول[2].

وممّا يُعدّ شاذاً بناء فعل التعجب من الألوان على وزن (أفعل)، والقياس أن يتوصل للتعجب من تلك الأفعال بالإتيان بمصدر ذلك الفعل الدّال على اللّون مسبوقاً بفعل دال على التعجب نحو: ما أشدّ سواده، لأنّ وزن (أفعل) يأتي في باب الصفات المشبهة الدّالة على لون أو عيب أو حُليّ.

وممّا استشهد به النّحاة المتأخرون على مجيء فعل التعجب من الألوان على وزن أفعل قول رؤبة بن العجّاج[3]:

---

(1) ابن منظور، اللّسان، مادة (فتن) 11: 125.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 92.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 176، وانظر الشّاهد عند: الزّجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (340 ﻫ)، الجمل في النّحو، تحقيق: علي توفيق الحَمّد، مؤسسة الرسالة، ط5، 1417 ﻫ - 1996م، 102، والفارسيّ، المسائل العضديات 165، والقيروانيّ، ما يجوز للشاعر في الضّرورة 116، وابن الأنباريّ، الإنصاف 124= والعكبريّ، أبي البقاء (616

جاريةٌ في درعها الفضفاض تقطّعُ الحديث بالإيماض

أبيضُ من أختِ بني أباضِ

والشّاهد في قوله (أبيض) حيث جاء فعل التعجب على وزن أفعل، وأجراها مجرى الفعل الثلاثيّ.

وقد اختلفت آراء النّحاة في جواز التعجب من البياض والسواد فذهب الكوفيون إلى جواز أن يأتي اسم التفضيل من خصوص البياض والسواد دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركّب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة، كما احتجوّا بقول رؤبة السباق كشاهد من السماع لتأكيد رأيهم[1].

أمّا البصريون فقالوا بعدم جواز التعجب في نحو (أبيض) وغيره من الألوان وذلك ما عبّر عنه الزّجاجيّ بقوله: " وكل شيء لا يقال فيه " ما أفعله "، لا يجوز أن يقال فيه: " هو أفعل من كذا " ولا " أفعل به "؛ لأنّ هذا كلّه من باب التفضيل، فلا يجوز أن تقول: " ثوبُكَ هو أبيض من ثوبِ عمرو " كما لا تقول: " ما أبيض ثوبك " " ثوبُكَ أشدُّ بياضاً من ثوب عمرو " وكذلك تقول: " أشدد ببياض ثوبك " ولا تقول " أحمر به " وكذلك ما أشبهه[2].

وأمّا جوابهم على رأي الكوفيين: فقد عدّوا الشواهد الشعريّة التي جاءت في باب التعجب من البياض والسواد شواهد شاذة وغير مأخوذ بها ولا معمول عليه[3]. ومنها قول رؤبة السابق.

وأمّا قول الكوفيين بجواز التعجب من السواد والبياض، لأنهما أصل الألوان فجواب البصريين على وجهين[4]:

هـ)، التبين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، ط1، 1406 – 1986، 292.

(1) انظر ابن الأنباريّ، الإنصاف 124 وما بعدها، والعكبريّ، التبيين 292 وما بعدها.

(2) الزّجاجيّ، الجمل في النّحو 101 وما بعدها.

(3) الزّجاجيّ، الجمل في النّحو 102، وانظر الشّاهد عند: ابن الأنباريّ، الإنصاف 127.

(4) انظر ابن الأنباريّ، الإنصاف 127 وما بعدها، والعكبريّ، التبيين 292 وما بعدها.

أحدهما: أن العلّة في امتناع بناء التعجب من غيرهما موجودة فيهما ،وهو كونه على أكثر من أربعة أحرف، والأصل ألاّ يخالف مقتضى العلّة.

والثاني: أن الأصول أولى بمراعاة أحكامها، وأبعد من التغيير بخلاف الفروع، فإن الفرع مغيّر عن الأصل، والتغيير يؤنس بالتغيير.

6.2 من صور الشذوذ في وزن جمع التكسير (أفْعُل)

يطرّد جمع القلّة (أفْعُل) في كل اسم ثلاثيّ صحيح الفاء والعين ولم يضاعف على وزن (فَعْل) بفتح فسكون: ككَلْب: أَكْلُبُ، وظبْي: أُظْبٍ[1].

ومن الشذوذ في هذا الجمع مجيء بعض الأسماء الثلاثية التي على وزن (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين على هذا الجمع، والقياس أن تأتي على أفعال نحو: جُنْد: أجْناد فشذّ مجيئه على أَجْنُد.

وممّا توفرّ من شواهد ساقة الشعراء على هذا الشذوذ قول رؤبة بن العجّاج[2]:

وزحــمْ رُكْنَيــكَ شَديـــد الأَرْكُـــن

والشّاهد فيه: مجيء (الأركُن) جمع قلّة على وزن (أفْعُل) من باب الشذوذ؛ لأنّ مفرده (رُكْن) على وزن (فُعْل) والقياس أن يأتي جمعه على (أفعال) أي (أركان)؛ لأنّ وزن (أَفْعال) لكلّ ما لم يطّرد فيه أفعل السابق[3].

وجاء في اللّسان: الرّكن: النّاحية القويّة وما تقوّى به من مَلِك وجُنْد وغيره... والجمع أَرْكان وَأَرْكُن ومنه قول رؤبة[4].

ويتراءى لي أنّ هذا البيت محمول على الضرورة، إذ لو جاء بأركان لانكسر الوزن.

---

(1) الحملاوي، شذا العرف في فن الصّرف 100.

(2) الشطر في ديوان رؤبة 164. وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3: 578، وابن عصفور، المقرّب 2: 108، وابن منظور، اللسان، مادة (ركن) 6: 218.

(3) الحملاويّ، شذا العرف في فن الصّرف 100.

(4) ابن منظور، اللسان مادة (ركن) 6: 218.

7.2 ما جاء على (أَفْعُل) من جموع التّكسير وحقّه (أَفْعِلة).

من أوزان جموع القلّة في علم الصرف (أَفْعِلة) وهذه صيغة قياسيّة تتطّرد فيما كان اسماً رباعياً مذكراً قبل آخره حرف مدّ[1] نحو قوله تعالى: ﴿ لا يرتدّ إليهم طرفهمُ وأفئدتهم هواء ﴾[2].

وممّا توفرّ من شواهد ساقة الشّعراء على ورود جمع (جَنين) على (أَجْنُن) و قياسه (أَجِنّة) قول رؤبة بن العجّاج[3]:

إذا رَمَـــى مَجْهُولَـــهُ بالأَجْنُـــنِ

والشّاهد فيه: جمعه (جنيناً) على (أَجْنُن)؛ لأنّ (أَفْعُل) بابه المؤنث نحو ذراع: أذرع.

ويبدو لي أنّهم حملوا (جَنين) على معنى المؤنث دون التذكير، فلو حُمِلَ على التذكير لجاء القياس على (أجنّة).

ويمكن أن تحمل على الضرورة الشعريّة، إذ لو جاء بالأجنّة في مكان الأجْنُن لانكسر البيت. وربمّا أنّ يكون هناك تصحيف، وهذا ما تنبىء عنه الرواية الأخرى للبيت(إذا رمى مجهوله بالأجْبُن)[4].

8.2 جمع كلمة (رهط)

تُعدّ كلمة (رهط) اسم جمع: وهو ما وقع بين الثلاثة إلى العشرة، واسم الجمع: هو من حيث المعنى يدل على الجمع، ولكنّه يأتي على صيغة لفظية تخالف أوزان الجموع، وهذا الضّرب من الأسماء يختلف بعضه عن بعض من حيث

---

(1) حلواني، محمّد خير، المعنى الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط5، 1999م – 1420هـ، 402.

(2) سورة إبراهيم، الآية: 4.

(3) الشطر في ديوان رؤبة 162. وانظر الشّاهد عند: القيسيّ، أبي علي الحسن بن عبد الله (1408هـ- 1987م)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي2: 733.

(4) القيسيّ، إيضاح شواهد الإيضاح ، 2: 733.

التّصريف، فثمة أسماء جموع لا مفرد لها من لفظها، بل يكون مفردها من جذر لفظي آخر، يؤدي المعنى نفسه نحو: إبل: مفردها جمل، ورهط: مفردها رجل. وثمة نوع آخر له من لفظه مفرد، ولكنّه أقل من النّوع الأول نحو: رَكْب ومفرده راكب، وصَحْب ومفرده صاحب[1].

جاء في اللّسان: الرّهط ما دون العشرة من الرّجال لا يكون فيهم امرأة... وجمع الرّهط أَرْهُط وأَرْهاط وأراهِط. قال ابن سيدة: والسابق إليّ من أوّل وهلة أنّ (أراهط جَمْعُ أَرْهُط) لضيقه عن أن يكون جمع (رَهْط)، ولكنّ سيبويه جعله جمع (رَهط)، قال: وهي أحد الحروف التي جاء بناء جمعها على غير ما يكون في مثله، ولم تكسر هي على بنائها الواحد، قال: وإنّما حمل سيبويه على ذلك علمه بعزة جمع الجمع؛ لأنّ الجموع إنّما هي للآحاد وأمّا جمع الجمع ففرع داخل على فرع... ويجمع الرّهطُ من الرجال أرْهُطاً، والعدد أرهِطة ثمّ أراهط[2].

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على جمع (رَهْط) على (أَرْهُط) قول رؤبة بن العجّاج[3]:

وفاضح مُنْتضحٍ في أرهُطه

والشّاهد فيه مجيء (أرْهُطه) جمع تكسير لكلمة (رَهْط) وهو القياس؛ لأنّ فَعْل تجمع على (أَفْعُل) [4]، فـ (رَهطْ) جمعها القياسيّ أرْهُط وجمع الجمع منها أراهِطْ.

---

(1) حلواني: محمّد خير حلواني، المغني الجديد في علم الصّرف، دار الشّرق العربي، بيروت – لبنان، حلب – سوريا، ط5، 1999 – 1420هـ، 428 وما بعدها.

(2) ابن منظور، اللّسان، مادة (رهط) 6: 244.

(3) الشطر من ملحقات ديوان رؤبة 177، وانظر الشّاهد عند: ابن يعيش، شرح المفصّل 5: 73، وابن منظور، اللّسان، مادة (رهط) 6: 244.

(4) حلواني، المغني الجديد في علم الصّرف 399.

9.2 تكسير صَفا

من جموع تكسير الكثرة وزن (فُعُول) بضمّ الفاء والعين، ويطّردُ هذا الجمع في صيغ كثيرة أشهرها[1]:

1- الاسم الذي على وزن (فَعِل) نحو: نَمِر: نُمُور، وكَبِد: كُبُود.

2- والاسم الثلاثي الذي يكون ساكن العين مثلث الفاء نَحْو: كَعْب: كُعُوب وضِرْس: ضُرُوس، وجُنْد: جُنُود.

3- ويُقال إنّه قياسيّ في الاسم الثلاثيّ على وزن (فَعَل): الخالي من حروف العلّة، نحو: أسَد: أسُود، شَجَن: شُجُون.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء على تكسير الاسم الثلاثيّ المعتلّ الآخر الذي على وزن (فُعُول) وهو من قَبيل الشذوذ قول رؤبة بن العجّاج[2]:

كَأنّ مَتْنَيْه من النَّفيِّ مواقعُ الطّير على الصُّفِيِّ

والشّاهد في قوله (الصُّفِيّ) حيث وردت جمع تكسير لكلمة (صَفَا) على وزن (فُعُول) وهو شاذ، فـ (صُفِيّ) أصلها (صُفُوي) ولكن قلبت الواو ياء؛ لأنها جاءت ساكنة وما بعدها ياء، ثمّ ادغمت مع لام لكلمة وكسرت الفاء لمناسبة الياء.

قال ابن جنّي: (الصُّفيّ) إنّما هو تكسير صفا الذي هو صفاة، إذا كانت (فَعَلْة) لا تُكسّر على (فُعُول)، إنّما ذلك فَعْلة، كبُدْرة: بدور، ومَأْنة: مؤون، أو فَعَل: كطَلَل: وطُلُول، وأسد وأُسُود[3].

---

(1) الرّاجحيّ، عبده، التّطبيق الصّرفيّ، دار النّهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1982، 120.

(2) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 188، وانظر الشّاهد عند: ابن جنّي، الخصائص 2: 112، وابن يعيش، شرح المفصّل 5: 22.

(3) ابن جنّي، الخصائص 2: 112.

وقال ابن يعيش: ويجيء على (فُعُول) كما جاء الصحيح قالوا: صفاة، وصُفِيّ، فصُفيّ: فُعُول، وأصله صُفوي، وإنّما قلبوا الواو ياء لوقوعها ساكنة مع الياء[1].

10.2 تصغير الأسماء المبهمة

التّصغير من خواص الأسماء المتمكّنة؛ فلا تصغّر المبنيّات، وشذ تصغير "الذّي" وفروعه، و "ذا" وفروعه، قالوا في "الّذي": "اللّذَيّا" وفي "التّي": "اللّتيّا" وفي ذا، وتا "ذيَّا، وتيّا"[2].

وبعض العرب يقول ذلك، وبعضهم يقول: ذاك، وتصغير ذلك ذيّالك[3].

وممّا جري في فلك تصغير الأسماء المبنية عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة ابن العجّاج[4] :

أوتحلفي بربّك العَليّ أنّي أبو ذيّالكِ الصبيِّ

والشّاهد فيه: تصغير اسم الإشارة " ذلك " حيث جاء على " ذيَّالك " وهذا الأمر يُعدّ من باب الشذوذ.

وقال أبو حيّان في هذا الباب: " اسم الإشارة، والموصول يُصغّران؛ لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكّنة من حيث إنّهما يوصفان، ويوصف بهما، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقوا أولهما على الفتح وزيد في آخرها ألف عِوَضاً عمّا فات من الأول[5].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل 5: 22.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 267.

(3) ابن الجبّان، أبو منصور (416 هـ)، شرح الفصيح في اللغة، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، دار الثقافة العالمية، ط1، 1991، 93.

(4) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 188، وانظر الشّاهد عند: الثمانيني، الفوائد والقواعد 789، ابن الجبّان، ثمار الصناعة 93.

(5) السيوطيّ، همع الهوامع 789.

ويرى عبد الفتاح الحموز: أنّ الألف تزاد عوضاً عن ضمّة التّصغير في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة من ذلك: ذيّا، وتيّا... على أنّ الألف عوض من ضمّة التَصغير؛ لأنّ المصغّر يضمّ أوّله[1].

ويرى حسين الرفايعة: أنّ الشذوذ فيها أخذ سبيلين: سبيل البناء، وسبيل الحركة الصرفيّة في أوائلها والتعويض بألف في أواخرها، فأمّا البناء – في اعتقاده – فإنّه متأتٍّ من وجه الإلحاق، فكما أنّهم ألحقوا هذه الأسماء في التشبيه، جاز لهم إلحاقها بالأسماء المتمكنة عند التصغير من طرد الباب على وتيرة واحدة. وأمّا فتح أوائل هذه الأسماء عند التّصغير، وإلحاقها ألفاً في أواخرها، فلأنهم عمدوا طريق الإبانة والوضوح؛ لتحقيق أمن اللّبس بين تصغير الاسم المعرب، والاسم المبنيّ، فلو ضمّت أوائل هذه الأسماء بحركة التصغير، لا بحركة الأصل، فإنّ وزنها يصبح (فُعيل) فيقع اللبس بين تصغير الاسم المعرب والمبنيّ، ومن هنا فرّقوا بين المعرب الذي يوافق القياس في التصغير، والمبني الذي يخالف القياس، بفتح الأول والتعويض في آخره بألف[2].

11.2 تصغير كلمة (صِبْية)

تُصغّر جموع القلّة في علم الصّرف على لفظها نحو: أسْطُر: أُسيْطِر، وأعْمِدة: أُعيْمِدَة، وغِلْمَة: غُلَيْمة، بينما جموع الكثرة لا تصغّر على لفظها، وإنّما يُصغّر مفرد كل منها، ثم يُجمع بعد التصغير ثمّ يجمع جَمْعَ مؤنث سالماً إذا كان المفرد مؤنثاً أو مذكراً غير عاقل نحو: شواعر: شويعيرات، ويجمع جمع مذكّر سالماً إن كان المفرد مذكراً عاقلاً، نحو: سُكّان، مفردة (ساكن) وهو مذكر عاقل والمصغر (سُوَيْكِنون).

---

(1) الحموز، عبد الفتاح، فن الإملاء في العربيّة، دار عمّار – عمّان، ط1، 1993م، 884.

(2) الرفايعة، حسين عبّاس، ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربيّ، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1426 هـ – 2006م، 236.

وممّا دار في فلك تصغير جمع القلّة على القياس قول رؤبة بن العجّاج[1]:

صُبَيّةٌ على الدُّخانِ رُمْكا ما إنْ عَدا أصغرهم أنْ زكّا

والشّاهد فيه: تصغير (صِبْية) على (صُبَيّة) قد أجراه على القياس؛ لأنّ (صِبْيَة) جمع قلّة فصغّره على لفظه.

(1) البيت في ديوان رؤبة 121، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3: 486، والمبرّد، المقتضب 2: 210، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 496.

الفصل الثالث

المسائل الصوتيّة

1.3 حذف الألف من بعض الكلمات ضرورة

من خلال مطالعة المسائل الصرفية الواردة عند ساقة الشّعراء، وجدت في بعض المواطن خروج الشّاهد عن بعض القيود التّصريفية، ومن ذلك حذف الألف في كلمة (وصّاني) للضرورة الشعرية ومنه قول رؤبة بن العجّاج[1]:

وَصّاني العجّاج فيمـــا وَصَّنِـــي

الشّاهد في البيت أنّه حذف الألف إذ الأصل المستعمل (وصّاني) ودليل ذلك ما جاء في اللسان: وصي: أوصى الرّجل ووصّاه: عهد إليه[2] فالشاعر اجتزأ بالفتحة عن الألف للضرورة الشّعريّة؛ لأن الشّاعر لو أبقى الألف لانكسر الوزن الشّعريّ، ودليل ذلك ذكره للفعل (وصّاني) في أول الشطر.

قال ابن الأنباريّ: أراد بقوله (وصاني) فاجتزأ بالفتحة عن الألف وهذا كثير في أشعارهم، كما يجتزئون بالضمّة عن الواو، وبالكسرة عن الياء...، واجتزاؤهم بالحركات عن هذه الأحرف كثير في كلامهم والشواهد على ذلك أكثر من أن تُحصى[3].

2.3 تسكين ياء المنقوص في حال النّصب للضرورة

الاسم المنقوص: اسم معرب آخره ياء ثابتة مكسور ما قبلها، وهو في حالي الرفع والجر تحذف ياؤه خطاً إذا تجرّد من ألّ التعريف والإضافة، أمّا في حال النصب فتثبت ياؤه في جميع أحواله سواء أكان معرفاً أم مضافاً، أم مجرداً منهما،

---

(1) الشطر من ملحقات ديوان رؤبة 187. وانظر الشّاهد عند: ابن الأنباريّ، الإنصاف 360 و 430، والبغداديّ، خزانة الأدب 1: 131.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مادة (وصي) 15: 227.

(3) ابن الأنباريّ، الإنصاف 430.

ويعرب حينها بفتحة ظاهرة على آخره، وتثبت الفتحة على الياء في حال النّصب لخفتها.

وممّا يُعدُّ شاذاً أن تسكين ياء الاسم المنقوص في حال النّصب، وعدّها النّحاة من باب الضرورة، وممّا توفّر على هذه المسألة من شواهد ساقة الشّعراء قول رؤبة بن العجّاج[1]:

سَوّى مَساحِيْهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ

فالشّاعر في قوله (مساحِيْهِنّ) بسكون ياء الاسم المنقوص، والقياس أن يفتح الياء أي (مساحِيَهِنّ)؛ لأنّه في موضع نصب، ولكنّه أسكنها لضرورة الوزن؛ لأنه لو فتحها لانكسر الوزن الشّعريّ، وعلّة تسكين هذه الياء للضرورة، هي علّة قائمة على مشابهتها للأسماء المركبة تركيباً مزجياً، والمنتهى الاسم الأول منها بياء نحو (معديْكرب) فسكّنت الياء فيه؛ لأنّها في حشو الاسم.

وقد استشهد به سيبويه والمبّرد على تسكين المنقوص في حال النّصب على حالي الرّفع والجر للضرورة[2].

ونقل العلويّ في أمالي ابن الشجريّ عن أبي العبّاس المبّرد قوله: " وهو من أحسن الضرورات؛ لأنّهم ألحقوا حالة بحالتين، يعني أنّهم جعلوا المنصوب كالمجرور والمرفوع، مع أنّ السّكون أخفّ من أخفّ الحركات، ولذلك اعتزموا على إسكان الياء مع ذوات الياء من المركبات نحو: معدِيكرب[3].

ونحو ذلك من إسكان ياء الاسم المنقوص قول رؤبة[4]:

كأنَّ أيديْهِنّ بالقاعِ القَرِقْ أيدي جَوارٍ يتعاطيْنَ الوَرِقْ

---

(1) البيت في ديوان رؤبة 106، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 3: 306، والمبّرد، المقتضب 4: 22، والقيروانيّ، ما يجوز للشاعر في الضرورة 227.

(2) سيبويه، الكتاب 3: 306، والمبّرد، المقتضب 4: 22.

(3) العلويّ، أمالي ابن الشجريّ 1: 157.

(4) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 179، وانظر الشّاهد عند: ابن جنّي، الخصائص 1: 306، والعلويّ، أمالي ابن الشجريّ 1: 158.

والشّاهد فيه: إسكان ياء الاسم المنقوص (أيديْهِنّ) وهي في موقع نصب والقياس فتحها، ولكنّ سكن تشبيهاً لها بحالي الرّفع والجرّ للضرورة الشّعريّة، ويمكن أيضاً أن نقول شبهت الياء بالألف حيث سُكّنت في جميع الحالات الإعرابية، وكأنّه قصرَ التّسكين على الحالات الثلاث، إذ تبدو لهجة عربيّة ينطق بها رؤبة.

3.3 إشباع الحركات ضرورة

قال ابن جنّي في باب مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف: وسبب ذلك أنّ الحركة حرف صغير، ألا ترى أنّ من مُتقدّمي القوم من كان يسمي الضّمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة ،والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك عندك أنّكَ متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها، وذلك قولك: إنّ إشباع حركات ضُرِب ونحو: ضوريبا، ولهذا إذا احتاج الشّاعرإلى إقامة الوزن مَطَلَ الحركة وأنشأ عنها حرفاً من جنسها[1] وذلك نحو قول ابن هرمَة[2]:

وأَنْتَ مِنْ الغوائِل حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذمِّ الرِّجال بِمُنْتَزاحِ

يُريد بمنتَزَح: وهو مُفْتعَل من النّزح بمعنى البعد، إلاّ أنّه أشبع فتحة الزاي فتولدت الألف[3]. فالشّاهد فيه إشباع حركة الزاي " الفتحة " فنشأت عنها الألف، وذلك للضرورة الشعريّة؛ لأنه لولا الإشباع لانكسر وزن البيت وهو من الوافر.

وممّا جرى في فلك إشباع الحركات للضرورة قول ابن هرمة[4]:

وإنّني حيثما يسري الهَوَى بَصْري من حَيْثُما سَلَكوا أدنُو فأنظُورُ

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 2: 315.

(2) البيت في ديوان ابن هرمة 87، وانظر الشّاهد عند: ابن جنيّ، الخصائص 2: 315، والعلوّي، أمالي ابن الشجريّ 1: 184، وابن الأنباريّ، الإنصاف 20، والسيوطيّ، الأشباه والنظائر 2: 28.

(3) ابن منظور، اللسان مادة (نزح) 14: 232.

(4) البيت في ديوان ابن هرمة 118، وانظر الشّاهد عند: ابن جنّي، الخصائص 2: 315، والعلويّ، أمالي الشجريّ 1: 337، وابن الأنباريّ، الإنصاف 19، والسيوطيّ، الأشباه والنظائر 2: 28.

والشّاهد فيه: أشبع ضمّة الظاء فنشأت عنها الواو للضرورة الشعريّة؛ لأنّ الأصل فأنظرُ.

ثمّ قال ابن جنّي بعد إنشاد البيتين: " فإذا ثبت أنّ هذه الحركات أبعاض للحروف من جنسها، وكانت متى أشبعت ومطلت تمّت ووفت جرى مجرى الحروف "[1].

وممّا يؤكد إشباع الحركات كما في البيتين السابقين إنّما جاء للضرورة قول أبي بكر بن السرّاج: " ربَّما وجدتُ الشّاعر من القدماء الفصحاء يُحوجه الوزن إلى قلب البناء، أو يحتاج إلى المعنى، فيشتق له لفظاً يلتئم به شعره "[2].

في حين نقل السيوطيّ عن أبي البقاء الذي يظهر فيه مخالفته لابن جنّي حيث قال: " إنّ الحرف غير مجتمع من الحركات عن المحققين لوجهين[3]:

أحدهما: أن الحرف له مخرج مخصوص، والحركة لا تختصّ بمخرج ولا معنى لقول من قال: إنّه مجتمع من حركتين؛ لأنّ الحركة إذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لها .

والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام، وتبقى الحركة قبله بكمالها، فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف ".

ممّا يُلحظ أن ابن جنّي عندما علل إشباع الحركات في بعض الصيغ للضرورة كان غرضه من ذلك عدم تخطئة الشّعراء والتماس العلل لهم، وقد اعترف علماء اللّغة بأنّ ضرورات الوزن الشعري قد تُلجىء الشعراء إلى مخالفة المألوف من ألفاظ اللّغة.

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 2: 316.

(2) ابن السرّاج، أبو بكر (316 هـ)، الاشتقاق، تحقيق: محمد صالح التكريتيّ – بغداد 1973، 39.

(3) السيوطيّ، الأشباه والنظائر 2: 28 وما بعدها.

4.3 دخول نون التّوكيد على اسم الفاعل

تقسم نون التوكيد على قسمين: ثقيلة، وخفيفة، وقد جُمعت في قوله تعالى: ﴿ ليُسْجَنَنَّ وليكونَنْ ﴾[1] وهما أصلان عند البصريين؛ لتخالف بعض أحكامهما، ولأنّ التوكيد الثقيلة أشدُّ... ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة، وكلاهما مختصّ بالفعل، وندر توكيد اسم الفاعل بهما[2].

وقد ورد شاهدان من شواهد ساقة الشعراء عند النّحاة المتأخرين على توكيد اسم الفاعل بنون التوكيد الثقيلة وهما لرؤبة بن العجّاج.

وأما الأوّل فقوله[3]:

أقائلُنّ: أَحْضروا الشُّهُودا

وأمّا الآخر[4].

أشاهِرُنّ بَعْدنا السُّيُوفا

والاستشهاد في قوله (أقائلُنّ، وأشاهرُنّ) دخول نون التوكيد على اسم الفاعل من باب الضّرورة الشعريّة؛ لأن نون التوكيد مختصة بالأفعال، وعلّة دخولها على اسم الفاعل؛ لمشابهة اسم الفاعل المقترن بالهمزة، الفعل المضارع.

قال ابن جنّي: دلّ هذا على أنّ نون التأكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل، فألحق نون التوكيد باسم الفاعل، تشبيهاً له بالفعل المضارع، فهذا إذاً استحسان لا عن قوّة علّة، ولا عن استمرار عادة ألا تراك لا تقول: أقائمنّ يا

---

(1) سورة يوسف، الآية: 32.

(2) المراديّ، الجنى الدّاني 141.

(3) الشطر في ديوان رؤبة 173، وانظر الشّاهد عند: ابن جنّي، الخصائص 1: 136، والمراديّ، الجنى الدّاني 141، والأنصاريّ، أوضح المسالك 1: 49، والعينيّ، المقاصد النّحوية 1: 70، والأزهريّ، شرح التّصريح 1: 35.

(4) الشطر في ديوان رؤبة 179، وانظر الشّاهد عند: المراديّ، الجنى الدّاني 142، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 73، والبغداديّ، خزانة الأدب 11: 427.

زيدون، ولا أمنطلقُنّ يا رجل، إنّما تقوله بحيث سمعته وتعتذر له، وتنسبه إلى أنّه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالنسبة له[1].

وقال في سر صنّاعة الإعراب: " وشبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقه النون توكيداً "[2].

ويرى العينيّ أن دخول نون التوكيد على اسم الفاعل من باب النّدرة كما في البيت المذكور، وإنّما سوّغها شبه الوصف بالفعل، وقال ابن جنيّ:" دلّ هذا على أنّ نون التأكيد ليست من خواص الفعل، لدخولها على اسم الفاعل. وفيه نظر؛ لأنّ دخولها على اسم الفاعل ممّا لا يلتفت إليه؛ لندوره وقلّته، ولا سيّما الشّاعر، فإنّه يضطرّ ويتركب أموراً متعسفة، فلا يبنى عليه حكم"[3].

ويرى الأزهريّ أنّ دخول النّون على اسم الفاعل من باب الضّرورة النّادرة مع ذكره للمسوغ نفسه الوارد عند ابن جنيّ والعينيّ[4].

ويبدو ليّ أنّ دخولها من باب الضّرورة؛ لأننا لو حذفنا نون التوكيد في كل من الشّاهدين لانكسر الوزن الشعريّ.

5.3 إبدال الألف همزة

قال ابن عصفور في باب (إبدال الهمزة من الألف): " أُبدلت الهمزة من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكن، فراراً من اجتماع السّاكنين، نحو ما حُكي عن السّختياني من قرأ ﴿ ولا الضّألين ﴾ [5] فهمز الألف، وحرّكها بالفتح؛ لأنّ الفتح أخفّ الحركات، ونحو ما حكى أبو زيد في كتاب الهمز من قولهم (شأبة)

---

(1) ابن جنّي، الخصائص 1: 136.

(2) ابن جنّي، سر صنّاعة الإعراب 2: 447.

(3) العينيّ، المقاصد النّحويّة 1: 72.

(4) الأزهريّ، شرح التّصريح 1: 35.

(5) سورة الفاتحة، الآية: 7.

ودأبة... وأبدلت أيضاً من الألف، إذا كانت الهمزة ساكنة، إلاّ أن تكون الألف في النّيّة مُتحرّكة فإنّ الهمزة إذ ذاك تكون مُتحرّكة بالحركة التي للألف في الأصل "[1].

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء عند النّحاة المتأخرين على إبدال الألف همزة إذا كانت الهمزة ساكنة والألف في النّية متحرّكة قول رؤبة بن العجّاج[2]:

يـــا دارَ مَـــيٍّ بدَكَـــادِيْـــكِ البُـــرقْ صَبْـــراً فَقَـــدْ هَيّجْـــتِ شـــوْقَ المُشْتَئِـــقْ

والشّاهد في قوله (المُشتَئِقْ) حيث أبدل الشّاعر الألف همزة في وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي، كراهيّة التقاء الساكنين؛ لأنّ القافية مقيّدة؛ ولأن الألف في الأصل متحرّكة في وزن اسم الفاعل، كما يبدو لي أنّ إبدال الألف همزة جاء لضرورة الوزن لأنّه لو بقي بالألف لانكسر.

6.3 إبدال الهمزة ياء

قال ابن عصفور: تبدل الهمزة ياء، قالوا في (واجىء) (واجٍ) فأبدلَ الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصلّية ونحو ذلك قول ابن هرمة[3]:

إنّ السبـــاعَ لتهـــدي في مرابضهـــا والنّاس ليـــسَ بهـــادٍ شرُّهُـــم أبـــداً

فأبدل الهمزة من (هادئ) ياء ضرورة، وجميع هذا لا يُقاس عليه إلاّ في ضرورة الشّعر[4].

ويظهر لي أنّ إبدال الهمزة ياء في البيت السابق وإن كان للضرورة الشّعريّة، إلاّ أنّها تخرّج أيضاً على أنها لغة من لغات العرب؛ وقائل البيت هو

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التّصريف 1: 320 وما بعدها.

(2) البيت منسوب إلى رؤبة وليس في ديوانه، وانظر الشّاهد عند: المؤدبّ، القاسم بن محمّد بن سعيد، (335هـ) (1407 هـ - 1987م) دقائق التّصريف، تحقيق: أحمد ناجي القيسي ورفاقه، مطبعة المجمع العلميّ العراقي، 196، والزّمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب 517، وابن عصفور، المقرّب 1:161، وابن عصفور، الممتع في التّصريف 1: 321، والعينيّ، شرح المراح في التّصريف 241.

(3) ديوان ابن هرمة 97. وانظر الشّاهد عند: ابن عصفور، الممتع في التصريف 1: 381.

(4) ابن عصفور، الممتع في التصريف 1: 381 وما بعدها.

إبراهيم بن هرمة القرشي، وممّا يعلم عن قبيلة قريش أنها لا تهمز، فربّما يكون قد أجراه على لغته من باب السهولة والتيسير.

7.3 إبدال الهمزة عيناً

قال ابن عصفور في باب (ما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال): وزاد بعض النّحويينَ في حروف البدل: " السين، والصاد، والزّاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين "[1].

وممّا يعنينا في هذه المسألة (إبدال الهمزة عيناً)، وممّا توفّر من شواهد ساقة الشّعراء عند النّحاة المتأخرين قول إبراهيم بن هرمة[2]:

أعَنْ تغنّنْ على ساقٍ مُطوّقةٌ ورقاءُ، تدعو هَدِيلاً فوق أعوادِ ؟

والشّاهد في قوله (أعَنْ) حيث أبدل الهمزة عيناً والأصل (أإنْ).

ويتراءى لي أنّ إبدال الهمزة عيناً هي لغة من لغات العرب وذلك ما جاء في كتاب الخصائص حيث قال: " ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفة ضبّة، وتلتلة بهراء، فأمّا عنعنة تميم، فإنّ تميماً تقول في موضع أنْ: عن "[3].

وتسمى هذه الظاهرة بالعنعنة وإبدال الهمزة عيناً هي من قبيل أنّهما متفقان في المخرج الصوتيّ، حيث أُجرِيَ تحقيق للهمز فأبدلت الهمزة عيناً.

وقد أشار ابن دريد إلى هذا التفسير عند تعليله إبدال الهمزة عيناً في كلمة (خَبَأَ حيث قال: " وخَبع الرّجل في المكان إذا دخل فيه، وأحسبُ أن هذه العين

---

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف 1: 410 وما بعدها.

(2) البيت في ديوان ابن هرمة 105. وانظر الشّاهد عند: ابن جنّي، الخصائص 2: 11، وابن عصفور، الممتع في التّصريف 1: 410.

(3) ابن جنّي، الخصائص 2: 11.

همزة؛ لأنّ بني تميم يحققون الهمزة، فيجعلونها عيناً فيقولون هذا خِبَاعُنَا، يريدون خباؤنا "[1].

8.3 إبدال الخاء حَاء

من شواهد النّحاة المتأخرين على إبدال الخاء حاء قول رؤبة بن العجّاج[2]:

غَمْرُ الأجاريّ كريمُ السنِحِ أَبْلَجُ لم يُولَدْ بنجم الشُّحِّ

جاء في الاقتضاب: هذا الرجز يروي لرؤبة بن العجّاج، ولم أجده في ديوان شعره... والسنخ، والسنج، بالخاء والجيم الأصل، وقد روي السّنح بالحاء غير المعجمة[3].

وقال الأستراباذي: وقد جاء الحاء في الشعر بدلاً من الخاء شاذاً[4].

فالشّاهد في قوله: السنِح بالحاء، وأصله السنخ – بالخاء فأبدل منها حاء.

وفي اللسان: السَّنخ: الأصل من كل شيء، والجمع أسناخ، وسُنوخ، وسِنخ كل شيء أصله قال رؤبة:

غَمْرُ الأجاريّ كريمُ السِّنح أَبْلَجُ لم يُولَد بنجم الشُّحِّ

وإنما أراد (السنخ) فأبدل من الخاء حاء لمكان الشّحّ، وبعضهم بروية بالخاء، وجمع بينها وبين الحاء؛ لأنّهما جميعاً حرفا حلق[5].

---

(1) ابن دريد، محمد بن الحسن (321 ﻫ) جمهرة اللّغة، تحقيق: كرنكو، حيدرآباد الدّكن – الهند، 1351 ﻫ، 1: 237.

(2) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 171، وانظر الشّاهد عند:: البطليوسيّ، عبد الله محمد بن السيد (521ﻫ)، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تحقيق: مصطفى السّقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصريّة، 1996، 3: 305 وما بعدها، والأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب 2: 200، وابن منظور، اللسان مادة (سنخ) 7: 271.

(3) البطليوسيّ، الاقتضاب 3: 305 وما بعدها.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب 2: 200.

(5) ابن منظور، اللّسان، مادة (سنخَ) 7: 271.

ولست أستبعد أن يكون هذا الإبدال تصحيفاً لو كان البيت منشداً وحده، ولكن يتراءى لي أنّها مسألة متعلقة بالقافية؛ لأن القصيدة التي أخذ منها البيت قائمة على حرف الرّوي الحاء ومطلعها:

فابْتَكَرَتْ عاذِلة لا تلْحِي قالتْ: ولم تُلْحِ وكانت تُلِحي

9.3 إبدال النّون ميماً

للإبدال عند النّحويين والصرفيين أربع صور: فالميم عندهم أبدلت من الواو، واللام، والنون، والباء[1].

وممّا يعنينا في هذا الباب: إبدال النّون ميماً في نحو: عَمْبَر، شمباء، ممّا وقعت فيه النون ساكنة قبل الباء[2]. وممّا شذّ عن ذلك عند النّحاة المتأخرين قول رؤبة بن العجّاج[3]:

يا هالُ ذاتَ المنطق التّمتام وكفّك المُخضَّب البَنامِ

وجه الاستشهاد فيه: إبدال النون ميماً في (البنام) وأصلها (البنان) مع عدم وجود الباء بعدها، وحكم هذا الإبدال أنّه شاذ، ولا يقاس عليه؛ لأن القصيدة على حرف الميم.

وإبدال النون ميماً يسمى في علم التجويد بالإقلاب، ويقصد به قلب النون ميماً إذا كانت النون حرفاً صحيحاً أو تنويناً، وقع بعدها حرف الباء[4].

---

(1) الزّمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب 523.

(2) الزّمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب 524.

(3) البيت في ديوان رؤبة 144، وانظر الشّاهد عند: الزّمخشريّ، المفصل في صنعة الإعراب 524، وابن عصفور، المقرّب 1762، والأنصاريّ، أوضح المسالك 4: 435، والعينيّ، المقاصد النّحويّة 3: 538، والأزهريّ، شرح التّصريح 2: 743.

(4) شكري، أحمد خالد ورفاقه، المنير في أحكام التجويد، المطابع المركزيّة، عمان – الأردن، ط8، 1427 – 2006م، 51.

فإبدال النون ميماً يكون بشرطين: سكونها، ووقوعها قبل الباء، سواء أكانا في كلمة أم في كلمتين نحو قوله تعالى: ﴿ أَنبعث ﴾[1]، ﴿ ومَنْ بَعَثنا ﴾[2]، وما عدا ذلك يُعدّ شاذاً[3] ومنه الشّاهد السابق.

وقال الأزهريّ: وجاء عكس ذلك: وهو إبدال النّون من الميم في قولهم في صفة الشعر (أسود قاتن) بالقاف والتاء والنون، وأصله (قاتم) فأبدلت الميم نوناً[4]. والقاتن الشديد السّواد وأسود قاتن كقاتِم[5].

أمّا علّة إبدال النون ميماً إذا وقعت قبل الباء نحو (عَنبْر وشنباء، هي في اللفظ ميم وفي الخطّ نون، والعلّة في ذلك أن الميم فيها غنّة تتصل بالخيشوم إذا سكنت كالنون إذا سكّنت، فإذا وقعت النون قبل الباء اتصلت غنّتها لمخرج الباء، فيشقّ إخراجها ساكنّة بلفظها، فجعلت الميم بدلاً عنها لشبهها بها، ومشاركتها الباء في المخرج، فإذا تحرّكت النون تزول غنتها[6].

ويبدو لي أن وجه الشذوذ في البيت السابق أن شرطيّ (إبدال النون ميماً قد زالا لتحركها وعدم وقوعها بعد لباء، أضف إلى ذلك أن الشّاعر قد اضطرّ إلى هذا الإبدال؛ لأن القافية التي بنيت عليها القصيدة التي أخذ منها البيت السابق قافية (ميميّة).

10.3 الوقف بالتّضعيف

الوقف: هو قطع النّطق عند آخر الكلمة، إما لتمام الغرض من الكلام، أو لتمام النّظم في الشعر أو السجع في النّثر، وأنواعه كثيرة، أشهرها ثلاثة: الاختياري، والاضطراريّ، والاختباريّ. فالاختياري ثمانية أنواع وهي: الزيادة، والحذف،

---

(1) سورة الشمس، الآية: 12.

(2) سورة يس، الآية: 52.

(3) الأنصاريّ، أوضح المسالك 4: 434.

(4) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 743.

(5) ابن منصور، اللّسان، مادة (قتن) 12: 25.

(6) العكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب 2: 328.

والإسكان، والنقل، والتضعيف، والرّوم، والإشمام، والبدل. الثاني: الاضطراريّ: وهو لا يقصد أصلاً، بل يضطرّ إليه الإنسان عند قطع النّفس. الثالث: الاختباريّ: وهو الذي لايقصد لذاته، بل يقصد به الاختبار الشّخصيّ نحو قوله تعالى: ﴿ عمَّ ﴾[1]، بالخفيف، ونحو ذلك ممّا يتوهمّ أنّه لفظ واحد[2] إلاّ أنّ الوقف بالتضعيف وهو من الوقف الاختياري هو المقصود في هذا الباب.

قال سيبويه: ومن العرب من يثقّل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل. فإذا كان في الشّعر فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف نحو: سَبْسَبًّا وكلكلا؛ لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله لنفسه مقنعا، وإنّما حذفه في الوقف[3].

وأمّا التضعيف فقولك: هذا خالِدْ، وهو يَجْعَلْ، وهذا فَرَجْ[4]؛ فهو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام... والتضعيف إنّما هو من زيادات الواقف، فإذا وصلت وجب تحريكه، وسقطت هذه الزيادة وربّما استعملوا ذلك في القوافي[5]. وهذا يفسّر في باب اللّهجات فقبيلة تميم تجنح إلى التّضعيف.

وممّا توفّر من شواهد ساقة الشعراء على هذه المسألة قول رؤبة بن العجّاج[6]:

لقد خشيتُ أن أرى حَدَبّا في عامنا ذا بعد ما أخْصَبّا

---

(1) سورة النبأ، الآية: 1.

(2) الأزهريّ، شرح التّصريح 2: 615 وما بعدها.

(3) سيبويه، الكتاب 1: 29.

(4) سيبويه، الكتاب 4: 169.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل 3: 94.

(6) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 169، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 4: 170، وابن يعيش، شرح المفصّل 3: 94، والعينيّ، المقاصد النّحوية 3: 507، وابن عقيل، 2: 280، والأزهريّ، شرح التّصريح 2: 625، والأشمونيّ، حاشية الصبّان 4: 219.

والشّاهد فيه تضعيف الباء في كل من " حدبّا " و " أحصبّا " في حال النّصب وإثبات ألف الاطلاق.

فالشّاعر يريد " أخصَبَ " فشدّد وزاد الألف للإطلاق، وإنّما هذا شيء تفعله العرب في الوقف؛ ليدّل على أن الحرف الذي تقف عليه كان محركاً؛ لأن المدغم لا يكون ساكناً؛ إذ كان حرفين أحدهما ساكن، فيستحيل أن يكون الآخر ساكناً. فلمّا اضطرّ الشّاعر أجراه في الوصل مجراه في الوقف[1] فضعّف الباء في " حدبّا "، وكان القياسُ أن يقال " حدَباً " لكنّه لما اضطرّ شدّدها وللتضعيف في مثل هذا شروط:

الأول: أن لا يكون في آخره همزة.

الثاني: أن لا يكون معتلاً.

الثالث: أن يكون بعد مُتحرك.

الرّابع: أنّ لا يكون منصوباً منوناً، فلذلك قيل: إنّ قوله " حدَبّا " ضرورة[2].

ومثله: قول رؤبة أيضاً[3]:

مِثلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القِصَبَّا

فالأصل (القصبَ) بتخفيف الباء، فشدّد حرف الباء وأثبت بعده ألف الإطلاق وبقي التضعيف فأجراه في الوصل مجرى الوقف وذلك للضرورة الشعريّة.

ومنه قوله[4]:

ضخمٌ يحبُّ الخُلُقَ الأضخمّا

---

(1) القيروانيّ، ما يجوز للشاعر في الضّرورة164 وما بعدها.

(2) العينيّ، المقاصد النّحوية 3: 508 وما بعدها.

(3) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 169، وانظر الشّاهد عند: ابن يعيش، شرح المفصّل 3: 94، والأزهريّ، شرح التّصريح 2: 637، والأشموني، حاشية الصبّان 4: 219.

(4) البيت من ملحقات ديوان رؤبة 183، وانظر الشّاهد عند: سيبويه، الكتاب 1: 29، والقيروانيّ، ما يجوز للشاعر في الضّرورة 164، والقيسيّ، إيضاح شواهد الإيضاح 2: 582.

فأصله (الأضخمَ) ولكن ثقله في الوقف وأجراه في الوصل مجرى الوقف للضرورة الشعريّة.

ويبدو لي أنّ القياس في جميع الشواهد السابقة أن تأتي القوافي دون التضعيف ولكنّ الشّاعر اضطرّ فحرّك في الوصل ما كان ساكناً في الوقف؛ لأنّ الوزن ينكسر بزوال التضعيف، فضعفها مع وصلها بألف الإطلاق؛ مع أن التضعيف لا يكون إلاّ في حال الوقف، فأعطى الوصل حكم الوقف.

11.3 الخاتمة:

خلُصت هذه الدّراسة إلى النتائج الآتية:

1- أنّ مصطلح (ساقة الشّعراء) يدور في معنى آخر الشّعراء العرب الذين يحتجُّ بشعرهم على المسائل اللّغويّة للاطمئنان إلى فصاحة لغتهم، وأنّ هذا المصطلح قد شمل ستة شعراء كما ورد ذكرهم عن الأصمعيّ.

2- أنّ الشّواهد اللّغويّة قد تباينت عند ساقة الشّعراء فقد تركّزت عند شعراء ثلاثة: رؤبة بن العجّاج فكانت شواهده واحدا وثمانين شاهدا ، وابن ميّادة ثمانية شواهد ، وإبراهيم بن هرمة ثلاثة عشر شاهدا، وإن كان أغلبها عند رؤبة؛ ولعلّ ذلك يعود إلى أسباب منها: أنّه من قبيلةِ تميم، وهي من أكثر القبائل التي يُستشهد بشعرها، كما أنّه نشأ في بيئة شعريّة حيث كان أبوه العجّاج شاعراً، زد على ذلك أنّه نشأ في البادية، وكان له معرفة بلهجات العرب، فقد تعدّد استعماله للّغات، ولعلّ اعتماده في أغلب شعره على الرجز ممّا فتح له مجالاً رحباً في ذلك التّعدد.

3- أنّ من بين ساقة الشّعراء من ورد له شاهد واحد كأبي طفيل الكنانيّ، في حين أنّ الشاعر مكيناً العذريّ، والشّاعر الحكم الخضريّ، لم يرد لهما أيّ شاهد شعريّ، ولعلّ ذلك يعود إلى عدم شهرتهم.

4- أنّ المتأمّل في شواهد ساقة الشّعراء يجدها متباينة من باب إلى آخر، فهي ثرّة في المسائل النّحويّة وقليلة في المسائل الصرفيّة والصوتيّة.

5- أنّنا لا نعدم ورود الشّاهد لساقة الشّعراء عند النّحاة القدامى والمتأخرين ممّا ينبىء بقيمة شعرهم وفصاحته.

6- وقد انفرد النّحاة المتأخرون بالاستشهاد بشواهد شعراء الساقة على قضايا مختلفة ممّا يدل على أنّهم أتوا بشّواهد جديدة مستدركة على شّواهد القدامى.

7- أنّ بعض الشّواهد الشّعرية التي استشهد بها النّحاة بُنيت عليها قواعد مقررة في النّحو العربيّ والصرف وهذا تبين في أثناء البحث.

8- أنّ مسّوغ الضرورة الشعريّة غالب على المسائل اللّغويّة الواردة عن ساقة الشعراء، ممّا يدل على أنّ الشاعر مقيّد بالوزن والقافية وحرف الرّويّ.

9- بروز ظواهر نحويّة، نحو الفصل والحذف ممّا جرى ذكره في المصنّفات اللّغويّة.

10- أنّ المسائل الصرفيّة والصوتيّة متداخلة ممّا يصعب حد الفصل بينها.

وبالله التوفيق

المراجع

القرآن الكريم.

الأزهريّ، خالد عبد الله (ت905هـ)، (1427هـ- 2006م)، **شرح التّصريح على التوضيح (أو التّصريح بمضمون التوضيح في النحو)**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط2.

الأستراباذي، رضيّ الدّين محمد بن الحسن (ت686هـ)، (1419هـ- 1998م) **شرح كافيه ابن الحاجب**، تحقيق: أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1.

الأشبيلي، ابن عصفور عليّ بن مؤمن (ت669هـ)، (1391هـ- 1971م)، **المقرّب**، تحقيق: عبد الستّار الجواري، و عبد الله الجبوري، ط1 .

الأشبيلي، ابن عصفور عليّ بن مؤمن (ت669هـ)، (1407هـ- 1987م)، **الممتع في التّصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1 .

الأشموني، عليّ بن محمّد (ت918هـ)، **حاشية الصبّان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، مكتبة الإيمان .

الأصفهانيّ، عليّ بن الحسن (ت356هـ)، **الأغاني**، دار إحياء التراث، بيروت – لبنان.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، (1993)، **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد محمد شاعر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف – مصر، ط1.

ابن الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، **أسرار العربيّة**، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي – دمشق .

ابن الأنباري، أبو البركات (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك و محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الأندلسي، جمال الدين محمّد بن عبد الله الطائي (ت 672هـ)، (1410هـ- 1990م)، **شرح التسهيل لابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر و التوزيع و الإعلان، ط 1.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن هشام (ت761هـ)، (1420هـ- 2000م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت – لبنان .

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن هشام (ت761هـ)، (1408هـ- 1988م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: حنا فاخوري، دار الجيل – بيروت، لبنان، ط1 .

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن هشام (ت761هـ)، (1979م)، **مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب**، تحقيق: د .مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط 5 .

بروكلمان، كارل، (1993 م)، **تاريخ الأدب العربيّ**، تحقيق: عبد الحليم النّجار و رفاقه، الهيئة المصريّة العامة للكتاب .

البطليوسيّ، عبد الله محمد بن السيد (ت521هـ)، (1996م)، **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب**، تحقيق، مصطفى السّقا، وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصريّة.

البغداديّ، أبو بكر محمّد بن عليّ الخطيب، (ت463هـ)، (1417هـ- 1997م)، **تاريخ بغداد أو (مدينة السلام)**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1 .

البغداديّ، عبد القادر بن عمر(ت1093هـ)، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب** ، تحقيق: د .عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة .

البكريّ، أبو عبيد، **سمط الآلىء**، تحقيق: عبد العز الميمني، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان .

الثمانيني، عمر بن ثابت (ت442هـ)، (142هـ- 2002م)، **الفوائد و القواعد**، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكملة، مؤسسة الرسالة، ط 1.

ابن الجبّان، أبو منصور (ت416هـ) ،(1991م)، **شرح الفصيح في اللّغة**، تحقيق: عبد الجبار جعفر القزاز، دار الثقافة العالميّة، ط1 .

الجليس النّحوي، أبو عبد الله الحسين بن موسى (ت497هـ)، (1994م)، **ثمار الصناعة في علم العربيّة**، تحقيق: حنّا جميل حدّاد، وزارة الثقافة – عمّان، ط1 .

الجمحي، محمد بن سلّام (ت231هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، دار المدني – جدة .

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392 هـ)، (1405هـ - 1985م)، **سر صنّاعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداويّ، دار القلم – دمشق، ط1.

ابن الجوزيّ، عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد (ت579هـ)، **المنتظم في تاريخ الملوك و الأمم**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، و مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان .

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (1990)، **الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة**، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ط4،.

حدّاد، حنّا جميل (1404هـ- 1984م)، **معجم شواهد النّحو الشعريّة**، دار العلوم للطباعة و النشر .

حسن، عباس، **النّحو الوافي**، دار المعارف _ مصر .

حلواني، محمد خير (1420هـ- 1999م)، **المغني الجديد في علم الصرف**، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، وحلب – دمشق، ط5 .

الحملاوي، أحمد بن محمّد، **شذا العرف في فن الصرف**، (1420هـ- 1999م)، مكتبة الصّفاَ، ط1،

الحموز، عبد الفتاح (1993م)، **فن الإملاء و العربيّة**، دار عمّان – عمّان .

الحموي، ياقوت (ت626هـ)، (1991م)، **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط 1.

ابن خلكان، أحمد بن محمد بن بكر، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت – لبنان .

الخوارزميّ، القاسم بن الحسن (ت671هـ) ،(1990م)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ (التخمير)**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثميين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط1.

ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن ،(ت321هـ)، (1411 – 1991م)، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط1 .

ابن دريد، محمد بن الحسن (ت321 هـ) (1351 هـ) **جمهرة اللّغة**، تحقيق: كرنكو، حيدرآباد الدّكن – الهند،.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت748هـ)، (1402هـ- 1982م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و رفاقه، مؤسسة الرسالة، ط2 .

الرّاجحي، عبده، (1984م)، **التطبيق الصرفي**، دار النهضة العربيّة، بيروت – لبنان.

الرّفايعة، حسين عبّاس (1426هـ- 2006م)، **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ**، دار جرير للنشر و التوزيع، عمّان، ط1 .

الزّبيديّ، محمّد مرتضى الحسيني (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازي .

الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ) ،(1417هـ- 1996م)، **الجمل في النّحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط5 .

الزركلي، خير الدين، (1995م)، **الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين و المستشرقين)**، دار العلوم للملايين، بيروت – لبنان، ط 11 .

الزّمخشري، جارالله محمود بن عمر بن أحمد (ت538ه)، (1419ه- 1998م)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط1 .

الزّمخشري، جارالله محمود بن عمر بن أحمد (ت538ه)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: يوسف الحمّادي، مكتبة مصر.

الزّمخشري، جارالله محمود بن عمر بن أحمد (ت538ه)، (1421ه- 2001م) **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: محمد محمد عبد المقصود، حسن محمد عبد المقصود، دار الفكر المصري و اللبناني، ط 1.

السامرّائي، إبراهيم (1418ه - 1997م)، **النّحو العربيّ (نقد وبناء)**، دار عمار – عمان ط1.

ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل (316ه)، (1973م)، **الاشتقاق**، تحقيق: محمد صالح التكريتي، مطبعة المعارف – بغداد، ط1 .

ابن السّراج ، أبو بكر محمّد بن سهل (ت316ه)، (1417ه- 1996م)، **الأصول في النّحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3 .

ابن سعد، محمّد بن سعد بن منيع (ت1230ه)، (1410 - 1990م)، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط 1.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180ه)، (1408ه- 1988م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3 .

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت911ه)، (1406ه- 1985)، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1 .

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت911ه)، **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان .

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت911ه)، **المزهر في علوم اللّغة و أنواعها**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى و رفاقه، دار الفكر .

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، المكتبة التوقيفيته، القاهرة – مصر.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790هـ)، (142هـ- 2007م)، **المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي – مكّة المكرمة، ط 1.

شرّاب، محمّد محمّد حسن، (1427هـ- 2007م)، **شرح الشّواهد الشّعريّة في أمّهات الكتب النحويّة**، لأربعة ألاف شاهد شعري، مؤسسة الرسالة، ط1 .

شكري، أحمد خالد و رفاقة، (1427هـ- 2006م)، **المنير في أحكام التّجويد**، المطابع المركزية، عمان – الأردن، ط8 .

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت1331هـ)، (1421هـ- 2001م)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ)، (1420هـ- 2000م)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأناؤوط تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي ــ ط1.

الطبرانيّ، سليمان بن أحمد، (1415هـ)، **المعجم الوسيط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمّد، و عبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

ابن عبد ربه، أحمد بن محمّد (ت328هـ)، **العقد الفريد**، تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان .

العجّاج، رؤبة، (1979م)، **ديوان رؤبة بن العجّاج (مجموعة أشعار العرب)**، تحقيق: وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة – بيروت، ط 1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت769هـ)، (1422هـ- 2001م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: احمد طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط1.

العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت616هـ) ،(1406هـ- 1986م)، **التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين و الكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1 .

العكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت616هـ)، (1416هـ- 1995م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر – لبنان، ط1 .

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت855هـ)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق: عبد الستار جواد .

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت855هـ)، (1427هـ- 2006م)، **المقاصد النّحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشّواهد الكبرى)**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة – بيروت – لبنان، ط1 .

العلوي، هبة الله بن علي بن محمد (ت542هـ)، (1413هـ- 1992م)، **أمالي بن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1.

الغلاييني، مصطفى (1421هـ- 2000م)، **جامع الدروس العربيّة**، المكتبة العصريّة، صيدا – لبنان، ط38 .

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1407هـ1987م)، **شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر)**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ودار العلوم و الثقافة – بيروت، ط1 .

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1408هـ- 1988م)، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ) ،(1986م)، **المسائل العضديّات**، تحقيق: شيخ الراشد، وزارة الثقافة – دمشق، ط1 .

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت276هـ)، (1405هـ- 1985م)، **الشّعر و الشّعراء (طبقات الشّعراء)**، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط2 .

القيرواني، القزاز (ت412هـ)، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة – الكويت .

القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (1408هـ- 1987م)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط1.

المؤدب، القاسم بن محمد بن سعد (ت335هـ)، (1407هـ- 1987م)، **دقائق التصريف**، تحقيق: أحمد ناجي القيسي و رفاقه، المجمع العلمي العراقي .

المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، (1413هـ- 1993م)، **الكامل في اللّغة والأدب**، تحقيق: محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، ط2 .

المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ)، (1399هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة .

المراديّ، الحسن بن القاسم (ت749هـ)، (1403هـ- 1983م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوه، و محمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة – بيروت، ط2 .

المرزباني، محمّد بن عمران (ت384هـ)، (1411هـ- 1991م)، **معجم الشّعراء**، تحقيق: ف – كرنكو، دار الجيل – بيروت، ط 1 .

المرزباني، محمّد بن عمران (ت384هـ)، (1992م)، **الموشح (مآخذ العلماء على الشّعراء)**، تحقيق: أحلام الزعيم، منشورات وزارة الثقافة – دمشق .

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت421هـ)، (1411هـ- 1991م)، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط1 .

المنزليّ، محمود العلم (1322هـ)، **الأصول الوافية (الموسومة بأنوار الرّبيع في الصّرف و النّحو و المعاني و البيان و البديع)**، مطبعة التّقدّم العلميّة، بدرب الدليل – بمصر المحلّيّة، ط1.

ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن مكرم (711هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت – لبنان، ط1.

ابن ميّادة (1404هـ- 1982م)، **شعر ابن ميّادة**، تحقيق: حنّا جميل حدّاد، مطبوعات – مجمع اللّغة العربيّة بدمشق .

النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمّد (338هـ)، (1409هـ- 1989م)، **إعراب القران**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب – بيروت، ط3 .

هارون، عبد السلام محمد، (1392هـ-1972م)، **معجم الشّواهد العربيّة**، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1 .

ابن هرمة، إبراهيم (176هـ)، **شعر إبراهيم بن هرمة**، تحقيق: محمد نفّاع و حسين عطوان، مجمع اللّغة العربيّة – دمشق .

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن عليّ (643هـ)، **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي القاهرة .

الملحق (أ)
فهرس الأبيات الشّواهد

فهرس الأبيات الشّواهد

الشّاهد		الشّاعر	البحر	الصفحة
ولا - أرَاها - تزال ظالمةً	تحدثُ لي قرحة وتنكؤها	ابن هرمة	منسرح	46
إنّ سُليمى - والله يكلؤها -	ضَنّتْ بشيءٍ ما كانَ يرزَؤها	ابن هرمة	منسرح	54
فإنْ استطِعْ أغْلِبْ وإنْ يَغْلِبِ	فمثل الذي لاقيت يُغلَبُ صاحبه	ابن ميّادة	الطويل	23
تركتني حينَ لا مالٍ أعيشُ به	وحينَ جُنَّ زمانُ النّاس أوكَلِبا	أبو الطفيل	بسيط	47
يمشي القطوف إذا غنّى الحُداة بها	مشيَ الجوادِ فَبَلّهَ الجلّةَ النّجبا	ابن هرمة	بسيط	108
باللهِ ربّك إنْ دخلت فقل له	هذا ابنُ هَرَمة واقفاً بالباب	ابن هرمة	الكامل	74
يَحْذُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلِقاحِها	حتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتَاجِ	ابن ميّادة	الكامل	31
بينا كذاكَ رأيتني مُتَلفعاً	بالبُردِ فوق جُلالة سِرداحِ	ابن ميّادة	الكامل	116
أخاكَ أخاكَ، إنّ مَنْ لا أخا له وارتشْنَ حينَ أردْنَ أن يرمِيننا	كساعٍ إلى الهيجا بغير سِلاحِ نبـلاً بلا ريْـشٍ ولا بِقِـداحِ	ابن هرمة	الطويل	70
ونظرنَ من خَلَل الخدور بأعْيُنٍ	مَرْضَى مُخالِطِهاالسّقَامُ صِحاحِ	ابن ميادة	الكامل	91
وأنْتَ مِنْ الغوائِلِ حِينَ تُرْمَى	وَمِنْ ذمِّ الرِّجال بِمُنْتَزاحِ	ابن هرمة	الوافر	135
وملَكْتَ ما بينَ العِراق ويثربٍ	مُلكاً أجارَ لمُسلمٍ ومعاهد	ابن ميّادة	الكامل	87
إنّ السباعَ لتهدي في مرابضها	والنّاس ليسَ بهادٍ شرُّهُم بداً	ابن هرمة	البسيط	139
حتى استقامت له الآفاق طائعة	فما يقال لها: هيدّ ولا هادُ	ابن هرمة	بسيط	110
أعَنْ تغنّنْ على ساقٍ مُطوّقةٌ	ورقاءُ تدعو هَديلاً فوق أعوادِ ؟	ابن هرمة	البسيط	140
وإنّني حيثما يسري الهَوَى	من حَيْثُما سلَكوا أدنُو فأنظُورُ	ابن هرمة	البسيط	135
تَفَاقَدَ قومي إذْ يَبِيْعُونَ مُهجتي	بِجَارِيةٍ بَهْراً لَهُمْ بَعْدَها بَهْرا	ابن ميّادة	الطويل	86
ألاَ ليتَ شعْري هل إلى أمِّ جُحْدُرٍ	سَبيلٌ فأما الصَّبْرُ عنها فلا صبرا	ابن ميّادة	الطويل	36
رأيتُ الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً	شديداً بأعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ	ابن ميّادة	الطويل	33
بكيتُ وما بُكا رجلٍ حليمٍ	على ربعين: مسلوبٍ وبالي	ابن ميادة	الوافر	99
أنُصْبٌ للمنيّة تعتريهم	رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السُّيُولِ	ابن هرمة	الوافر	90
نعْمَ الفتى فجَعَتْ به إخْوانَه	يومَ البقيع حوادثُ الأيّامِ	ابن هرمة	الكامل	42
احفظ وَدِيْعَتَكَ التي استُوْدِعْتَها	يَوْمَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ	ابن هرمة	الكامل	69

الملحق (ب)
فهرس الأرجاز الشّواهد

فهرس الأرجاز الشّواهد

الشّاهد	الشّاعر	البحر	الصفحة
وبَلَدٍ عامِيَةٍ أعماؤه \ كأنّ لونَ أرضه سَماؤه	رؤبة	الرجز	117
لقد خشيتُ أن أرى حَدَبّا \ في عامنا ذا بعد ما أخْصَبّا	رؤبة	الرجز	144
مِثلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا	رؤبة	الرجز	145
الحَزْنُ باباً والعقورُ كلبا	رؤبة	الرجز	89
أمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ \ ترضى من اللّحم بعظم الرّقبة	رؤبة	الرجز	43
وقد تطوّيتُ انطواء الحِضْبِ	رؤبة	الرجز	84
كأنْ وَرِيْدَيْهِ رِشاءٌ خُلُبْ	رؤبة	الرجز	55
بل بلدٍ ذي صعدٍ و أضبابْ	رؤبة	الرجز	118
بنا تميماً يكشف الضّبابْ	رؤبة	الرجز	71
يا قومِ قد حَوْقَلْتُ أو دَنوتُ \ وشرّ حِيْقَال الرِّجال الموت	رؤبة	الرجز	121
ليتَ – وهل ينفعُ شيئاً ليتُ – \ ليْتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ	رؤبة	الرجز	60
إنّ المُوَقَّى مثلُمَا وُقِّيتُ	رؤبة	الرجز	122
أَحْضَرْتَ أهل حَضْرَمَوْتَ مَوْتا	رؤبة	الرجز	18
مَنْ يَكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي \ مُقَيِّظٌ مصيِّفٌ مُشَتِّي	رؤبة	الرجز	38
إنّكَ يا حارثُ نِعْمَ الحارثُ	رؤبة	الرجز	78
نَحْنُ اللذونَ صبّحوا الصَّباحا \ يومَ النُّخَيْلِ غارةً ملْحَاحا	رؤبة	الرجز	19
ربعٌ عَفاه الدّهرُ طولاً فامّحى \ قد كاد من طول البِلى أنْ	رؤبة	الرجز	48
غَمْرُ الأجاريّ كريمُ السنحِ \ أَبْلَجُ لم يُولَدْ بنجم الشُّحِّ	رؤبة	الرجز	141
يُعجبه السَّخُونُ والبَرُودُ \ والتّمرُ حُبّاً ما له مَزْيدُ	رؤبة	الرجز	86
نُبِّئتُ أخْوالي بني يزيدُ \ ظُلْماً عَلَيْنا لَهُمُ فَدِيدُ	رؤبة	الرجز	17
لم يُعْنَ بالعلياءِ إلاّ سيّدا \ ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو الهُدى	رؤبة	الرجز	62
أقائلُنّ: أَحْضروا الشُّهُودا	رؤبة	الرجز	137

أسْقَى الإلهُ عُدُواتِ الوادي كلّ أُجَشَّ حالِكِ السَّوادِ		وَجْوفَه كلَّ مُلِثٍّ غادي	رؤبة	الرجز	58
يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ		سُرادقُ المجدِ عليكَ ممدود	رؤبة	الرجز	97
إنيّ – وأسْطار سُطِرنَ سَطْراً		لقائلٌ يا نصرُ نصراً نَصْرا	رؤبة	الرجز	94
يَذْهبْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائراً			رؤبة	الرجز	105
إنَّ نزاراً أصبحتْ نزارا		دَعْوةَ أَبْرارٍ دَعَوْا أبرارا	رؤبة	الرجز	83
لا تَتْرُكَنّي فيهمُ شَطيْرا		إنّي إذنْ أهلِكَ أو أطيرا	رؤبة	الرجز	66
حَذَارِ من أرماحِنَا حذارِ			رؤبة	الرجز	106
نَظارِ كيْ أرْكَبَها نظارِ			رؤبة	الرجز	107
يا أيّها الجاهلُ ذو التّنزي		لا تُوعِدَنّي حَيَّةً بالنكْزِ	رؤبة	الرجز	92
إمّا تَرَيْني اليوم أمَّ حَمْزِ		قاربتُ بين عَنَقي وجَمْزي	رؤبة	الرجز	79
برأسِ دمّاغٍ رؤوسَ العِزِّ			رؤبة	الرجز	88
عَدَدتُ قَوْمي كعديد الطيسِ		إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرام ليسي	رؤبة	الرجز	44
جاريةٌ في درعها الفضفاض أبيضُ من أختِ بني أباضِ		تقطّعُ الحديث بالإيماض	رؤبة	الرجز	125
وفاضح مُنْتضحٍ في أرهُطه			رؤبة	الرجز	128
أشاهِرُنّ بَعْدنا السُّيُوفا			رؤبة	الرجز	137
إنّ الرّبيعَ الجَوْد والخريفا		يدا أبي العبّاس والضُّيوفا	رؤبة	الرجز	100
فيها ازدهافٌ أيَّما ازدهاف			رؤبة	الرجز	82
ياليْتَ حظّي من نَداك الصّافي		والفَضْلِ أنْ تَتْركَني كَفَافِ	رؤبة	الرجز	109
جَاريةٌ لم تأكل المُرَقّقا		ولم تذقْ، مِنَ البُقولِ الفُسْتُقا	رؤبة	الرجز	112
إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلّقِ		ولا ترضّاها ولا تتملّقِ	رؤبة	الرجز	67
ولَوْ ترى إذْ جُبَّتي من طاقِ		ولِمّتي مِثلُ جناحِ غاقِ	رؤبة	الرجز	111
جَمَعْتُها مِن أيْنُقٍ مَوارِقِ		ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بغيرِ سائقِ	رؤبة	الرجز	21

يا دارَ مَـيٍّ بدَكَادِيْـكِ		صَبْراً فَقَدْ هَيّجْتِ شوْقَ المُشتَئِقْ	رؤبة	الرجز	139
سَوّى مَساحِيْهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ			رؤبة	الرجز	134
لَوَّحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدنٍ وسَنَقْ		تضميرَكَ السابقَ يُطْوَى للسّبقْ	رؤبة	الرجز	83
كأنَّ أيديْهِنّ بالقاعِ القَرِقْ		أيدي جَوارٍ يتعاطيْنَ الوَرِقْ	رؤبة	الرجز	134
وقاتمِ الأعماق خاوي		مشتبه الأعلام لمّاع الخفقنْ	رؤبة	الرجز	77
لَواحِقُ الأقْرابِ فيها كالمَقَقْ			رؤبة	الرجز	115
ورأيُ عَيْني الفَتَى أباكا		يُعطي الجزيلَ فعليكَ ذاكا	رؤبة	الرجز	40
صُبَيّةٌ على الدُّخانِ رُمْكا		ما إنْ عَدا أصغرهم أنْ زكّا	رؤبة	الرجز	132
يـــاأبتَـا عَلّـكَ، أو عساكـــا			رؤبة	الرجز	51
ياحَكَمُ الوارثُ عن عبدِ الملك		أوديتُ إن لم تَحْبُ حبو	رؤبة	الرجز	95
فلا تَرَى بَعْلاً ولا حلائِلاً		كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا	رؤبة	الرجز	113
فصُيّروا مثلَ كَعَصْفٍ مأكول			رؤبة	الرجز	114
لا تَشْتُمِ النّاسَ كما لا تُشْتَمُ			رؤبة	الرجز	63
لا تظلموا النّاسَ كما لا تظلموا			رؤبة	الرجز	64
يصبحُ عطشانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ			رؤبة	الرجز	25
بل بلدٍ ملء الفجاج قتمُه			رؤبة	الرجز	118
يُريـدُ أنْ يُعْرِبَـهُ فيُعجِمُـــهْ			رؤبة	الرجز	103
ضخمٌ يحبُّ الخُلُقَ الأضخمّا			رؤبة	الرجز	145
فَهْيَ تُنادِيْ بأبِي وابْنيما			رؤبة	الرجز	81
أكثرتَ في العَذْلِ مُلحًّا دائماً		لا تكثِرَنْ، إنيّ عَسَيتُ صائماً	رؤبة	الرجز	50
إنّ تَميْماً خُلِقَتْ مَلْمُومَا		قَوْماً تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيْمَا	رؤبة	الرجز	59
يا هالُ ذاتَ المنطق التّمتام		وكفّك المُخضَّب البَنامِ	رؤبة	الرجز	142
بأبِهِ اقتدى عَدِيٌ في الكَرمْ		ومن يشابه أبَهُ فما ظَلَم	رؤبة	الرجز	24
يا أبتا أرَّقَني القِذّانُ		فالنّومُ لا تألَفُهُ العينانُ	رؤبة	الرجز	30

قد كُنتُ داينتُ بها حَسَّانا		مَخَافةَ الإفلاسِ واللّيانا	رؤبة	الرجز	102
أنا ابــنُ سَعْــد أكْرَمَ السعْدِيْنَا			رؤبة	الرجز	73
أعرفُ منها الجيدَ والعينانَا		ومنخريْنِ أشبَهَا ظبيانا	رؤبة	الرجز	29
وزحْم رُكْنَيــكَ شَديد الأَرْكُــن			رؤبة	الرجز	126
إذا رَمَــى مَجْهُولَــهُ بالأَجْنُــنِ			رؤبة	الرجز	127
يا دارَ عفراءَ ودارَ البَخْدَنِ			رؤبة	الرجز	106
ما بالُ عَيْني كالشّعِيبِ العَيَّــنِ			رؤبة	الرجز	120
يُعْرِضْنَ إعْراضاً لِدين المُفْتَــنِ			رؤبة	الرجز	123
وَرُبَّ وَجْهٍ من حِراءٍ مُنْحنِ			رؤبة	الرجز	34
وَصّاني العجّاج فيمــا وَصَّنِــي			رؤبة	الرجز	133
قالت بناتُ العمِّ: يا سلمى،		كانَ فقيراً معدماً ؟ قالت: وإنْ	رؤبة	الرجز	76
إنّ أباها وأبا أباها		قد بلغا في المجد غايتاها	رؤبة	الرجز	26
أيّ قلوصٍ راكب تراها واشدد بأقوى حَقَبٍ حَقْواها		طاروا علاهُنّ فَطِرْ علاها ناجيةً وناجياً أباها	رؤبة	الرجز	28
أوتحلفي بربّك العَليّ		أنّي أبو ذيّالك الصبيّ	رؤبة	الرجز	53
كَأنّ مَتْنَيْه من النَّفيّ		مواقعُ الطّير على الصُّفِيّ	رؤبة	الرجز	129

السيرة الذاتية

الاسم: عاطف عادل شفيق المحاميد.

الكلية: الآداب.

التخصص: لغة عربية.

السنة: 2008.

العنوان البريدي: معان، حي الاستراحة الحكومية.

الهاتف الأرضي: 0096232132885.

الهاتف النقال: 00962777552857.

البريد الإلكتروني: atefmaan@yahoo.com.